

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح  
للتطورات الاقتصادية والاجتماعية  
في منطقة الإسكوا  
2007-2006

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

E/ESCWA/EAD/2007/4  
31 May 2007  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح  
للتطورات الاقتصادية والاجتماعية  
في منطقة الإسكوا  
2007-2006

الأمم المتحدة  
نيويورك، 2007

لا تتطوي التسميات المستخدمة في هذا المسح، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع كلما أمكن.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

E/ESCWA/EAD/2007/4
ISSN.1020-7015
ISBN. 978-92-1-628062-8
07-0441

مطبوعات الأمم المتحدة
Sales No.A.07.II.L.10

## تصدير

شهدت منطقة الإسكوا عاماً آخر من النمو الاقتصادي القوي، ولكنه لم يشمل العراق وفلسطين ولبنان، حيث أضعفت النزاعات الإقليمية والاضطرابات السياسية مقومات الأداء الاقتصادي. واستمرت الظروف الاقتصادية الخارجية المؤاتية، التي نتجت من ارتفاع أسعار النفط مؤخراً، وأسهمت في انتعاش المنطقة. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو مستقرة في مختلف بلدان المنطقة، سواء أكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي أم في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وظل مستوى النمو مرتفعاً في معظم بلدان الإسكوا في عام 2006 على الرغم من التباطؤ الذي لوحظ في معدله حتى تاريخ التوقف عن جمع البيانات لهذا المسح. وتشير التقديرات إلى أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا بلغ 5.6 في المائة في عام 2006، بعد أن كان 6.9 في المائة في عام 2005، ويتوقع أن ينخفض إلى 5.1 في المائة في عام 2007.

وفي العقدين اللذين تخللتهم الطفرتان النفطيتان الأولى والثانية، سجلت المنطقة متوسطاً سلبياً لمعدلات نصيب الفرد من النمو الحقيقي، وشهدت ارتفاعاً في معدلات البطالة، واتساعاً في الفجوة على صعيد توزيع الدخل داخل بلدان المنطقة وفيما بينها. ومع تدني الربح النفطي، تراجع معدل تمويل البنية التحتية الاجتماعية، فتسبب ذلك في تدني نوعية التعليم. ومع انعدام التقدم نحو تمكين الأفراد، ارتبطت المكاسب الاجتماعية بمفهوم الربح والتجارة، فجاءت هزيلة ورمزية، ولا سيما في مجال تضيق الفجوة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلاوة على ذلك، انخفضت معدلات الاستثمار إلى نسبة متدنية بلغت 16 في المائة في عام 2002. أما متوسط إنتاجية العامل فتأرجح بين الاستقرار والتراجع، في حين بقي معدل التجارة البينية على انخفاضه وتراوح بين 7 و8 في المائة. غير أن منطقة الإسكوا ككل ظلت منطقة تتمتع بفائض من المدخرات، وقد استمر توجيه الأموال الزائدة نحو الخارج. فدورة رأس المال هي دورة تجارية تخضع لاعتبارات الربح والمصالح التجارية، أكثر مما تخضع لمتطلبات التنمية على جميع المستويات.

وتشكل الطفرة النفطية الحالية تطوراً إيجابياً يمكن أن يتيح فرصة لتثبيت المكاسب التي تحققت على صعيد الرفاه إذا ما اتبعت السياسة العامة الملائمة. ولكن هذه الطفرة تتزامن مع تفاقم التوتر في المنطقة وتوسيع دور القطاع الخاص الذي يخضع لاعتبارات الربح والتجارة. وإزاء هذا الواقع، تبقى المكاسب المحققة قليلة على صعيد الاستثمار العام في البنية التحتية المادية والاجتماعية وكذلك على صعيد تخفيض معدلات البطالة. والخطر المستمر الذي يندب بنشوب النزاعات، يزيد من ثقل الأعباء الملقة على كاهل المؤسسات الوطنية. ولذلك من الضروري تمكين المؤسسات الوطنية المعنية بالتنمية من أن تحقق تغييراً في السياسة العامة، وذلك سعياً إلى تجنب آثار "لعنة الموارد" في الأجل الطويل، أي ضعف الأداء الاقتصادي العام المرتبط بوفرة الموارد الطبيعية؛ وآثار "الداء الهولندي" في الأجل القصير، أي ارتفاع قيمة العملة المحلية الذي يؤدي تدريجياً إلى إلغاء التصنيع. ومع أن بعض الجوانب السلبية لهذه العوامل الخارجية موجودة في المنطقة، فهي لا تكفي لتعليل الضعف في التنمية وليست السبب فيه. بل السبب في ذلك هو الاتجاه إلى تحويل رؤوس الأموال والأيدي العاملة إلى خارج المنطقة بدلاً من توجيهها لأغراض إنمائية داخل المنطقة. والواقع أن المنطقة تفتقر إلى الإرادة السياسية لاعتماد سياسة إنمائية متكاملة نظراً إلى أن المكاسب القصيرة الأجل التي تُجنى من تحويل الموارد إلى خارج المنطقة تبدو أكبر من المكاسب التي يمكن تحقيقها من الاستثمار داخل المنطقة في الأجل الطويل.

ويتمحور موضوع المسح لهذا العام حول الدروس المكتسبة من تجربة المنطقة مع الطفرة النفطية السابقة ورسم ملامح السياسة العامة بحثاً عن بدائل للحفاظ على الموارد المالية والبشرية بهدف استيفاء شروط

التنمية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويتناول هذا المسح الدور الذي يمكن أن تؤديه أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية في ظل طفرة الموارد الأولية، أي مساهمة هذه الأدوات في خلق فرص العمل وتحقيق توزيع أكثر إنصافاً للدخل والثروة. ويتطلب ذلك وضع استراتيجية إنمائية جديدة للمنطقة توازن مصالح الفقراء، وترتكز على حقوق الإنسان، وتخدم مصالح الجميع. ويرتبط هذا الجانب من المسح ارتباطاً وثيقاً بموضوع مسح العام الماضي الذي تناول السياسات الإنمائية من منطلق الحق في التنمية.

وفي المفهوم التقليدي، يكمن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، ولا سيما تخفيض التضخم. أما السياسة المالية فتسهم في التنمية في سياق حسابات رأس المال المفتوحة في ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تحويل آليات وعمليات تخصيص الموارد من الحكومة إلى القطاع الخاص. غير أن مسح هذا العام يطرح تساؤلات حول هذه الأدوار للسياسة العامة ويؤكد أنها لا توفر الإطار الأمثل لرفع مستويات التشغيل، وتحسين توزيع الدخل والثروة، وتخفيف حدة الفقر، ودفع عجلة النمو، وتخفيض التضخم، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي في منطقة الإسكوا. كما إن هذه الأدوار لا تدعم تنفيذ سياسات اقتصادية توازن مصالح الفقراء وترتكز على الحقوق، ولا تشجع المساءلة الديمقراطية للدولة. ويركز هذا المسح تحديداً على أوجه التفاعل بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة المالية العامة وسياسة التوزيع في بلدان الإسكوا في ظل طفرة النفطية الحالية وتفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة. فمن الأهمية بمكان توخي الدقة في انتقاء خيارات السياسة العامة التي تناسب مجموعات معينة من بلدان المنطقة، إضافة إلى الوسائل المؤسسية التي يمكنها تحقيق الأهداف المرجوة في الظروف الخاصة بهذه البلدان، وذلك سعياً إلى تحويل النشاط التجاري إلى نشاط يشمل القطاع الصناعي ويولد فرص العمل ويستوفي شروط الاستدامة في الأجل الطويل. غير أن أفضل دور تتخذه الدولة في الاقتصاد، هو الدور المكمل، حيث تتولى الدولة ضمان تخصيص الموارد الكافية لدعم الاستثمارات المستقبلية اللازمة في البنية التحتية المادية والاجتماعية.

ويقع المسح لهذا العام في ستة فصول:

(أ) يتناول الفصل الأول آخر الاتجاهات والتطورات الاقتصادية في بلدان الإسكوا في السياق العالمي، ويركز على تطورات قطاع النفط العالمي، وآثارها القصيرة الأجل على المنطقة؛

(ب) يتناول الفصل الثاني الطفرة الحالية في أسعار النفط، فيتطرق في الجزء الأول إلى الهيكل الحالي والآلية الحالية لسوق النفط العالمية، ويحدد عوامل العرض والطلب في الأجلين القصير والطويل التي أسهمت في جو عدم اليقين الذي يخيم على هذه السوق؛ ويركز في الجزء الثاني على آثار الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط في الاقتصاد الكلي في البلدان المصدرة للنفط، ثم يحلل آثار هذه السلعة على منطقة الإسكوا؛

(ج) يتناول الفصل الثالث دور سياسات الاقتصاد الكلي في ظل طفرة الموارد في تجنب المشاكل التي تنشأ عادةً من الخطر المزدوج للداء الهولندي ولعنة الموارد، والهدف من ذلك هو تقديم المشورة لصانعي السياسات في المنطقة للتمكن من مجابهة تحديات تفاقم الفقر، وتناقص فرص العمل، ولا سيما عمل الشباب والنساء، واتساع الفجوة في توزيع الدخل؛

(د) يتناول الفصل الرابع دراسات تجريبية حول الداء الهولندي وفرضية لعنة الموارد. وفي إطار يقوم على فرضية وجود قطاعين، هما قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري (النفطية) وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري (غير النفطية)، يبحث هذا الفصل في أثر التدفق المفاجئ للإيرادات النفطية على سعر الصرف الحقيقي وعلى الناتج بهدف اقتراح بدائل يمكن أن يستفيد منها صانعو السياسات في المنطقة لتجنب الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع أسعار الصرف في الأجلين القصير والطويل؛

(•) يتناول الفصل الخامس بإيجاز وضع سوق النفط الدولية في القرن العشرين، ويركز على تقلب الأسعار والتغيرات التي حصلت في حصص السوق، كما يستعرض الأداء الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط في شمال أفريقيا ومنطقة الإسكوا مقارنة ببلدان مصدرة أخرى من مجموعة البلدان النامية المتوسطة الدخل. وبهدف تجنب آثار الداء الهولندي، يبحث هذا الفصل في ثلاثة خيارات متاحة على صعيد الاقتصاد الكلي هي سعر الصرف، والسياسة الضريبية، والاستثمار العام؛

(و) يتناول الفصل السادس أدوات السياسة العامة المتاحة لبلدان الإسكوا ويتطرق إلى التنمية باعتبارها استراتيجية طويلة الأجل تزداد فيها أهمية دور الدولة في ظل المخاطر الجيوسياسية المتفاقمة. ويتضمن هذا الفصل توصيات بشأن حفظ الموارد داخل المنطقة بمقتضى ميثاق إقليمي يخفف المخاطر ويزيد القدرة الاستيعابية.

ويركز المسح لهذا العام على قضايا الاقتصاد الكلي عملاً بقرار الإسكوا 270(د-24) المؤرخ 11 أيار/مايو 2006 بشأن سياسة الاقتصاد الكلي من أجل الاستقرار المالي. وفي هذا القرار تقرّ الإسكوا بالحاجة الملحة إلى تحليل الآثار القصيرة الأجل والنتائج المحتملة الطويلة الأجل للطفرة النفطية الحالية. أما الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية فبرزت مؤخراً باعتبارها شكلاً من الديناميات المتطورة التي تتطلب نهجاً متكاملاً على صعيد السياسة العامة. وفي هذا السياق، اتخذت الإسكوا القرار 277(د-24) المؤرخ 11 أيار/مايو 2006 بشأن سياسات التنمية الاجتماعية، وأكدت فيه دور الأمانة التنفيذية في المشاركة الفاعلة في اعتماد نهج متكامل للقضايا الاجتماعية. ويأتي ذلك في إطار التأكيد على أن تناول القضايا الاجتماعية في سياق مكمل للتنمية الاقتصادية لم يعد كافياً، إذ تتطلب معالجة هذه القضايا نهجاً مركزاً ومستقلاً<sup>(\*)</sup>.

---

(\*) القضايا الاجتماعية لفترة السنتين 2006-2007 هي موضوع العدد الثاني المقبل من مطبوعة بعنوان "تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة"، ستعرض فيها الولايات التشريعية والأولويات التنظيمية في هذا المجال.

## المحتويات

### الصفحة

ج ..... تصدير

### الفصل

1 ..... أولاً- آخر الاتجاهات والتطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا

1 ..... ألف- السياق العالمي  
8 ..... باء- التطورات في قطاع النفط  
13 ..... جيم- الناتج والطلب  
18 ..... دال- التكاليف والأسعار  
19 ..... هاء- أسواق العمل  
22 ..... واو- القطاع الخارجي  
28 ..... زاي- تطورات السياسة الاقتصادية  
31 ..... حاء- الآفاق

33 ..... ثانياً- آثار الطفرة النفطية على المنطقة

33 ..... ألف- الطفرة النفطية الحالية  
36 ..... باء- آثار الطفرة على الاقتصاد الكلي  
44 ..... جيم- ملاحظات ختامية

45 ..... ثالثاً- أدوات السياسة العامة للاقتصاد الكلي في ظل الطفرة النفطية

45 ..... ألف- الأهداف الاستراتيجية  
47 ..... باء- السياسات المرتكزة على الحقوق  
57 ..... جيم- ملاحظات ختامية

59 ..... رابعاً- الاستراتيجيات الاقتصادية في ظل طفرة الموارد

59 ..... ألف- الدليل على لعنة الموارد  
60 ..... باء- الإطار التحليلي للداء الهولندي  
64 ..... جيم- أنظمة سعر الصرف  
67 ..... دال- قضايا أخرى على صعيد الاقتصاد الكلي في حالات الطفرة النفطية  
69 ..... هاء- ملاحظات ختامية

المحتويات (تابع)

الصفحة

71	..... خامساً- تجربة التنمية وقضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا
71	..... ألف- سوق النفط العالمية
73	..... باء- أداء النمو والتنوع الاقتصادي
77	..... جيم- آثار الداء الهولندي: إطار عمل
79	..... دال- سياسات الاقتصاد الكلي
83	..... هاء- ملاحظات ختامية
85	..... سادساً- مراجعة للقضايا وملاحظات بشأن السياسة العامة
85	..... ألف- وفرة الموارد والنمو الاقتصادي
88	..... باء- الداء الهولندي
92	..... جيم- ميزان المدفوعات وتخصيص الموارد
95	..... دال- ملاحظات ختامية
99	..... المرفق

**قائمة الجداول**

1	..... 1- مؤشرات اقتصادية رئيسية، 2004-2007
2	..... 2- معدلات البطالة في العالم، 2005-2006
11	..... 3- إنتاج النفط في منطقة الإسكوا، 2002-2007 (بآلاف البراميل في اليوم)
12	..... 4- مجموع إيرادات الصادرات النفطية في منطقة الإسكوا، 2002-2007 (بمليارات الدولارات)
14	..... 5- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم الاستهلاكي، 2003-2007 (نسبة التغير السنوي)
21	..... 6- نصيب الفرد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة في منطقة الإسكوا، 2003-2007
66	..... 7- أنظمة سعر الصرف في منطقة الإسكوا (2001) والعضوية في منظمة التجارة العالمية (2006)

**المحتويات (تابع)**



الصفحة

قائمة الأشكال

3	1- أسعار الفائدة على العملات الرئيسية، 2005-2006
4	2- أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية، 2005-2006
7	3- الآثار على منطقة الإسكوا
9	4- التطورات في قطاع النفط
23	5- الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي (بالنسبة المئوية)
24	6- الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
25	7- تحويلات العمال
26	8- سعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي
28	9- سعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
30	10- المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2005-2006
31	11- المؤشرات النقدية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، 2005-2006
72	12- أسعار النفط الخام الفصلية الإسمية والخاضعة لمعامل التخفيض، 1973-2006 (واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام، بالسنت من الدولار للبرميل الواحد)
72	13- معامل التغير الفصلي للسعر الإسمي والسعر الخاضع لمعامل التخفيض، 1974-2006
73	14- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان المتوسطة الدخل المصدرة للنفط في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشمال أفريقيا ومنطقة الإسكوا، 1961-2002
75	15- حصة الصادرات النفطية من إيرادات الصادرات في منطقة الإسكوا، 1962-2002
76	16- حصة المنتجات النفطية من إيرادات الصادرات في أمريكا اللاتينية والكاريبي، 1960-2002
76	17- حصة المنتجات النفطية من إيرادات الصادرات في أفريقيا جنوب الصحراء، 1962-2002

المحتويات (تابع)

الصفحة

- 18- حصة المنتجات النفطية من إيرادات الصادرات في إندونيسيا وفنزويلا،  
77 ..... 2001-1962
- 19- البدائل المتاحة للبلدان المصدرة للنفط على صعيد السياسة العامة .....  
78

### قائمة الأطر

- 1- بعض العوامل الهيكلية للطفرة النفطية الحالية، 2002-2007 .....  
34
- 2- تعريف لجنة الموارد والداء الهولندي .....  
37
- 3- تعريفان لسعر الصرف الحقيقي .....  
51
- 4- الضوابط على رأس المال: الحل أم المشكلة؟ .....  
55
- 5- ما هي أضرار تحرير حساب رأس المال من أي قيود؟ .....  
55
- 6- أدلة تجريبية على لجنة الموارد .....  
59
- 7- إطار سولتر وسوان: اقتصاد يضم قطاعين، قطاعاً للسلع التجارية وقطاعاً للسلع  
غير التجارية .....  
62
- 8- ضعف النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد .....  
68

## أولاً- آخر الاتجاهات والتطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا

### ألف- السياق العالمي

#### 1- التطورات الاقتصادية العالمية في عام 2006

واصل الاقتصاد العالمي انتعاشه في عام 2006، وإن بمعدل نمو متباطئ في أواخر العام. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي بالأرقام الحقيقية 3.8 في المائة (انظر الجدول 1). وعلى الرغم من اتجاه البنوك المركزية إلى التشدد النقدي في البلدان المتقدمة، شكل استمرار ارتفاع أسعار السلع والأصول العالمية غطاءً وافيًا لنمو الائتمان العالمي. ونتيجة لذلك، تراجع نمو السيولة العالمية في أوائل عام 2006، بعد أن كان قد بلغ ذروته في عام 2004. وكان النمو المتين في الائتمان مصدر دعم للنمو المطرد في القوة الشرائية العالمية. كما كان الارتفاع الكبير في مستوى الطلب مصدر دعم لنمو أنشطة الإنتاج والاستثمارات المادية، وأسهم في استمرار النمو المستقر لتدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال في العالم.

غير أن نمط النمو السائد لم يكن لصالح الفقراء، مما يستوجب اهتماماً خاصاً من صانعي السياسات في العالم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فهذا النمو الاقتصادي العالمي لم يؤد إلى خلق فرص عمل جديدة، ولا سيما في البلدان النامية (انظر الجدول 2). وبرزت علامات تنذر بحدوث ضغوط تضخمية في عام 2006، كانت آثارها طفيفة في بعض البلدان، إذ تمثلت في ارتفاع السلع الأساسية، ولا سيما المنتجات النفطية. إلا أن الارتفاع العام في أسعار السلع الأساسية أدى إلى ارتفاع تدريجي في أسعار المواد الغذائية الأساسية. وشهدت بعض البلدان النامية ارتفاعاً سريعاً في أسعار المساكن وإيجاراتها. وظهرت آثار نمط التضخم الحالي في بعض شرائح المجتمع، ولا سيما الشرائح الفقيرة، وبلغت حدًا قد يتعذر على مؤشرات أسعار المستهلك تبيانها أو تقديره بدقة. وكان البطء في خلق فرص العمل والتضخم في أسعار المستهلك من العلامات السلبية لهذا الانتعاش الاقتصادي العالمي.

واستمر النمو على نطاق واسع، إذ سجل معدلات إيجابية في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية على حد سواء. ففي الاقتصادات المتقدمة، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.9 في المائة في عام 2006 (انظر الجدول 1)، والسبب الرئيسي في ذلك هو الانتعاش الاقتصادي السريع في الاتحاد الأوروبي والنمو القوي والمستقر في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وفي الاقتصادات النامية، واصلت الصين والهند مسار النمو السريع في عام 2006. وأصبح حجم هذين الاقتصادين وقوتهما الشرائية المتصاعدة أكثر أهمية، من حيث التأثير في حركة التدفقات العالمية من السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وإضافة إلى ذلك، أسهم ارتفاع أسعار السلع الأساسية ومستوى الطلب العالمي في دعم النمو الاقتصادي في بلدان نامية أخرى. وتحقق ذلك في ظل إصلاحات مؤسسية تجريها البلدان النامية بهدف دعم الطلب العالمي من خلال التجارة والاستثمار عبر الحدود. وقد سجلت البلدان النامية معدل نمو مرتفعاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تجاوز 6.5 في المائة في عام 2006.

## الجدول 1- مؤشرات اقتصادية رئيسية، 2004-2007

	معدل التضخم الاستهلاكي				معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
	2007 <sup>(1)</sup>	2006	2005	2004	2007 <sup>(1)</sup>	2006	2005	2004
منطقة الإسكوا	5.9	6.7	4.4	5.6	5.1	5.6	6.9	7.3
العالم	..	..	..	..	3.2	3.8	3.5	4.0
الاقتصادات المتقدمة	1.9	2.3	2.2	1.9	2.2	2.9	2.5	3.0
الولايات المتحدة الأمريكية	2.2	3.3	3.4	2.7	2.2	3.2	3.2	3.9
الاتحاد الأوروبي	2.3	2.3	2.2	2.2	2.4	2.7	1.7	2.4
اليابان	0.9	0.2	(0.3)	0.0	1.7	2.5	2.6	2.3
الاقتصادات الانتقالية	8.2	8.9	11.2	10.0	6.5	7.2	6.4	7.7
الاقتصادات النامية	5.1	5.1	5.0	5.3	5.9	6.5	6.4	6.9
أفريقيا	5.3	6.1	5.3	6.3	5.6	5.6	5.4	4.8
شرق وجنوب آسيا	4.5	4.6	4.2	4.6	6.9	7.4	7.5	7.8
غربي آسيا <sup>(ب)</sup>	6.9	5.1	4.8	4.3	4.9	5.7	6.2	6.6
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5.8	5.7	6.6	6.8	4.2	5.0	4.5	5.9

المصدر: أعدت الإسكوا الأرقام الخاصة بمنطقة الإسكوا؛ وأخذت الأرقام الأخرى من المصادر التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس، "الحالة الاقتصادية في العالم واحتمالاتها 2007".

ملاحظات: علامة القوسين ( ) تعني رقماً سالباً.

علامة النقطتين (..) تعني عدم توفر البيانات أو عدم التبليغ عنها.

(أ) الأرقام الواردة في هذا العمود هي توقعات.

(ب) هذا التصنيف لمنطقة غربي آسيا يشمل بلداناً مجاورة لمنطقة الإسكوا، هي إسرائيل وتركيا، ويستثنى مصر.

## الجدول 2- معدلات البطالة في العالم، 2005-2006

المعدل السنوي لنمو القوى العاملة (بالنسبة المئوية)	معدل البطالة (بالنسبة المئوية)		تغير معدل البطالة (بالنقاط المئوية)	
	2006	2005		
1.6	6.3	6.4	(0.2)	العالم
				الاقتصادات المتقدمة والاتحاد الأوروبي
0.7	6.2	6.8	(0.4)	الاتحاد الأوروبي
				أوروبا الشرقية والوسطى (غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)
0.3	9.3	9.4	(0.5)	رابطة الدول المستقلة
0.9	3.6	3.5	(0.3)	شرق آسيا
2.2	6.6	6.6	0.7	جنوب-شرق آسيا والمحيط الهادئ
2.1	5.2	5.2	0.2	جنوب آسيا
2.4	8.0	8.1	(0.5)	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
3.5	12.2	12.3	(1.1)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2.5	9.8	9.7	(0.4)	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: International Labour Organization (ILO), Global Employment Trends: Brief, January 2007.

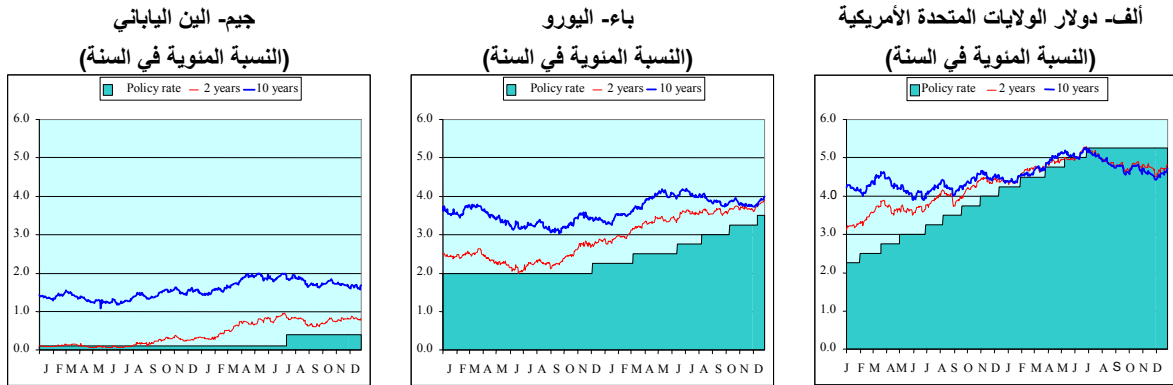
ملاحظة: علامة القوسين ( ) تعني رقماً سالباً.

وواصلت الولايات المتحدة الأمريكية مسار النمو القوي بمعدل بلغ 3.2 في المائة في عام 2006. وأدت القرارات المتتالية التي اتخذها المجلس الاحتياطي الفدرالي، في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس وأيار/مايو وحزيران/يونيو، إلى رفع أسعار الفائدة، ولا سيما السعر الفدرالي من 4.25 في المائة إلى 5.25 في

المائة (انظر الشكل 1-ألف). وفي ظل الحذر من الضغوط التضخمية، هدفت هذه الزيادات المتتالية إلى تخفيف وطأة الهبوط في الاقتصاد. وعلى الرغم من عدم وجود ما يدل على أن هذه السياسة النقدية المتشددة قد أثرت على الطلب المحلي في عام 2006، بدأت سياسة أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً تؤثر على أصحاب الديون العقارية وغيرها من الديون في أواخر العام المذكور. ويعزى الأثر الطفيف للتشدد النقدي إلى تقادم عجز الحساب الجاري، إذ ازداد من 791.5 مليار دولار في عام 2005 إلى 856.7 مليار دولار في عام 2006. وفيما يتعلق بالفجوة بين الاستثمار والادخار، يسجل القطاعان العام والخاص معدلات سلبية للمدخرات الصافية منذ عام 2002. وفي عام 2006، تقلصت هذه الفجوة (العجز) قليلاً في القطاع العام بينما استمرت في الارتفاع في القطاع الخاص.

غير أن دخول رؤوس الأموال الأجنبية لا يزال مصدراً لدعم نمو الطلب المحلي وتضييق الفجوة بين الاستثمار والادخار في القطاع الخاص. وانخفضت عائدات سندات الخزينة لسنتين وعشر سنوات إلى ما دون أسعار الفائدة الفدرالية في حزيران/يونيو 2006 (انظر الشكل 1-ألف). ويعزى ذلك في جزء منه إلى ارتفاع الطلب الأجنبي من البلدان النامية والبلدان المصدرة للنفط، التي ازداد احتياطياتها من العملات الأجنبية. ومع أن هذا الخلل العالمي المتفاقم يمثل عامل خطر، بقي احتمال حدوث نقص مفاجئ في السيولة النقدية بالدولار بعيداً في عام 2006. ويتوقع أن يستمر دخول الأموال الأجنبية ويمول نمو الطلب المحلي ليلبغ المستوى الذي تسمح به السياسة النقدية الحذرة. ويتوقع أن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 2.2 في عام 2007.

### الشكل 1- أسعار الفائدة على العملات الرئيسية، 2006-2005



ملاحظات: علامة السعر المعتمد.  
علامة - لسنتين.  
علامة - لعشر سنوات.

وفي ألمانيا، أدى الانتعاش الاقتصادي القوي إلى دفع عجلة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي، فارتفع معدله من 1.7 في عام 2005 إلى 2.7 في المائة في عام 2006. وعلى الرغم من ارتفاع قيمة اليورو (انظر الشكل 2-ألف)، أسهم النمو السريع في الطلب الخارجي والاستثمار المادي في تعزيز قوة الأداء الاقتصادي في ألمانيا. وإضافة إلى ذلك، كان النمو المستقر في الطلب المحلي مصدر دعم لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات أوروبية رئيسية أخرى، منها اقتصادات إسبانيا وإيطاليا وفرنسا

والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وفي عام 2006، اعتبرت السياسة المالية العامة حيادية إلى حد ما من حيث دعم الطلب المحلي في بلدان الاتحاد الأوروبي. وكان في تعديل ميثاق الاستقرار والنمو في عام 2005، دليل على التزام متجدد بتخفيض مستوى العجز العام وإبقائه دون نسبة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، اتبع البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي البريطاني اتجاهًا متشددًا في السياسات النقدية في عام 2006، فأظهرا التزامًا بإبقاء معدل التضخم عند نسبة 2 في المائة.

## الشكل 2- أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية، 2005-2006



المصدر: Board of Governors of the Federal Reserve System, which is available at: [www.federalreserve.gov](http://www.federalreserve.gov)

ومع أن ضغط التضخم الناجم عن العوامل الخارجية تراجع في الربع الثالث من عام 2006، مع تراجع أسعار النفط الخام، بقي ضغط التضخم قائماً من جراء العوامل المحلية المتصلة بقوة الطلب الكلي. وعمد البنك المركزي الأوروبي إلى رفع سعر الفائدة المعتمد بموجب سياسته مرات متتالية، في آذار/مارس وحزيران/يونيو وأب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر، ولا سيما على السعر الأدنى لعمليات إعادة التمويل، وذلك من 2.25 إلى 3.5 في المائة (انظر الشكل 1-باء). كما عمد البنك المركزي البريطاني إلى رفع سعر الفائدة المعتمد بموجب سياسته، على مرحلتين في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر، وذلك من 4.5 إلى 5 في المائة. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، ليس ما يدل على أن سلسلة التدابير النقدية المتشددة التي اتخذتها السلطات النقدية الرئيسية في الاتحاد الأوروبي قد أحدثت تأثيراً ولو طفيفاً على نمو الأنشطة الاقتصادية في قطاع العقارات، ولا سيما الاستثمارات المادية. غير أن من المتوقع أن يؤدي هذا التشدد النقدي إلى تباطؤ في الاستثمار وفي شراء السلع المعمرة، بحيث يتوقع أن يبلغ معدل النمو في المنطقة 2.4 في المائة في عام 2007.

وبقي اقتصاد اليابان على قوته في عام 2006، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.5 في المائة. ومع انخفاض قيمة الين الياباني (انظر الشكل 2-باء)، يحافظ نمو الصادرات على وضع إيجابي في الدورة الاقتصادية منذ عام 2002. وعلى صعيد الطلب المحلي، سجلت الشركات الخاصة نشاطاً قوياً في قطاع الاستثمارات المادية، ولو في ظل استمرار الاستهلاك المحلي على ضعفه وهشاشته. وقد أنهى مصرف اليابان العمل بسياسة "التخفيف من القيود النقدية الكمية" في آذار/مارس 2006 إقراراً منه بخروج الاقتصاد الياباني من حالة الركود. وفي حزيران/يونيو 2006، عمد مصرف اليابان إلى رفع أحد أسعار الفائدة المعتمدة بموجب سياسته، وهو سعر الفائدة الأساسية على القروض، من 0.1 إلى 0.4 (انظر الشكل 1-جيم)، فتخلّى بذلك عن سياسة "إبقاء أسعار الفائدة عند مستوى الصفر". غير أن صانعي السياسات ظلوا

يواجهون صعوبات في إدارة الطلب في ظل قلة الرغبة في الاستهلاك والانخفاض الكبير في أسعار الاستهلاك. ويتوقع أن ينمو الاقتصاد الياباني بمعدل 1.7 في المائة عام 2007.

وفي ظل بقاء أسعار السلع الأساسية على ارتفاعها، كان الأثر الإيجابي للدخل الناتج من الصادرات مصدراً لتعزيز نمو الطلب المحلي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ومنها اقتصادات أوروبا الشرقية-الجنوبية واقتصادات رابطة الدول المستقلة. وحققت المنطقة نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ معدله 7.2 في المائة في عام 2006، وكانت اقتصاداتها تبدي علامات الغليان بسبب ارتفاع معدل التضخم الاستهلاكي إلى 8.9 في المائة تقريباً في الفترة ذاتها. وتحسن الميزان المالي للبلدان المصدرة للنفط في تلك المنطقة، ويتوقع أن يستمر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها. وما لم يحصل هبوط مفاجئ في أسعار السلع الأساسية، يتوقع أن تحقق اقتصادات المنطقة نمواً مرتفعاً نسبياً بمعدل 6.5 في المائة في عام 2007.

وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات أفريقيا 5.6 في المائة في عام 2006. وأدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى انتعاش إيرادات البلدان المصدرة لهذه السلع، ولا سيما البلدان المصدرة للنفط الخام. وإضافة إلى الوفرة النسبية في الأموال الأجنبية، تراجعت القيود التي كانت قد أعاققت نمو الطلب المحلي في غالبية الاقتصادات الأفريقية في دورة النمو الحالية. غير أن نمط النمو اتسم بالتباين بين البلدان والبلدان المستوردة للنفط في المنطقة. ولم يكن معدل النمو كافياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تدخلات مالية فاعلة، حتى في الاقتصادات المصدرة للنفط. وفي ببطء التنويع الاقتصادي دليل على هشاشة الهيكل الاقتصادي في المنطقة، حيث يلحق أي هبوط مفاجئ في أسعار السلع الأساسية أضراراً فادحة بالاقتصاد. وعلى الرغم من هذه التحديات التي تواجه الاقتصادات الأفريقية، يتوقع أن تنمو هذه الاقتصادات بمعدل 5.9 في المائة في عام 2007، ما دام احتمال هبوط أسعار السلع الأساسية شبه مستبعد.

وحافظت منطقة جنوب وشرق آسيا على نمو اقتصادي، بلغ معدله 7.4 في المائة في عام 2006. وأدى نمو الطلب المحلي في الصين واقتصادات شرق آسيا إلى نمو الصادرات في اقتصادات جنوب-شرق آسيا. كما أسهم النمو السريع الذي شهدته بلدان جنوب آسيا في تعزيز النمو في المنطقة ككل. وقد أتاح هذا النمو الاقتصادي لشريحة واسعة من سكان الصين والهند تحقيق زيادة كبيرة في القوة الشرائية وتحسن في الوضع الاقتصادي نسبة إلى سائر العالم. وتوقع هذان الاقتصادان في القدرة على الاستثمار، إذ حلا في طليعة الاقتصادات الأخرى من حيث جذب رؤوس الأموال من المنطقة ومن خارجها. ومع أن غالبية اقتصادات هذه المنطقة هي مستوردة للنفط، لم يحدث ارتفاع أسعار النفط أثراً بالغاً عليها في عام 2006؛ ومع أن ضغوط التضخم قد بدأت تتصاعد في عام 2006، كان الارتفاع الفعلي في الأسعار ناجماً عن عوامل محلية. وعلى الرغم من الزخم الذي سجله الطلب المحلي في عام 2006، ستشكل معالجة ضغوط التضخم تحدياً لهذه المنطقة في عام 2007. وسيكون من الضروري إيلاء اهتمام خاص لتصحيح أسعار صرف العملات الأجنبية وتدابيراته. وفي هذا السياق، يستمر ارتفاع اليوان الصيني مقابل الدولار منذ إعادة تحديد قيمته في حزيران/يونيو 2005 (انظر الشكل 2-جيم). وارتفعت قيمة الروبية الهندية مقابل الدولار. وهذا الارتفاع حدث بينما حققت عملات آسيوية أخرى استقراراً نسبياً مقابل الدولار. وفي الوقت ذاته، انخفضت قيمة الين الياباني مقابل الدولار. ويتوقع أن تنمو اقتصادات منطقة جنوب وشرق آسيا ككل بمعدل 6.9 في المائة في عام 2007.

وكان لارتفاع أسعار السلع الأساسية وتحسن الميزان الخارجي أثر كبير في انتعاش الطلب المحلي في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في عام 2006، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5.0 في المائة. وكانت الأرجنتين في طليعة بلدان المنطقة التي حققت تحسناً في الميزان الخارجي، وذلك عن

طريق تزايد فائض الحساب الجاري فيها منذ عام 2002. وأدى تراجع قيمة الدولار مقابل اليورو إلى تخفيف الضغوط لتخفيض قيمة العملات المحلية، مما أسهم في تحقيق قدر من الاستقرار في سعر الصرف مع تراكم للاحتياطي بالعملات الأجنبية لدى البنوك المركزية. وقد ساعد تحسن توازن الاقتصاد الكلي اقتصادات هذه المنطقة في تخفيف عبء الديون الخارجية، وجذب الاستثمارات المادية، وقد استفادت من ازدياد القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية، ولا سيما في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك. ويتوقع أن تحقق المنطقة نمواً بمعدل 4.2 في المائة في عام 2007.

## 2- الآثار على منطقة الإسكوا

في هذا السياق العالمي، شهدت منطقة الإسكوا عاماً آخر من النمو الاقتصادي القوي، باستثناء العراق وفلسطين ولبنان، حيث أضعفت النزاعات الإقليمية والاضطرابات السياسية إمكانات النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>. واستمرت الظروف الاقتصادية الخارجية المؤاتية التي سادت مؤخراً، بفعل وفرة السيولة النقدية العالمية وارتفاع أسعار النفط، في إحداث أثر إيجابي على المنطقة. وقد أسهم اجتماع العوامل المؤاتية من خارج المنطقة مع مختلف مساعي التعاون التي تبذل في داخلها، في تخفيف آثار النزاعات والاضطرابات السياسية التي كان يمكن أن تلحق أضراراً جسيمة بالمنطقة وأن تضعف موقعها. وقد تباطأ النمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا بحيث بلغ معدله 5.6 في المائة في عام 2006.

وبقيت الظروف الخارجية مؤاتية لبلدان الإسكوا في عام 2006، في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وأسعار الطاقة، ولا سيما النفط والمنتجات النفطية. وتسارع نمو السيولة النقدية العالمية في عام 2006، بعد تباطؤ كان يسجله هذا النمو منذ أوائل عام 2004. ويبين الشكل 3-ألف حركة متوسط سعر النفط الخام ونمو السيولة النقدية العالمية، مقيساً بمجموع القاعدة النقدية بالدولار والاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنوك المركزية في العالم<sup>(2)</sup>. وبلغ نمو السيولة النقدية العالمية ذروته في أوائل عام 2004 وفي أواخر عام 2005، ثم تباطأ، إذ كان من المتوقع أن تتبع البنوك المركزية في البلدان المتقدمة سياسة نقدية متشددة. ويعزي انتعاش نمو السيولة النقدية العالمية في عام 2006 إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى مستوى لم يسبق له مثيل، ولا سيما أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية. وهذا التغير في التوقعات بشأن أسعار السلع الأساسية في المستقبل أدى إلى نمو قوي في الائتمان وانتعاش في السيولة النقدية العالمية. وبالعوامل العالمية الرئيسية، بقيت عائدات سندات الخزينة الحكومية الصادرة لعشر سنوات متدنية على الرغم من السياسة النقدية المتشددة التي اتبعتها البنوك المركزية (انظر الشكل 1). وهذا يشير إلى مرونة في تحديد سقف الائتمان بالعملات العالمية الرئيسية، حيث بقي أثر الارتفاع المتتالي في أسعار الفائدة محدوداً على نمو الائتمان العالمي. وبينما أحدث ارتفاع أسعار النفط أثراً مباشراً على الدخل في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا، كانت وفرة السيولة النقدية العالمية الداعم لنمو الطلب المحلي في المنطقة، بما فيها البلدان غير المصدرة للنفط.

وفي مطلع عام 2006، سرت مخاوف من أن يؤدي الهبوط في أسواق الأوراق المالية إلى آثار سلبية خطيرة على اقتصاد المنطقة. ويبين الشكل 3-باء الزيادة السنوية في رسملة أسواق الأوراق المالية في منطقة

(1) تضم منطقة الإسكوا مجموعتين من البلدان: (أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية؛ (ب) البلدان والأراضي ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً: الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر، واليمن.

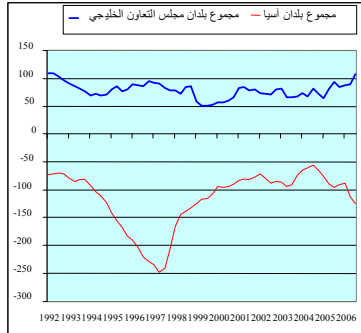
(2) يحسب متوسط سعر النفط الخام على أساس متوسط أسعار أصناف النفط الخام. لمزيد من التفاصيل انظر: the International Financial Statistics database by the International Monetary Fund (IMF), which is available at: [www.imfstatistics.org](http://www.imfstatistics.org).



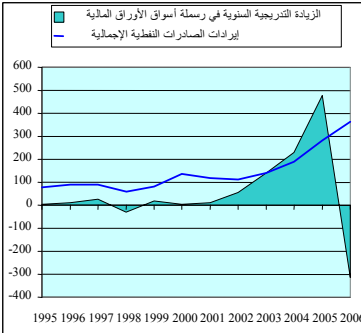
الإسكوا التي سجلت هبوطاً بقيمة 300 مليار دولار في عام 2006. وكانت الزيادة في رسملة هذه الأسواق قد تجاوزت الإيرادات السنوية الإجمالية لصادرات النفط في عامي 2004 و2005. وهذا يعني أن وفرة الإيرادات النفطية ليست السبب الوحيد في زيادة رسملة أسواق الأوراق المالية في العامين المذكورين، إذ إن الأموال التي وضفت في هذه الأسواق تجاوزت مجموع الإيرادات النفطية في تلك الفترة.

### الشكل 3- الآثار على منطقة الإسكوا

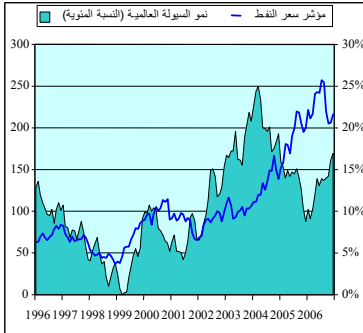
جيم- دخول الودائع المصرفية: مقارنة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان الآسيوية



باء- إيرادات الصادرات النفطية والنمو السنوي لرسملة سوق الأوراق المالية



ألف- نمو السيولة العالمية وأسعار النفط الخام، 2006-1996



المصدر: الشكل 3-ألف: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية، متاحة على الموقع: [www.infstatistics.org](http://www.infstatistics.org)؛ الشكل 3-باء: صندوق النقد العربي، بيانات رسملة سوق الأوراق المالية، وحسابات الإسكوا لإيرادات الصادرات النفطية الإجمالية؛ الشكل 3-جيم: مصرف التسويات الدولية.

ولم تظهر في أسواق الأوراق المالية في المنطقة علامات تشير إلى وجود مضاربة خارجية. ويبين الشكل 3-جيم صافي الودائع (الودائع مطروحاً منها الإقراض) لدى المصارف التابعة لمصرف التسويات الدولية<sup>(3)</sup>. وفي فترة الأزمة المالية الآسيوية التي وقعت في عام 1997، بلغ حجم الإقراض الصافي لصالح عملاء من شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، ومنها إندونيسيا وتايلند والفلبين وكوريا الجنوبية وماليزيا، 250 مليار دولار. وعقب انهيار أسواق الأوراق المالية، يلاحظ بوضوح التصحيح المالي الجاري منذ عام 1997 في التراجع السريع في قيمة الإقراض من المصارف الدولية لهذه المنطقة. غير أن بلدان مجلس التعاون الخليجي بقيت المصدر الرئيسي للودائع الصافية في المصارف الدولية. وعلى الرغم من التصحيحات الصارمة التي تخضع لها أسواق الأوراق المالية منذ أوائل عام 2006، بلغ مجموع صافي الودائع 100 مليار دولار في أواخر العام ذاته. وهذا يعني أن هبوط أسواق الأوراق المالية في منطقة الإسكوا، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لم يؤد إلى نقشي أزمة الائتمان في مختلف أنحاء المنطقة. ولم يكن للهبوط في أسواق الأوراق المالية في المنطقة أثر بالغ على العوامل الخارجية المؤاتية التي طبعت دورة النمو الحالية.

ويتمثل الخطر على منطقة الإسكوا في احتمال تغير العوامل الخارجية من عوامل مؤاتية إلى عوامل غير مؤاتية في المستقبل. فارتفاع أسعار السلع الأساسية عزز نمو الائتمان العالمي ونمو السيولة النقدية العالمية، والنمو السريع في السيولة العالمية دعم ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق الآجلة. وإذا ما زالت الظروف الحالية، فقد يؤدي هذا الترابط، في أسوأ الأحوال، إلى حدوث انخفاض في أسعار السلع الأساسية وأزمة في الائتمان ونقص في السيولة النقدية. إلا أن احتمال حدوث تغير مفاجئ في الظروف الاقتصادية الخارجية لا يزال ضعيفاً في عام 2007، بل يتوقع أن يحافظ الاقتصاد العالمي على زخمه وأن

(3) المصارف التابعة لمصرف التسويات الدولية هي المصارف الكبرى في العالم التي تملك حافظات الإقراض والإيداع.

يحقق معدل نمو قدره 3.2 في المائة. وعلى صانعي السياسات في منطقة الإسكوا ترقب التطورات التي تطرأ على العوامل الاقتصادية الخارجية، وترصدها بغية تعزيز النمو المستدام على صعيد الاقتصاد الكلي.

## باء- التطورات في قطاع النفط

### 1- الطلب والعرض العالمي

استمر نمو الطلب على النفط الخام في عام 2006، ولو بمعدل أدنى بقليل من معدل عام 2005. ووفقاً لتقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك)، لم يتجاوز الطلب العالمي على النفط الخام 84.1 مليون برميل في اليوم في عام 2006 مقابل 83.3 مليون برميل في اليوم في عام 2005<sup>(4)</sup>. وكان ارتفاع معدل النمو متوقعاً في عام 2006، نتيجة للنمو الكبير في الطلب من أمريكا الشمالية والصين. غير أن توقع نمو الطلب ما لبث أن تضاعف على أثر تراجع الطلب من أمريكا الشمالية والبلدان المتقدمة خلال عام 2006. ودفع ارتفاع أسعار النفط البلدان المتقدمة إلى تشجيع استخدام مصادر أخرى للوقود، منها الغاز الطبيعي والإيثانول. ونتيجة لذلك، لم يتجاوز الطلب من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 49.2 مليون برميل في اليوم في عام 2006، أي كان أقل من معدل عام 2005 البالغ 49.6 مليون برميل في اليوم. ومع أن الطلب على النفط الخام شهد نمواً قوياً في الصين وغيرها من البلدان النامية، بقي هذا النمو متواضعاً بالإجمال في عام 2006.

وسجل مجموع العرض العالمي للنفط الخام ارتفاعاً طفيفاً من 84.1 مليون برميل في اليوم في عام 2005 إلى 84.7 مليون برميل في اليوم في عام 2006. وتعزى هذه الزيادة إلى إنتاج البلدان غير الأعضاء في الأوبيك. فبعد أن سمحت الأوبيك لأعضائها بالإنتاج بالحد الأقصى في الربع الأخير من عام 2005، حولت سياستها تدريجياً نحو تخفيض إنتاج النفط الخام في البلدان الأعضاء، بحيث تحقق بعض الاستقرار في أسواق النفط الخام. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، دخل التغيير الرسمي الأول في تحديد سقف إنتاج النفط منذ تموز/يوليو 2005. وباستثناء العراق، خفض سقف إنتاج البلدان الأعضاء في الأوبيك من النفط الخام بمعدل 1.2 مليون برميل في اليوم، أي من 27.5 مليون برميل في اليوم إلى 26.3 مليون برميل في اليوم. وإضافة إلى هذا التحول، قررت الأوبيك تخفيض سقف إنتاجها بمعدل 0.5 مليون برميل في اليوم اعتباراً من شباط/فبراير 2007. وبلغ مجموع إنتاج الأوبيك من النفط الخام 30.9 مليون برميل في اليوم في عام 2006 مقابل 31.1 مليون برميل في اليوم في عام 2005. غير أن هذا التغيير في سقف الإنتاج لم يؤثر على الأرقام الإجمالية في عام 2006. فتخفيض إنتاج النفط الخام لوحظ في عدد محدود من البلدان الرئيسية المنتجة التي تتميز بمرونة في قدرة إنتاج النفط الخام، ولا سيما إيران وفنزويلا والمملكة العربية السعودية ونيجيريا.

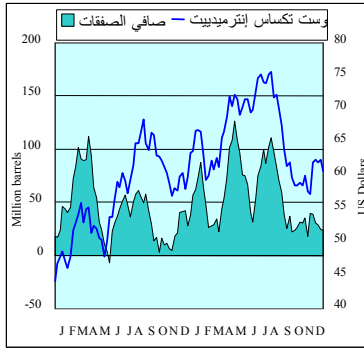
ومع أن نمو الطلب كان أقل من المتوقع، بقيت أسعار النفط الخام على ارتفاع لم تشهده من قبل (انظر الشكل 4-ألف). وبلغ المتوسط السنوي للسعر الآني لـ "وست تكساس انترميديت" 66.05 دولاراً للبرميل، بينما بلغ سعر سلة الأوبيك المرجعي 61.08 دولاراً للبرميل. ومنذ اعتمدت الأوبيك سلة جديدة في حساب السعر المرجعي في حزيران/يونيو 2005، يتراوح الفارق بين هذين السعريين المرجعيين للنفط بين 4 و 7 دولارت (انظر الشكل 4-باء). غير أن هذا الفارق بدأ يضيق في أواخر عام 2006، نتيجة لضعف الطلب من أمريكا الشمالية حيث "وست تكساس انترميديت" هو الصنف المعتمد. وفي ظل وفرة السيولة النقدية العالمية، تسبب عامل المضاربة في ارتفاع سريع في أسعار النفط استمر حتى أواخر صيف عام 2006، تبعه هبوط

(4) منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك)، "النشرة الشهرية عن أسواق النفط"، شباط/فبراير 2007.

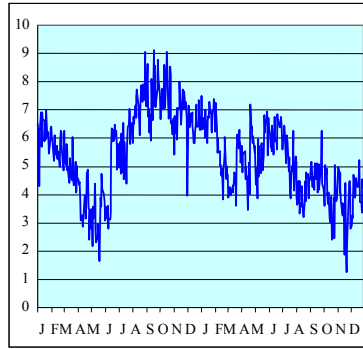
سريع في أواخر العام. ووفقاً لبيانات لجنة التجارة بال عقود الآجلة للسلع الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية، احتفظت الجهات غير التجارية لفترات طويلة بصفقات خيارية وآجلة في سوق النفط الخام في عام 2006 (انظر الشكل 4-جيم)<sup>(5)</sup>. وهذا يشير إلى ضغط لشراء المشتقات المالية للنفط الخام. والارتفاع الشديد في أسعار النفط جاء متناسياً مع تزايد حجم الصفقات التي تجريها هذه الجهات المضاربة. ولم تتأثر أسعار النفط بالطلب الحالي الذي كان أقل من المتوقع، بقدر ما تأثرت بالتطورات التي قد تحدد ظروف العرض والطلب من خلال قوى المضاربة في الشراء.

#### الشكل 4- التطورات في قطاع النفط

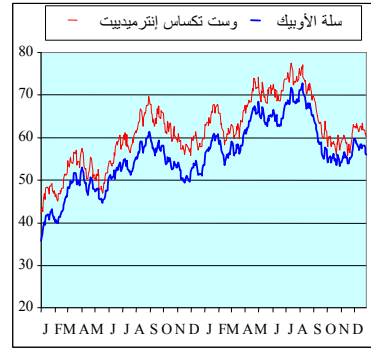
جيم- صافي صفقات الجهات غير التجارية لفترات طويلة ووست تكساس انترميديت



باء- الفارق بين وست تكساس انترميديت وسلة الأوبك



ألف- أسعار النفط: وست تكساس انترميديت وسلة الأوبك



المصدر: الشكل 4-ألف: إدارة معلومات الطاقة، الأوبك؛ الشكل 4-باء: حسابات الإسكوا؛ الشكل 4-جيم: إدارة معلومات الطاقة ولجنة التجارة بال عقود الآجلة للسلع الأساسية.

ويتوقع أن يبلغ متوسط سعر سلة الأوبك المرجعي 55 دولاراً للبرميل في عام 2007، وذلك نظراً إلى العوامل التالية: (أ) ارتفاع شبه مؤكد في أسعار النفط الخام في ظل نمو الطلب من البلدان النامية؛ (ب) اختناقات قدرة التكرير التي يتوقع أن تبقى على حالها في المستقبل القريب على الرغم من زيادة الاستثمارات الجديدة في هذا المجال؛ (ج) استمرار نمو السيولة النقدية العالمية؛ (د) الأثر البالغ للصفقات الآجلة والخيارية في سوق النفط الخام التي ستظل تتأثر بالتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأفريقيا؛ (•) عدم استقرار الوضع الجيوسياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من هذه العوامل، يتوقع أن يبقى متوسط سعر النفط دون المستوى الذي بلغه في عام 2006، إذا ما أخذت التوقعات في الاعتبار التباطؤ في الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أيضاً أن يرافق التباطؤ في نمو سوق الإسكان في العديد من البلدان المتقدمة، تراجع في نمو السيولة النقدية العالمية في عام 2007.

#### 2- إنتاج النفط الخام في منطقة الإسكوا

سجل مجموع إنتاج النفط الخام في بلدان الإسكوا تراجعاً طفيفاً عن مستوى عام 2005، ليلعب 19.4 مليون برميل في اليوم في عام 2006 (انظر الجدول 3). ومن بين البلدان الأعضاء في الأوبك في المنطقة، كانت المملكة العربية السعودية البلد الوحيد الذي خفض مستوى الإنتاج السنوي في عام 2006<sup>(6)</sup>. وعلى

(5) مشاركة الجهات غير التجارية في الصفقات الآجلة تجري من خلال صناديق الاستثمار والمصارف.

(6) البلدان الأعضاء في الأوبك في منطقة الإسكوا هي: الإمارات العربية المتحدة، والعراق، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.

الرغم من تحول سياسة الأوبك في تحديد سقف الإنتاج، تمتعت بلدان قليلة بمرونة في التحكم بمستوى الإنتاج. وأجرت المملكة العربية السعودية سلسلة تخفيضات على مستوى إنتاجها من النفط الخام في تشرين الأول/أكتوبر 2006، أي قبل صدور قرار الأوبك بشأن سقف الإنتاج. ويتبين من ذلك أن المملكة العربية السعودية، التي حافظت على أكبر قدرة احتياطية في ظل النظام الحالي لإنتاج النفط الخام بالقدرة القصوى، تستطيع أن تتحكم بإنتاجها في فترة وجيزة صعوداً أو هبوطاً. وبلغ إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام 9.1 مليون برميل في اليوم في عام 2006، مسجلاً تراجعاً بمعدل 0.2 مليون برميل في اليوم عن مستوى عام 2005. وسجلت بلدان أخرى أعضاء في الأوبك زيادة متواضعة في إنتاجها السنوي من النفط الخام في عام 2006، بلغت معدلاتها 2.5 مليون برميل في اليوم في كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت، و0.8 مليون برميل في اليوم في قطر. وعلى الرغم من الضغوط الأمنية وتعطل مرافق الإنتاج في العراق، سجل إنتاج هذا البلد من النفط الخام زيادة متواضعة ليلبلغ 1.9 مليون برميل في اليوم في عام 2006.

وشهدت البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك من منطقة الإسكوا تراجعاً تدريجياً ومستمرًا في إنتاجها من النفط الخام في عام 2006، باستثناء البحرين حيث بقي مستوى الإنتاج مستقرًا في هذا العام<sup>(7)</sup>. وكان السبب في تراجع التجارة انخفاض معدل الاستثمار في أنشطة التنقيب والإنتاج في التسهيلات. وعلاوة على ذلك، تأخر تحسين قدرة الإنتاج خلال هذا العقد بسبب توقعات تدني الطلب وانخفاض أسعار النفط الخام. وقد بدأ تنفيذ مشاريع استثمار جديدة في مجال التنقيب والإنتاج ضمن أنماط متنوعة من الشراكة الأجنبية. غير أن أثر القدرة الإضافية على الإنتاج لا يتوقع أن يظهر قبل عام 2010.

ومع أن اتجاه أسعار النفط الخام إلى الارتفاع حالياً يدفع البلدان المستوردة إلى اعتماد سياسة التنوع في الطاقة، لوحظ هذا التنوع في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا أيضاً، ولا سيما في الاتجاه إلى استعمال الغاز الطبيعي. وإضافة إلى ذلك، لوحظت زيادة في إنتاج الغاز الطبيعي المسيل من المنطقة. فقد أصبحت قطر أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي المسيل في العالم، ورفعت عمان ومصر مستوى الإنتاج في عام 2006، وتتوي اليمن الشروع في إنتاج الغاز الطبيعي المسيل في المستقبل القريب. ويحظى الغاز الطبيعي بالاهتمام باعتباره بديلاً رئيسياً عن المنتجات النفطية في البلدان المستوردة للنفط. وفي منطقة الإسكوا، يحظى موضوع الشبكة الإقليمية للغاز بالدعم نظراً إلى أثرها في تخفيض الكلفة المترتبة على توليد الكهرباء في البلدان المستوردة للنفط. وقد سجل الأردن زيادة في كمية الغاز الطبيعي التي يستوردها من مصر في عام 2006، وتجري الجمهورية العربية السورية ولبنان مفاوضات حول إمدادات الغاز الطبيعي.

### الجدول 3- إنتاج النفط في منطقة الإسكوا، 2002-2007 (بآلاف البراميل في اليوم)

نسبة التغير								البلد
-2006/2005	2007/2006	2007 <sup>(أ)</sup>	2006	2005	2004	2003	2002	
(4.7)	3.7	2 420	2 538	2 447	2 360	2 248	1 900	الإمارات العربية المتحدة
0.0	0.0	210	210	210	210	210	190	البحرين <sup>(ب)</sup>
(8.0)	0.0	2 305	2 505	2 504	2 344	2 108	1 746	الكويت
(3.0)	(2.9)	8 839	9 117	9 390	8 957	8 410	7 931	المملكة العربية السعودية <sup>(ج)</sup>

(7) البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك من منطقة الإسكوا: البحرين والجمهورية العربية السورية وعمان ومصر واليمن.

عمان	900	820	790	780	760	730	(2.6)	(3.9)
قطر	569	676	771	792	822	749	3.8	(8.9)
بلدان مجلس التعاون الخليجي	5 305	14 472	15 432	16 123	15 952	15 268	(1.1)	(4.3)
الجمهورية العربية السورية	550	530	500	460	440	430	(4.3)	(2.3)
العراق	2 127	1 378	2 015	1 830	1 932	2 288	5.6	18.4
اليمن	460	440	420	410	390	400	(4.9)	2.6
مصر	750	710	700	670	640	640	(4.3)	(4.5)
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	3 137	3 098	3 645	3 400	3 432	3 118	0.9	(9.1)
منطقة الإسكوا	8 442	17 570	19 077	19 523	19 384	18 386	(0.7)	(5.2)

المصدر: تركز الأرقام العائدة إلى الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية على التخفيضات التي أجرتها الأوبك مؤخراً على 28 مليون برميل في اليوم؛ وترتكز الأرقام العائدة إلى البلدان غير الأعضاء في الأوبك، أي البحرين والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن، على تقديرات الإنتاج في الأوبك، "النشرة الشهرية عن أسواق النفط"، شباط/فبراير 2007، الجدول 32؛ وترتكز الأرقام العائدة للعراق عن الفترة 2003-2006 على أعداد مختلفة لنشرة الأوبك الشهرية عن أسواق النفط؛ وترتكز أرقام عام 2007 على تقديرات الإسكوا.

ملاحظات: علامة القوسين ( ) تعني رقماً سالباً.

(أ) يستند حساب الإنتاج في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية إلى متوسط الإنتاج الفعلي في عام 2006، والحصة التقديرية لعام 2007.

(ب) يشمل حصة البحرين في حقل أبو سعة.

(ج) يشمل ذلك حصة 50 في المائة من المنطقة المحايدة.

ويتوقع أن ينخفض مستوى إنتاج النفط الخام من منطقة الإسكوا بنسبة 5.2 في المائة في عام 2007، في ظل العاملين التاليين: (أ) التحول الذي أحدثته الأوبك في تحديد سقف الإنتاج والتزام أعضاء المنظمة بالتقيد بهذا السقف؛ (ب) الاتجاه الطويل الأجل إلى تخفيض الإنتاج في البلدان غير الأعضاء في الأوبك. ويبقى اليمن حالة استثنائية حيث يتوقع حدوث انتعاش في إنتاج النفط الخام على أثر استثمارات أجريت من فترة طويلة في أنشطة التنقيب والإنتاج. وعلى الرغم من عدم الاستقرار الأمني، يتوقع أن يزداد إنتاج النفط ليبلغ 2.2 مليون برميل في اليوم في العراق، مع تحسين القدرة في قطاع التنقيب والإنتاج.

### 3- الإيرادات النفطية وأثرها على منطقة الإسكوا

أدى ارتفاع أسعار النفط ونمو إنتاجه في عام 2006 إلى زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية في منطقة الإسكوا. وأشارت التقديرات إلى أن مجموع إيرادات الصادرات النفطية في المنطقة بلغ 406.5 مليار دولار في عام 2006، مسجلاً زيادة بنسبة 26.1 في المائة عن مجموع عام 2005 (انظر الجدول 4). وفي مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، حققت الإمارات العربية المتحدة أعلى زيادة في إيرادات الصادرات النفطية في عام 2006 مقارنة بعام 2005، بلغت 31.7 في المائة، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 30.1 في المائة. وسجلت قطر تباطؤاً في النمو قد يعزى إلى تحول في سياسة الطاقة نحو الغاز الطبيعي المسيل.

وفي مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حققت البلدان المصدرة للنفط زيادة كبيرة في مجموع إيرادات الصادرات النفطية، ما عدا الجمهورية العربية السورية، حيث أدى انخفاض إنتاج النفط الخام وتراجع صادراته إلى انخفاض كبير في الإيرادات النفطية. وارتكزت التوقعات لعام 2007 على السعر المرجعي المتوقع لسلة الأوبك وهو 55 دولاراً للبرميل (متوسط سنوي)، ويتوقع أن تشهد جميع بلدان الإسكوا

المصدرة للنفط تراجعاً في مجموع إيراداتها من الصادرات النفطية، بحيث يصل إلى 338.6 مليار دولار في عام 2007.

#### الجدول 4- مجموع إيرادات الصادرات النفطية في منطقة الإسكوا، 2007-2002 (بمليارات الدولارات)

البلدان المصدرة للنفط	2002	2003	2004	2005	2006 <sup>(أ)</sup>	2007 <sup>(ب)</sup>	نسبة التغير 2007/2006	نسبة التغير -2006/2005
الإمارات العربية المتحدة	16.7	22.1	29.96	43.5	57.3	49.7	31.7	(13.3)
البحرين <sup>(ج)</sup>	5.6	6.6	7.9	11.0	13.0	10.6	18.5	(18.4)
عمان	7.3	8.3	9.1	13.2	14.4	14.0	9.0	(2.4)
قطر <sup>(د)</sup>	5.6	6.7	8.5	14.9	15.3	13.5	2.6	(11.3)
الكويت	13.0	17.4	24.1	37.6	45.7	35.2	21.5	(23.1)
المملكة العربية السعودية <sup>(هـ)</sup>	63.6	82.0	110.4	162.0	210.8	170.7	30.1	(19.0)
بلدان مجلس التعاون الخليجي	111.9	143.1	189.6	282.2	356.4	293.7	26.3	(17.6)
الجمهورية العربية السورية	4.0	3.4	2.7	3.4	2.8	2.4	(19.2)	(14.0)
العراق	11.3	8.4	17.5	23.2	30.0	28.9	29.3	(3.5)
مصر	2.5	3.6	4.7	7.5	10.6	7.7	40.5	(27.5)
اليمن	3.1	3.5	4.3	6.0	6.8	5.9	13.6	(13.0)
البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً	20.9	18.7	29.2	40.1	50.1	44.9	24.9	(10.4)
منطقة الإسكوا	132.8	161.9	218.8	322.3	406.5	338.6	26.1	(16.7)

المصدر: أعدته الإسكوا.

ملاحظات: علامة القوسين ( ) تعني رقماً سالباً.

(أ) تقديرات الإسكوا استناداً إلى مصادر رسمية.

(ب) تقديرات الإسكوا استناداً إلى افتراض أن سعر برميل النفط في إطار الأوبك سيبلغ 55 دولاراً، أي ما يقارب سعر برميل البرنت الخام المفترض وهو 58 دولاراً كما ورد في "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" لعام 2007.

(ج) يشمل حصة البحرين من حقل أبو سعة.

(د) سجلت قطر زيادة كبيرة في الصادرات غير النفطية، ومنها الغاز الطبيعي المسيل التي لم تدخل في الحساب في هذا الجدول.

(هـ) يشمل حصة 50 في المائة من المنطقة المحايدة.

وكانت النتيجة المباشرة لارتفاع الإيرادات النفطية المستمر فوائض مالية كبيرة تسجلها بلدان مجلس التعاون الخليجي لعام آخر<sup>(8)</sup>. غير أن دور الإنفاق العام في نمو الطلب المحلي في ظل الطفرة النفطية الحالية بقي محدوداً حتى وقت ليس ببعيد. وبما أن اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي أصبحت أكثر تنوعاً مما كانت عليه في طفرات نفطية سابقة، تمكنت من استيعاب أثر الإيرادات النفطية على الدخل على الصعيد المحلي في أسواق الأصول. وترتبط أسواق الأصول بأنشطة الإنتاج في قطاعات ناشئة مثل الصناعة التحويلية والمال والبناء والخدمات. ونتيجة لذلك، أسهمت هذه القطاعات في زيادة القيمة المضافة للنتائج المحلي

(8) انظر الفصول الثاني والثالث والرابع لمزيد من التحليل والمناقشة حول الدروس المكتسبة من الطفرة النفطية الحالية والسابقة.

الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وأسهم الدخل الذي تحققه هذه القطاعات في دعم نمو الطلب المحلي. وشكل هذا النمو القوي في الطلب المحلي أساساً متيناً لتوقع المزيد من الارتفاع في أسعار الأصول حتى مطلع عام 2006.

ويتوقع أن يزداد دور الإنفاق العام أهمية في عام 2007، لتعزيز قدرة القطاع الخاص ودعم الطلب المحلي، الذي ضعف في مطلع عام 2006 بسبب الهبوط في أسواق الأوراق المالية في المنطقة. واعتباراً من هذا الوقت، بدأت التوقعات حول أسعار الأسهم تنم عن مزيد من الحذر. فقد ضعف دور أسواق الأوراق المالية في استيعاب أثر الدخل على الطلب المحلي، واتجهت الزيادة في الدخل إلى الأصول الملموسة في سوق العقارات على أثر الوهن الذي أصاب توقعات النمو. ونتيجة لذلك، تكثفت لاستثمارات في قطاع البناء وارتفعت أسعار العقارات، مما أدى إلى تصاعد الضغوط التضخمية في المنطقة. وفي ظل ضعف الدافع إلى الاستثمار، لوحظ أن مبالغ إضافية من بلدان مجلس التعاون الخليجي قد استثمرت في أصول أجنبية في عام 2006 في خيار بديل عن الأصول المالية المحلية. ولذلك تراجعت قدرة السوق المحلية على استيعاب أثر الإيرادات النفطية على الدخل بسبب العوامل التالية: (أ) ضعف أسواق الأوراق المالية؛ (ب) تصاعد ضغوط التضخم؛ (ج) زيادة الاستثمار في الأصول الأجنبية. ويتوقع أن تمر بلدان مجلس التعاون الخليجي بمرحلة انتقالية حيث تزداد أهمية دور الإنفاق العام والإدارة الانتقائية للطلب الكلي.

وواصلت مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً الاستفادة من الطفرة النفطية الحالية في عام 2006. وباستثناء الجمهورية العربية السورية، شهدت بلدان هذه المجموعة زيادة كبيرة في إيرادات الصادرات النفطية أسهمت في دعم الميزان المالي. كما استفادت هذه المجموعة من الآثار الإيجابية للتجارة والأعمال مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومن تحويلات العمال المغتربين، ومن الاستثمارات البينية. غير أن ارتفاع أسعار النفط أحدث آثاراً سلبية على البلدان المستوردة للنفط، ولاسيما الأردن ولبنان. فالأردن أجرى تخفيضات إضافية على دعم الوقود وتحول إلى سياسة تنويع مصادر الطاقة بهدف زيادة استخدام الغاز الطبيعي. وقد خففت هذه التدابير عن الحكومة الأردنية ثقل العبء المالي الناتج من ارتفاع أسعار النفط الخام كما خففت أثر التضخم. أما في لبنان، فقد حالت حرب تموز/يوليو 2006، وما عقبها من عدم استقرار سياسي دون اتخاذ مجموعة مماثلة من التدابير على صعيد السياسة العامة.

### جيم- الناتج والطلب

بقي نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 عند مستوى مرتفع، ولو بمعدل متباطئ، وذلك في جميع بلدان المنطقة، باستثناء العراق وفلسطين ولبنان التي تعاني من النزاعات. فقد أشارت التقديرات إلى أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا بلغ 5.6 في المائة في عام 2006، بعد أن كان 6.9 في المائة في عام 2005. ويتوقع حصول المزيد من التباطؤ في عام 2007، بحيث يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.1 في المائة (انظر الجدول 5).

وسجل الطلب المحلي أيضاً نمواً قوياً في عام 2006، شمل مختلف مجموعات بلدان المنطقة باستثناء العراق وفلسطين ولبنان. والأثر السلبي للثروة، من جراء الهبوط الحاد الذي شهدته أسواق الأوراق المالية في مطلع عام 2006، لا يزال خفيفاً. وأدت الزيادة السريعة التي حصلت مؤخراً في الإنفاق العام في معظم بلدان الإسكوا إلى دعم الطلب المحلي والتعويض عن العوامل التي كان من شأنها أن تقوض ثقة الشركات والمستهلكين.

### الجدول 5- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم الاستهلاكي، 2003-2007 (نسبة التغير السنوي)

البلد/المنطقة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة التغير السنوي)	معدل التضخم الاستهلاكي (نسبة التغير السنوي)
---------------	--	--

2007	2006(ع)	2005	2004	2003	2007(ب)	2006(د)	2005	2004	2003	
5.0	7.7	6.2	5.0	3.1	6.0	8.9	8.2	9.7	11.9	الإمارات العربية المتحدة
3.0	2.0	2.6	2.4	1.6	5.5	6.1	7.8	5.6	7.2	البحرين
2.0	3.1	1.2	0.4	0.2	5.1	6.4	5.8	5.4	2.0	عمان
8.0	11.1	8.8	6.8	2.3	7.4	7.0	6.1	20.8	3.5	قطر
3.0	3.6	4.1	1.3	1.0	4.9	6.5	10.0	10.5	16.5	الكويت
1.0	2.3	0.7	0.3	0.6	3.8	4.2	6.6	5.3	7.7	المملكة العربية السعودية
2.7	4.2	2.9	1.9	1.3	4.8	5.9	7.3	7.7	8.9	بلدان مجلس التعاون الخليجي
5.7	6.3	3.5	3.4	1.6	5.3	6.4	7.2	8.4	4.2	الأردن
14.4	10.0	7.9	4.6	4.8	5.6	5.0	4.5	8.6	1.1	الجمهورية العربية السورية
66.4	53.2	37.0	27.0	33.6	7.0	8.0	10.0	23.0	(33.1)	العراق(د)
1.8	3.8	3.5	3.1	4.4	1.0	(6.9)	4.9	2.0	8.5	فلسطين
3.0	4.5	(2.6)	1.7	3.0	6.0	(5.0)	0.0	5.0	3.0	لبنان
6.2	7.7	4.8	16.5	4.2	5.8	6.8	6.8	4.5	4.1	مصر
13.1	15.5	11.8	12.5	10.8	4.3	4.2	4.6	3.9	3.8	اليمن
12.5	12.0	7.5	13.3	6.5	5.7	5.2	6.0	6.4	(0.2)	البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
5.9	6.7	4.4	5.6	3.0	5.1	5.6	6.9	7.3	5.7	مجموع منطقة الإسكوا(ع)
32.9	26.9	15.2	12.2	14.6	6.0	0.4	4.6	11.4	(13.9)	الاقتصادات التي تعاني من النزاعات(و)
4.1	5.4	3.7	5.1	2.2	5.0	6.0	7.0	7.0	7.4	مجموع منطقة الإسكوا باستثناء الاقتصادات التي تعاني من النزاعات(د)

المصدر: أعدته الإسكوا استناداً إلى حساب معدلات النمو من أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبأسعار الثابتة لعام 2000. وقد استمدت هذه الأرقام من مصادر وطنية وأرقام رسمية وردت في الردود على الاستمارات التي وجهتها الإسكوا إلى البلدان الأعضاء، لأغراض إصدار العدد 26 من دراسات الحسابات القومية لمنطقة الإسكوا. وتستند تقديرات معدل التضخم الاستهلاكي لعام 2007 إلى مصادر صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أيلول/سبتمبر 2006.

ملاحظات: علامة القوسين ( ) تعني رقماً سالباً. البيانات العائدة لمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة استخدمت في حسابها ترجيحات لكل سنة تستند إلى الناتج المحلي الإجمالي وبأسعار الثابتة لعام 2000.

(أ) تقديرات الإسكوا اعتباراً من شباط/فبراير 2007.

(ب) توقعات الإسكوا اعتباراً من شباط/فبراير 2007.

(ج) تقديرات عام 2006 بالاستناد إلى أرقام رسمية أولية.

(د) تركز معدلات العراق على مصادر رسمية باستثناء العامين 2005 و2006 التي تستند إلى تقديرات شعبة التحليل الاقتصادي في الإسكوا.

(•) متوسط العراق وفلسطين ولبنان.

(و) مجموع المنطقة باستثناء العراق وفلسطين ولبنان.

وأشارت التقديرات إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغ 5.9 في المائة في عام 2006، بعد أن كان قد وصل إلى 7.3 في المائة في عام 2005. ومع أن إنتاج النفط الخام وتصديره كانا من العوامل الرئيسية التي دعمت النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، كانت لتنمية القطاعات غير النفطية مساهمة في تثبيت استقرار الأداء الاقتصادي بوجه عام. فتنمية القطاعات غير النفطية ضرورية لتثبيت سرعة نمو الطلب المحلي. وكانت قطاعات الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات المالية والبناء المحرك الرئيسي لنمو الإنتاج غير المعتمد على النفط، فاستطاعت بذلك خلق المزيد من الروابط ضمن هيكل العرض والطلب في الاقتصاد المحلي. ولوحظ تطوير هذه الروابط في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، نظراً إلى أهميتها في تثبيت مسار النمو الحالي. ونتيجة لذلك، يتوقف نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه المجموعة في المستقبل على العوامل التالية: (أ) مستوى أسعار النفط الخام؛ (ب) اتجاه نمو السيولة النقدية العالمية ونمو الائتمان العالمي؛ (ج) سرعة الاستفادة من الآثار الاقتصادية



للاستثمارات الحالية في القطاعين العام والخاص لرفع مستويات الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتحسين تركيبة الإنتاج المحلي؛ (د) قوة نمو الطلب المحلي؛ (•) السياسات المالية والنقدية لاعتماد نهج انتقائي في إدارة الطلب المحلي.

فالعاملان الأولان هما عاملان خارجيان يتوقع أن يبقيا مؤاتيين ولو بدرجة أقل إيجابية من الماضي. أما أثر سرعة الاستثمارات فلا يزال محدوداً في جانب الطلب من الاقتصاد، ولذلك لا بد من الانتظار بضعة أعوام ريثما يمكن قياس مدى مساهمة هذه الأنشطة الاستثمارية في تحويل اقتصادات هذه المجموعة. وكما أشير آنفاً، يتوقع أن يكون نمو الطلب المحلي أقل زخماً في عام 2007، نظراً إلى تراجع قدرة أسواق الأصول المحلية عقب هبوط أسواق الأوراق المالية. وبينما تسعى السلطات المالية والنقدية لبلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تخفيف ضغوط التضخم من غير المساس بنمو الطلب المحلي، تبدو الإدارة الانتقائية للطلب صعبة التحقيق من حيث المبدأ. وعلى ضوء هذه العوامل، يتوقع أن يتراجع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ليبلغ معدله 4.8 في المائة في عام 2007.

واستمر النمو الكبير الذي يحركه الاستثمار في البحرين وقطر، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6.1 و7.0 على الترتيب. ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في هذين البلدين في عام 2007، بحيث يصل معدل النمو إلى 5.5 في المائة في البحرين و7.4 في المائة في قطر. وقطر هي البلد الوحيد في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي يتوقع أن يحقق ارتفاعاً في معدل النمو. ولعل ذلك يعزى إلى شدة الطلب الخارجي على صادرات هذا البلد المتزايدة من الغاز الطبيعي المسيل واستمرار النمو القوي في الطلب المحلي على أثر توقع انخفاض معدل التضخم. وفيما تشير التوقعات إلى أن نمو الطلب المحلي سيتباطأ في البحرين، يمضي هذا البلد في سياسة التنويع الاقتصادي، مستفيداً من مصادر القوة لديه في قطاعات الألمنيوم والمال والاتصالات.

وبعد ثلاثة أعوام من النمو اللافت، استقر اقتصاد الكويت على نمو معدله 6.5 في المائة في عام 2006. وشهد هذا البلد نمواً سريعاً في الطلب، سواء أكان في الاستهلاك أم في الاستثمار خلال هذه الفترة الانتقالية، ليحل محل دور الطلب الخارجي في هذا البلد. كما شهد هذا البلد استثماراً ناشطاً في قطاع النفط، وكذلك في قطاعات المال والبناء والاتصالات، حيث سجل الاستهلاك نمواً متسقاً وتدرجياً. ويتوقع تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحيث يصل إلى 4.9 في المائة، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الخام وتراجع نمو الطلب المحلي.

وأشارت التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 6.4 في المائة في عُمان نتيجة لانتعاش الطلب المحلي. وإضافة إلى ذلك، أسهم تنفيذ المزيد من مشاريع الاستثمار في قطاع الطاقة في دفع عجلة الاقتصاد العماني في عام 2006، كما أسهم استمرار التنويع الاقتصادي في تعزيز قطاع السياحة وزيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي المسيل. وبينما يتوقع أن يشهد الطلب المحلي نمواً ثابتاً، يتوقع أيضاً أن يسهم تراجع الطلب الخارجي في شيء من التباطؤ الاقتصادي. ويتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عُمان 5.1 في المائة في عام 2007.

وبلغ معدل النمو في المملكة العربية السعودية 4.2 في المائة في عام 2006، ويتوقع أن ينخفض إلى 3.8 في المائة في عام 2007. وبلغ معدل النمو في الإمارات العربية المتحدة 8.9 في المائة في عام 2006 ويتوقع أن ينخفض إلى 6.0 في المائة في عام 2007. ويلاحظ توازن في النمو بين الاستهلاك والاستثمار المحلي في البلدين. وإضافة إلى ذلك، أدت جهود التنويع تدريجياً إلى نسج روابط بين قطاعات الإنتاج غير المعتمدة على النفط من جهة، والأطراف الاقتصادية المشاركة في مرحلتها الاستهلاك المتوسطة والنهائية من

جهة أخرى. وشهد البلدان نمواً مطرداً في قطاعات البناء والصناعة التحويلية والمال والأعمال. ومع أن قطاع البناء سجل نمواً سريعاً بالأرقام الإسمية، تسبب ارتفاع التكاليف في تخفيض مساهمة هذا النمو في مجموع القيمة المضافة للأرقام الحقيقية. وعززت الأهمية الاستراتيجية لقطاع الصناعات البتروكيميائية توقع زيادة الاستثمارات في هذا القطاع حيث يتمتع البلدان بمزايا كلفة الموارد والانتساع النسبي للأسواق المحلية. ويتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدين بسبب تراجع نمو الطلب المحلي. وقد تأثر هذان البلدان بهبوط أسواق الأوراق المالية في عام 2006. ومع أن الأثر السلبي للثروة لم يظهر واضحاً، فقد أضعف أثر الإيرادات النفطية في نمو الطلب المحلي. ونظراً إلى أهمية حصة الطلب في الاقتصاد، يتوقع أن تسيطر حركة الطلب المحلي على الأداء الاقتصادي في عام 2007، ريثما تظهر الآثار الاقتصادية والهيكلية للاستثمارات المادية السريعة التي أجريت في الأعوام الماضية.

وأشارت التقديرات إلى أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات الأكثر تنوعاً بلغ 5.1 في المائة في عام 2006، بعد أن كان قد وصل إلى 6.0 في المائة في عام 2005. وعلى صعيد الميزان المالي والميزان الخارجي، يبدو توازن الاقتصاد الكلي أكثر أهمية في هذه المجموعة، حيث يمكن أن يتأثر نمو الطلب الكلي بسرعة بأي عجز مالي أو خارجي كبيراً. ولم يخضع الطلب المحلي في بلدان هذه المجموعة لقيود مالية ولا خارجية ظاهرة. غير أن هيكل الإنتاج لا يزال ضعيفاً، وقد أسهمت أنشطة الاستثمار، بدرجات متباينة بين مختلف بلدان المجموعة، في قطاع البناء والصناعة التحويلية والاتصالات والمال والخدمات في تحويل هيكل الإنتاج. إلا أن النمو الاقتصادي القوي الذي سجل مؤخراً لم يعتمد على الاستثمار المادي بقدر ما اعتمد على نمو الاستهلاك في تركيبة الطلب المحلي.

ونتيجة لذلك، يتوقف نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه المجموعة في المستقبل على العوامل التالية: (أ) مستوى أسعار النفط؛ (ب) اتجاه السيولة النقدية العالمية والائتمان العالمي؛ (ج) دخول رؤوس الأموال إما من خلال المحفظات أو الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (د) الاستثمار المادي في قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات بهدف تعزيز إمكانات نمو الصادرات؛ (هـ) الاستعداد في السياسة العامة لدرء التطورات السلبية التي تطرأ على العوامل الاقتصادية الخارجية.

فالعاملان الأولان هما عاملان خارجيان بالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ومماثلان للعوامل الأساسية التي تؤثر على اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أن نمو الصادرات يؤدي دوراً رئيسياً في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من حيث ضمان التوازن الكافي على صعيد الاقتصاد الكلي اللازم لنمو الطلب المحلي. وفي هذا السياق، يشكل دخول الأموال عنصراً ضرورياً لسلامة أداء الاقتصاد الكلي في الأجل القصير، ولا يقل أهمية عن هذا العنصر تطوير القطاعات الموجهة نحو التصدير للتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل، وكذلك الاستعداد على صعيد السياسة العامة لدرء أثر العوامل الخارجية على هذه البلدان. وعندما تزول الظروف الاقتصادية الخارجية الحالية المؤاتية، أي عندما يتوقف نمو السيولة النقدية العالمية، ونمو الائتمان العالمي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، يتوقع أن يحدث ذلك أثراً مباشراً على توازن الاقتصاد الكلي في تلك البلدان. ومع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، يتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً معدلاً قدره 5.7 في المائة في عام 2007. وهذه الزيادة الطفيفة المتوقعة تعزى إلى الانتعاش المتوقع في البلدان التي تعاني من النزاعات والأداء الاقتصادي الجيد المتوقع في بلدان أخرى. ومن المستبعد حدوث أي تغيرات مفاجئة في الظروف الاقتصادية المؤاتية في عام 2007 من شأنها أن تحدث أثراً حاداً على توازن الاقتصاد الكلي في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

وفي الأردن ومصر، كان لثقة المستهلكين والشركات أثر واضح في سرعة انتعاش سوق الأوراق المالية. ففي عام 2006، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.8 في المائة في مصر و6.4 في المائة في الأردن. واستمرت التنمية الصناعية في البلدين، ولا سيما في قطاع الملابس والمنسوجات في المناطق الصناعية المؤهلة. كما شملت التنمية قطاع الصلب في مصر والمستحضرات الصيدلانية في الأردن. وشهدت قطاعات البناء والمصارف والخدمات نشاطاً في هذين البلدين، كما في بلدان أخرى أعضاء في الإسكوا. وبينما يعتقد أن الاستهلاك الخاص كان المحرك لنمو الطلب المحلي في البلدين وفقاً لاتجاهات الآونة الأخيرة، ليس هناك ما يدل على أن هذا الاستهلاك قد زاحم أنشطة الاستثمار. ويتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدين بسبب تراجع الاستهلاك على أثر تصاعد ضغوط التضخم في عام 2006. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يسجل الاستثمار نمواً قوياً ومطرداً، لكنه لن يكفي لتعويض الانخفاض في الاستهلاك. وفي عام 2007، يتوقع أن يبلغ معدل النمو 5.8 في المائة في مصر و5.3 في المائة في الأردن.

وبلغ معدل النمو في الجمهورية العربية السورية 5.0 في المائة في عام 2006. واستمر العمل على تنويع تركيبة الإنتاج، ولا سيما في قطاع الصناعة التحويلية، مع اقتراب البدء في تصنيع السيارات في عام 2007، مما سيحدث أثراً كبيراً على الهيكل الصناعي. ونظراً إلى تضائل الصادرات والإيرادات النفطية في الأعوام القليلة الماضية، أصبح اقتصاد البلد يعتمد على الطلب المحلي أكثر من اعتماده على الطلب الخارجي. فعلى صعيد الطلب المحلي، أدى الاستهلاك إلى إنعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2003. وقد سجل الاستهلاك نمواً قوياً من المستبعد أن يضعفه تقادم التضخم. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يبلغ معدل النمو في الجمهورية العربية السورية 5.6 في المائة.

وبلغ معدل النمو في اليمن 4.2 في المائة في عام 2006. ومع أن جهود التنويع الاقتصادي ضرورية للتنمية، لم يحقق هذا البلد تقدماً كبيراً نحو التنمية الصناعية في عام 2006. وركزت جهود التنويع على الغاز الطبيعي المسيل والزراعة والثروة السمكية. وبينما أتاح نمو الصادرات والإيرادات النفطية فرصة لنمو الطلب المحلي في الاستهلاك وفي الاستثمار، لم يتمكن نمو الطلب المحلي من اكتساب الزخم اللازم في ظل ارتفاع معدل التضخم الذي أضعف بنية العرض. وفي عام 2007، يتوقع أن تزداد مساهمة الطلب الخارجي في معدل النمو، وأن تبقى تركيبة نمو الطلب المحلي على حالها. وبذلك يتوقع أن يرتفع معدل النمو قليلاً في اليمن ليبلغ 4.3 في المائة في عام 2007.

وقوضت التوترات والضغوط الأمنية ثقة المستهلكين والشركات في العراق وفلسطين ولبنان التي تعاني من النزاعات. فاستمرار أعمال العنف والصراعات الأهلية في العراق أعاق جهود إعادة الإعمار في البلد، باستثناء منطقة كردستان. وأشارت التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ 8.0 في المائة في عام 2006، وذلك بفضل الطلب الخارجي على الصادرات النفطية. غير أن هذا الرقم قد لا يعبر بدقة عن حقيقة الاقتصاد المحلي، حيث تداعى نمو الطلب المحلي. وبينما يحول ارتفاع التضخم دون نمو الاستهلاك، تقضي الظروف الأمنية المتردية على إمكانات نمو الاستثمار. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 7 في المائة في عام 2007، أما الطلب المحلي فيتوقع أن ينمو بمعدل أدنى بكثير بالأرقام الحقيقية.

وواجه اقتصاد فلسطين، كذلك، صعوبات بالغة أمعنّت في إضعافه في عام 2007. وأشارت التقديرات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان سالباً بمعدل (-) 6.9 في المائة في عام 2006. وقد تعطلت الأنشطة الاقتصادية في فلسطين بفعل العقوبات التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على قطاع غزة وإجراءات الإفقار التي تتخذها حول المدن الفلسطينية، والجدار الفاصل في الضفة الغربية. وفي عام 2006، قوض استمرار دوامة العنف في فلسطين ثقة المستهلكين والشركات. وتهاوت هذه الثقة أيضاً على أثر قرار الحكومة الإسرائيلية تجميد التحويلات المالية ووقف تدفق أموال المساعدة الخارجية من البلدان المتقدمة عقب انتخابات

كانون الثاني/يناير 2006. وبينما تبقى الآفاق الاقتصادية لعام 2007 رهناً بالأوضاع السياسية، يتوقع حصول تحسن طفيف ناتج من تسارع وتيرة المفاوضات السياسية. ويتوقع أن يبلغ معدل النمو في فلسطين 1.0 في المائة في عام 2007. وهذا الضعف المرتقب في نمو الطلب المحلي، يبقى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى متدن. وبينما كان يتوقع أن تكثُر الأنشطة الاقتصادية في إطار جهود إعادة الإعمار، ستبقى مساهمة هذه الأنشطة محدودة في الناتج المحلي الإجمالي.

وتسببت الحرب التي شهدها لبنان في عام 2006 في إضعاف هيكل الإنتاج والبنية التحتية العامة. فقد أدت الهجمات الإسرائيلية العسكرية إلى تهديم المرافق المدنية والعديد من المنشآت الصناعية. كما ألحقت الحرب أضراراً بقطاع السياحة الذي يبرز تحت عبء الأضرار التي يتكبدها من جراء عدم الاستقرار السياسي منذ شباط/فبراير 2005. وأشارت التقديرات إلى أن لبنان سجل نمواً سالباً بمعدل (-) 5.0 في المائة في عام 2006. وفي النصف الأول من عام 2006، كان من المتوقع أن يشهد لبنان نمواً إيجابياً وقوياً نتيجة لتحسن ثقة المستهلكين وتوطدها. غير أن الحرب وما عقبها من عدم استقرار سياسي أضعفت الطلب المحلي. وعجزت أنشطة إعادة الإعمار عن النهوض بنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى معدلات إيجابية. غير أن الاقتصاد اللبناني يتوقع أن يستعيد الزخم في عام 2007، بحيث ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.0 في المائة. كما يتوقع أن يعود الطلب المحلي إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب مع استمرار الاستثمارات في إعادة الإعمار. غير أن ثقة المستهلكين والشركات لا تزال متزعزعة وتتوقف على تحسن الوضع السياسي.

#### دال- التكاليف والأسعار

تسارعت وتيرة ارتفاع المستوى العام للأسعار في عام 2006، كما استقر متوسط التضخم عند معدل 6.7 في المائة بعد أن كان 4.4 في المائة في عام 2005 (انظر الجدول 5). وعلى مستوى المنطقة، بلغ معدل التضخم الاستهلاكي 5.7 في المائة في عام 2004، مما يظهر تقلباً في متوسط المنطقة. غير أن رقم عام 2004 هو نتيجة لطروف خاصة بالبلدان، مثل سرعة ارتفاع الأسعار المحلية في مصر واليمن على أثر انخفاض قيمة العملة الوطنية للبلدين. وتعبّر أرقام عام 2006 عن ضغوط تضخمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي بلدان الإسكوا، تراوح التضخم بين معدل منخفض قدره 2.0 في المائة في البحرين ومعدل مرتفع قدره 53.2 في المائة في العراق.

ويعزى ارتفاع المستوى العام للأسعار في منطقة الإسكوا إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي. ومن هذه السلع النفط الخام والمعادن ومواد البناء والمحاصيل. والمؤشرات المستمدة من معالم التضخم الحالي هي أدنى من المستوى الذي يشعر به المستهلك. فالأسعار التي سجلت ارتفاعاً حاداً وسريعاً هي إيجارات العقارات وأسعار المواد الغذائية، مما يؤثر مباشرة على ميزانية الأسر. وقد تفاقم الحد الذي بلغه اتجاه التضخم الدولي بفعل عوامل محلية مثل هيكل الأسواق والإطار المؤسسي.

وليس في المنطقة ما يدل على ارتفاع كبير في كلفة الأيدي العاملة. فقد أقرت بلدان مجلس التعاون الخليجي زيادات رسمية وفعلية على أجور العاملين في القطاع العام، كان أبرزها في قطر في كانون الأول/ديسمبر 2006. كما أقرت الإمارات العربية المتحدة والبحرين الحد الأدنى لأجور المواطنين العاملين في القطاع الخاص، ورفع الأردن الحد الأدنى للأجور. وعلى الرغم من هذه الإجراءات على مستوى المؤسسات والسياسات، بقيت الأجور الاسمية قاصرة عن اللحاق بسرعة ارتفاع أسعار إيجارات العقارات والمواد الغذائية. وهذا النمط من التضخم يؤدي إلى اتساع الفوارق في توزيع الدخل بين أصحاب الأملاك

وغيرهم. ونتيجة لذلك، يمكن أن يحدث التضخم الحالي آثاراً بالغة على الشرائح الفقيرة التي لا تقتني الأملاك في المجتمع.

واستمر التضخم المرتفع في العراق، وقُدِّر بمعدل 53.2 في المائة في عام 2006. وعلى الرغم من سلامة السياسة المالية والسياسة النقدية، أسهم نقص السلع والخدمات في ظل الظروف الأمنية القاسية، وتغير نظام الأسعار، إضافة إلى عوامل دولية، في ارتفاع معدل التضخم في هذا البلد. وشهد لبنان وفلسطين اللذان يعانيان من النزاعات ارتفاعاً طفيفاً في معدل التضخم، على الرغم من النقص الحاد في الإمدادات على أثر النزاعات في عام 2006.

وفي عام 2007، يتوقع أن يؤدي التباطؤ الاقتصادي المعتدل، وما يرافقه من تدخلات مباشرة على مستوى السياسة العامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى تخفيض معدل التضخم بحيث يبلغ متوسطه 2.7 في المائة. وأما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم 5.9 في المائة. وأما في العراق، فيتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى 66.4 في المائة بسبب استمرار اختناقات العرض الناجمة عن عدم استقرار الوضع الأمني.

#### هاء- أسواق العمل

بقيت مشكلة العمالة والعمالة الناقصة من المشاكل الرئيسية في منطقة الإسكوا على الرغم من استمرار النمو الاقتصادي. فبطالة الشباب لا تزال تضع صانعي السياسات أمام تحدٍ كبير، مع استمرار الصعوبات التي تواجه دخول المرأة وعودتها إلى أسواق العمل. والمشكلة المزمنة المتمثلة في عدم ملائمة المهارات التي يطلبها أصحاب العمل مع تلك التي يملكها الباحثون عن عمل لم تلق حلاً جذرياً لا في بلدان مجلس التعاون الخليجي ولا في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ويعي صانعو السياسات هذه المشكلة، ولا سيما على ضوء الضغوط الديمغرافية، ويدرجون موضوع خلق فرص العمل ضمن الأولويات في معظم بلدان الإسكوا.

وفي عام 2006، أشارت التقديرات الرسمية إلى أن معدلات البطالة بلغت 6.3 في المائة في المملكة العربية السعودية، و8.5 في المائة في الجمهورية العربية السورية، و10.0 في المائة في مصر، و14.0 في المائة في الأردن، و23.6 في المائة في فلسطين (انظر الجدول 6). وفي معظم البلدان التي تتوفر عنها بيانات، يلاحظ تغير بسيط في معدل البطالة لعام 2006 على أثر حدوث تحسن ملموس بين عامي 2004 و2005. وبينما حقق الأردن ومصر تحسناً بسيطاً، شهدت الجمهورية العربية السورية وفلسطين والمملكة العربية السعودية ارتفاعاً طفيفاً في معدل البطالة. ففي فلسطين، كان وضع العمالة في قطاع غزة في حالة تدهور شديد، حيث آل معدل البطالة إلى مزيد من الارتفاع من 30.3 في المائة في عام 2005 إلى 34.8 في المائة في عام 2006. أما في الضفة الغربية، فتحقق تحسن بسيط انخفض على أثره معدل البطالة من 20.3 في المائة في عام 2005 إلى 18.6 في المائة في عام 2006.

ويشير بطء تطور نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان الإسكوا إلى ضرورة خلق فرص العمل (انظر الجدول 6). ففي المتوسط، يسلك نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مساراً انحدارياً منذ عام 2004 عندما بلغ 4.7 في المائة. وفي عام 2006، أشارت التقديرات إلى أن نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة لم يتجاوز 3.3 في المائة، ويتوقع أن يهبط إلى 2.2 في المائة في عام 2007. وباستثناء قطر، يتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأرقام الحقيقية في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى متوسط قدره 1.6 في المائة في عام 2007.

بعد أن كان 3.1 في المائة في عام 2006. أما في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فيتوقع أن يبقى متوسط نصيب الفرد على المستوى الذي كان عليه في عام 2006، وهو 3.1 في المائة.

وفي تزايد معدلات البطالة وفي تراجع نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي اتجاه مثير للقلق في توزيع الدخل بين مختلف الأجيال، كما هي حال المملكة العربية السعودية. وكذلك في الارتفاع النسبي لنصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي والارتفاع المزمع في معدلات البطالة اتجاه مثير للقلق في توزيع الدخل بين شاغلي الوظائف الثابتة والباحثين عن عمل، كما هي حال البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

وإزاء هذا الوضع، يجري اتخاذ تدابير إصلاحية متنوعة في مختلف بلدان المنطقة، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. فقد توخت البلدان مزيداً من المرونة في الاستراتيجيات الرامية إلى الاعتماد على القوى العاملة الوطنية، بالتركيز على تنمية الموارد البشرية وتأمين التدريب المهني للمواطنين، عوضاً عن التركيز على إنفاذ نظام الحصص في تلك الاستراتيجيات. وفي هذا السياق، اعتمد حد أدنى لأجور المواطنين العاملين في القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وخفضت المملكة العربية السعودية مؤقتاً معدل الحصص لتشغيل المواطنين في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة المؤهلة. وإضافة إلى ذلك، واصلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت سنّ قوانين العمل ومراجعتها لإقرارها في المستقبل القريب.

#### الجدول 6- نصيب الفرد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة في منطقة الإسكوا، 2007-2003

البلد/المنطقة	نصيب الفرد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل البطالة		
	(نسبة التغير السنوي)					(النسبة المئوية)		
	2003	2004	2005	2006 <sup>(أ)</sup>	2007 <sup>(ب)</sup>	2003	2004	2005
الإمارات العربية المتحدة	4.3	3.2	3.1	5.2	3.4	..	..	..
البحرين	5.6	4.1	6.2	4.4	3.7	..	..	..
الكويت	12.5	7.1	6.6	3.5	2.2	1.1	..	..
المملكة العربية السعودية	4.8	2.5	3.8	1.6	0.0	5.6	5.8	6.1
عمان	1.3	4.4	4.4	4.6	2.9	..	..	..
قطر	(3.1)	14.0	1.4	3.7	5.1	1.4	..	..
بلدان مجلس التعاون الخليجي	5.5	4.5	4.3	3.1	1.6	..	..	..
الأردن	1.3	5.5	4.5	2.2	2.4	14.5	12.5	14.8
الجمهورية العربية السورية	(1.4)	6.0	2.0	2.5	3.1	10.8	12.3	8.0
العراق	(34.9)	19.6	7.1	5.3	4.4	28.1	26.8	..
فلسطين	5.1	(1.2)	1.7	(3.9)	(3.1)	25.6	26.8	23.5
لبنان	2.0	3.9	(1.0)	(4.5)	0.9	..	8.2	..
مصر	2.1	2.5	4.8	4.8	3.9	11.0	10.3	10.3
اليمن	0.6	0.7	1.4	1.0	1.1	..	..	..
البلدان ذات الاقتصادات	(2.4)	4.1	3.7	3.1	3.1	..	..	..

الأكثر تنوعاً								
مجموع منطقة الإسكوا	3.2	4.7	4.4	3.3	2.2	..	..	..
الاقتصادات التي تعاني من النزاعات	(16.1)	8.5	2.0	(0.7)	1.6	..	..	..
منطقة الإسكوا باستثناء الاقتصادات التي تعاني من النزاعات (e)	4.9	4.5	4.6	3.6	2.3	..	..	..

المصدر: أعدت الإسكوا الأرقام المتعلقة بنصيب الفرد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي استناداً إلى أرقام الناتج المحلي الإجمالي محسوبة بالأسعار الثابتة لعام 2000؛ واستمدت التقديرات الإجمالية للسكان من: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2004"؛ واستمدت معدلات البطالة من مصادر وطنية حيثما توفرت.

ملاحظات: علامة القوسين ( ) تعني رقماً سالباً، وعلامة النقطتين (..) عدم توفر البيانات.

(أ) تقديرات الإسكوا اعتباراً من آذار/مارس 2007.

(ب) توقعات الإسكوا اعتباراً من آذار/مارس 2007.

(ج) يستثنى من مجموع المنطقة العراق وفلسطين ولبنان.

وشهد عام 2006 مزيداً من التركيز على حقوق العمال الأجانب في المنطقة، ولاسيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وذلك في إطار إصلاحات قوانين العمل. وقد اعتمدت الإمارات العربية المتحدة عقداً جديداً موحداً يرعى حقوق الأجانب العاملين في المنازل وواجباتهم، من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في مطلع عام 2007، ويتوقع أن تعمل بمثله بلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي. وعزز الأردن إجراءات التفتيش لحماية العمال الأجانب في المناطق الصناعية المؤهلة وقرر رفع الحد الأدنى لأجور المواطنين والعمال الأجانب في عام 2006. وباشرت بلدان عديدة من التي تصدر الأيدي العاملة إلى منطقة الإسكوا، ومنها سريلانكا والفلبين والهند، تعزيز علاقات التعاون مع البلدان المضيفة بهدف حماية حقوق مواطنيها.

وتسبب الوضع الأمني في البلدان والمناطق التي تعاني من النزاعات في انتقال الموارد والقدرات البشرية، مما أدى إلى خلل في التنمية في المنطقة. ففي العراق، حيث بلغت البطالة حداً مذهباً من الارتفاع، إذ تراوح معدلها بين 30 و50 في المائة، أصبح تسارع هجرة القوى العاملة الماهرة وخروجها من البلد عامل قلق بالغ. وفي عام 2007، أشارت تقديرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن حوالي 500 000 عراقي قد طلبوا اللجوء إلى الأردن، و500 000 إلى الجمهورية العربية السورية، و20 000 إلى لبنان، و20 000 إلى مصر<sup>(9)</sup>. وشهد لبنان بعد حرب صيف عام 2006 ظاهرة مماثلة إلى حد ما، على أثر ضيق آفاق العمل في القطاع الخاص.

## واو- القطاع الخارجي

حقق القطاع الخارجي في منطقة الإسكوا أداءً قوياً جداً في عام 2006. فقد استقر ميزان الحساب الجاري على أرقام إيجابية في معظم بلدان المنطقة، بينما كانت الأنشطة التجارية في نمو مستمر. ولعل ذلك يعزى إلى قوة أداء الصادرات في بلدان الإسكوا المصدرة للنفط، وأهمية التطورات التي شهدتها الصادرات الصناعية، ونمو التجارة في قطاع الخدمات، ولاسيما في السياحة. وبينما شهد الأردن وفلسطين ولبنان عجزاً في الحساب الجاري مع تراجع مستويات العجز على صعيد الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الثلاثة، سجلت

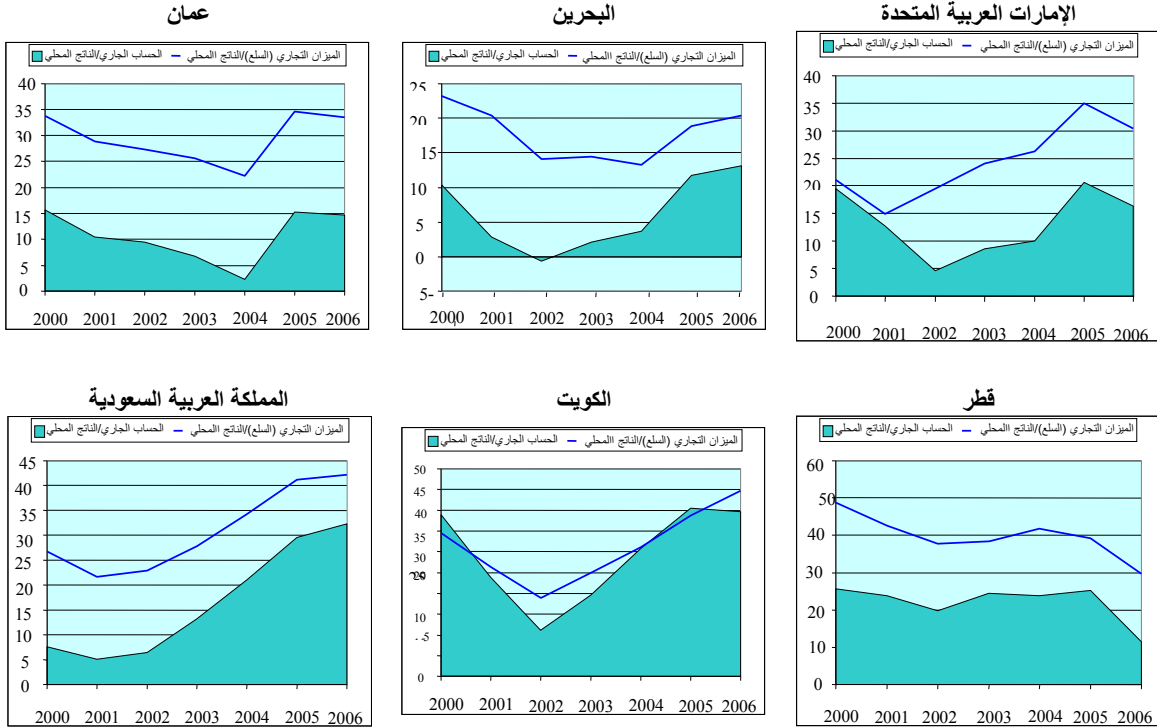
(9) مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "إعادة توطين اللاجئين العراقيين"، 12 آذار/مارس 2007.

الجمهورية العربية السورية ومصر واليمن فوائض كبيرة في هذا الحساب وحقت بلدان مجلس التعاون الخليجي فوائض مرتفعة قل نظيرها في الماضي.

وبقي فائض الميزان التجاري مرتفعاً في مختلف بلدان مجلس التعاون الخليجي، غير أن معالم هذا الفائض اختلفت من حيث القيمة الاسمية للنتاج المحلي الإجمالي بين بلد وآخر (انظر الشكل 5). وكان للارتفاع المستمر في قيمة الصادرات من النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية مساهمة كبيرة في هذا الفائض. كما أسهمت الصادرات غير النفطية، كالألومنيوم والصلب والمنتجات البتروكيميائية، في نمو الصادرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أن هذا النمو في الصادرات طغى عليه نمو في الواردات بفعل تزايد الطلب المحلي. وكانت هذه حالة الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر، حيث تراجع نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي عن العام السابق. وفي عام 2006، أشارت التقديرات إلى أن الميزان التجاري للسلع بلغ 20.4 في المائة من القيمة الاسمية للنتاج المحلي الإجمالي في البحرين، و29.6 في المائة في قطر، و30.3 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و33.5 في عُمان، و40.2 في المائة في الكويت، و42.1 في المائة في المملكة العربية السعودية.



## الشكل 5- الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي (بالنسبة المئوية)



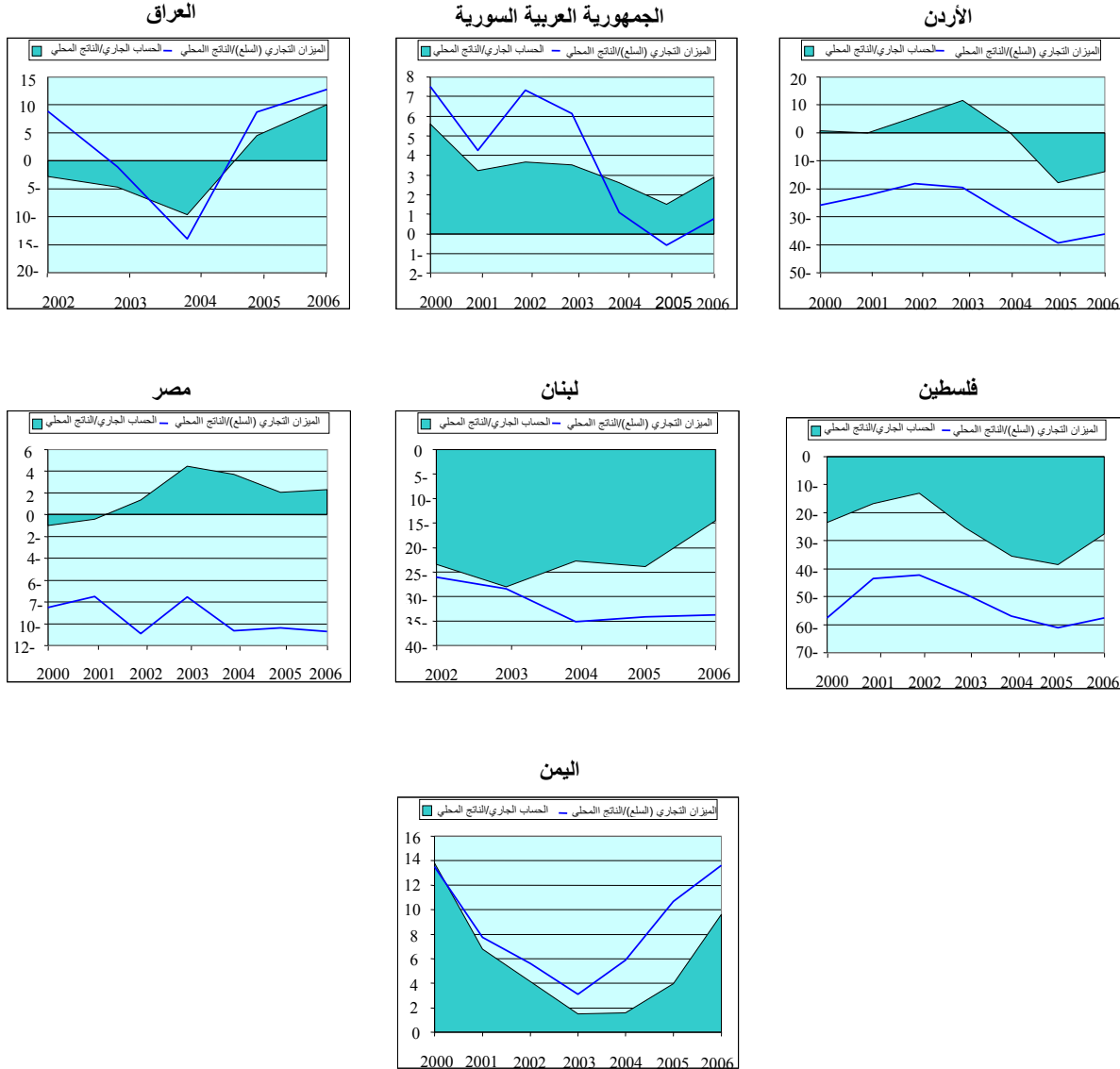
المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

وأدى تفاقم العجز في تجارة الخدمات وتحويل الأموال إلى الخارج، ومنها تحويلات العمال المغتربين، إلى تراجع فائض الحساب الجاري بالقيمة الاسمية للنتائج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والكويت. وفي هذا السياق، سجل الفائض نمواً طفيفاً في البحرين والمملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنمية السياحة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بقيت تجارة الخدمات في حالة عجز في هذه المجموعة، باستثناء البحرين. وفي عام 2006، أشارت التقديرات إلى أن فائض الحساب الجاري بلغ 16.3 في المائة من القيمة الاسمية للنتائج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة، و13.1 في المائة في البحرين، و14.7 في المائة في عمان، و11.6 في المائة في قطر، و39.6 في المائة في الكويت. ومع أن فائض الحساب الجاري سجل في المطلق في عام 2006 ارتفاعاً لم يسبق له مثيل، أبدت نسبة هذا الفائض من القيمة الاسمية للنتائج المحلي الإجمالي علامات تناقص يعزى إلى النمو السريع في الطلب المحلي. ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2007.

وفي مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، كان الميزان التجاري للسلع في حالة فائض في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن في عام 2006. وكان حجم هذا الفائض من القيمة الاسمية للنتائج المحلي الإجمالي في تزايد في العراق حيث سجل ارتفاع في الصادرات من النفط الخام وضعف في الطلب المحلي. وبالرغم من تراجع الصادرات من النفط الخام في الجمهورية العربية السورية، أدى ازدياد صادرات الصناعة التحويلية إلى وضع الميزان التجاري في حالة فائض في عام 2006، بعد عجز أصابه في العام

السابق. أما الفائض الذي يحققه الميزان التجاري في اليمن منذ عام 2003، فيعزى إلى الزيادة السريعة في الصادرات من النفط الخام، كما يدل على وجود قيود هيكلية على الطلب المحلي.

#### الشكل 6- الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

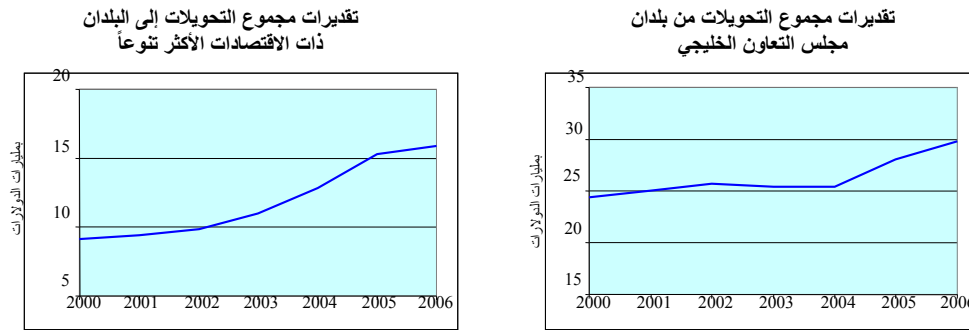
وبقي الميزان التجاري في حالة عجز في الأردن ومصر على الرغم من نمو الصادرات من الصناعة التحويلية في البلدين. وهذا العجز يبين أن تنمية الصادرات من الصناعة التحويلية أدت إلى زيادة الواردات من العناصر الوسيطة اللازمة للإنتاج في هذا القطاع. وفي الوقت ذاته، أدى ضعف قاعدة صادرات السلع في فلسطين ولبنان إلى تفاقم عجز الميزان التجاري. ومع تراجع الطلب في ظل تصاعد النزاعات في عام 2006، بقي حجم عجز الميزان التجاري ثابتاً في هذين البلدين. وقد أشارت التقديرات إلى أن عجز الميزان

التجاري بالقيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي بلغ (-) 36.8 في المائة في الأردن، و0.8 في المائة في الجمهورية العربية السورية، و12.8 في المائة في العراق، و(-) 57.7 في المائة في فلسطين، و(-) 33.8 في المائة في لبنان، و(-) 10.7 في المائة في مصر.

وأسهمت تجارة الخدمات ودخول الأموال المحولة من الخارج في تعزيز وضع ميزان الحساب الجاري في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ونتيجة لذلك، كان عجز الحساب الجاري أقل بكثير من عجز الميزان التجاري للسلع في الأردن وفلسطين ولبنان. كما إن فائض الحساب الجاري فاق فائض الميزان التجاري للسلع في الجمهورية العربية السورية. وأسهمت السياحة وإيرادات قناة السويس في استقرار فائض الحساب الجاري في مصر. وكان حجم فائض الحساب الجاري في اليمن أقل من فائض الميزان التجاري للسلع بسبب العجز في تجارة الخدمات. وفي عام 2006، أشارت التقديرات إلى أن الحساب الجاري بالقيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي بلغ (-) 13.8 في المائة في الأردن، و2.9 في المائة في الجمهورية العربية السورية، و10.9 في المائة في العراق، و(-) 27.6 في المائة في فلسطين، و(-) 14.5 في المائة في لبنان، و2.3 في المائة في مصر، و9.6 في المائة في اليمن.

وأشارت التقديرات إلى أن تحويلات العمال من بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغت 30 مليار دولار في عام 2006 (انظر الشكل 7). وكان حجم هذه التحويلات إلى بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا ومنطقة الإسكوا في تزايد مستمر منذ عام 2001. وأشارت التقديرات إلى أن مجموع التحويلات إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بلغ 16 مليار دولار في عام 2006، معظمها من أمريكا الشمالية وأوروبا ومنطقة الإسكوا. وفي عام 2006 أيضاً، كان الاعتماد على تحويلات العمال كبيراً في الأردن حيث بلغت نسبة هذه التحويلات 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي فلسطين 18 في المائة، وفي لبنان 27 في المائة.

### الشكل 7- تحويلات العمال



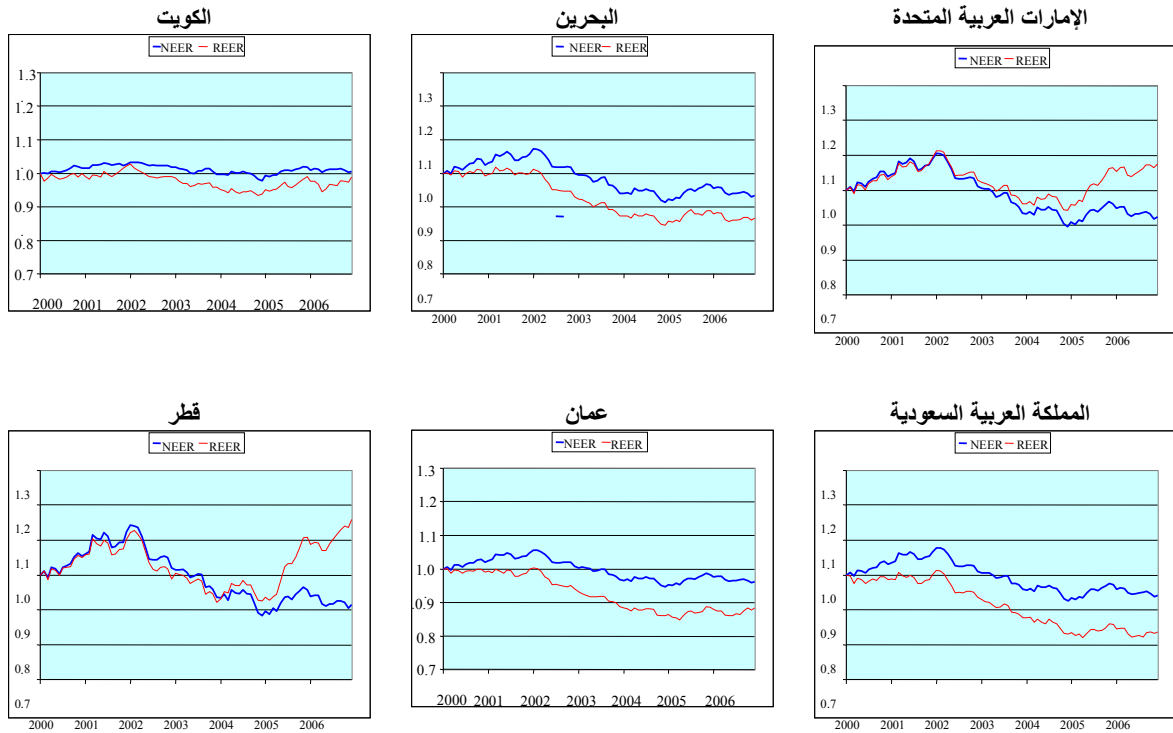
المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

واعتباراً من عام 2006، كان سعر صرف العملات في بلدان الإسكوا مربوطاً بالدولار، باستثناء العراق ومصر واليمن. وأعادت الكويت تقييم عملتها الوطنية برفعها مقابل الدولار بنسبة واحد في المائة في عام 2006، وحافظت على سعر صرف مستقر خلال العام. وانخفضت قيمة العملات الوطنية في المنطقة مقابل اليورو بسبب ارتفاع قيمة هذه العملة الأوروبية مقابل الدولار (انظر الشكل 2-ألف). وفي المقابل أدى انخفاض الين الياباني مقابل الدولار إلى ارتفاع قيمة العملات الوطنية مقابل العملة اليابانية. ونتيجة لذلك، تتباين تطورات سعر الصرف الإسمي الفعلي للعملات الرئيسية بين بلدان الإسكوا حسب جهة الشراكة التجارية والعملية المستخدمة<sup>(10)</sup>.

(10) سعر الصرف الإسمي الفعلي هو مؤشر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل عملات الجهات الرئيسية الشريكة في التجارة مرجحاً بالقيمة التجارية، وسعر الصرف الحقيقي الفعلي هو مؤشر سعر الصرف الإسمي الفعلي محسوباً على أساس معدل التضخم الاستهلاكي.

ويبين الشكل 8 تقديرات سعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي لبلدان مجلس التعاون الخليجي. ويظهر سعر الصرف الإسمي الفعلي انخفاضاً طفيفاً مع حركة الدولار مقابل اليورو. غير أن مدى الانخفاض يتباين وفقاً لحجم المبادلات التجارية مع اليابان الذي انخفضت قيمة عملته مقابل الدولار. وتشير التقديرات إلى أن سعر الصرف الإسمي الفعلي للكويت كان مستقراً منذ عام 2000. ويبدو سعر الصرف الحقيقي الفعلي أقل من سعر الصرف الفعلي في البحرين وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية حيث معدلات التضخم كانت أقل مما هي عليه في البلدان الرئيسية شريكها في التجارة منذ عام 2000. غير أن الإمارات العربية المتحدة وقطر شهدتا ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي الفعلي لأن معدل التضخم في البلدين تجاوز معدل التضخم في البلدان الرئيسية شريكها في التجارة. ويبين التغير في سعر الصرف الإسمي الفعلي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي أن الطفرة النفطية الحالية لم تسبب ارتفاعاً حقيقياً في قيمة عملات بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء الإمارات العربية المتحدة وقطر. غير أن الطفرات النفطية السابقة أدت إلى ارتفاع الأسعار والتكاليف المحلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مما ألحق خسائر طويلة الأجل بالقطاعات غير النفطية (انظر الفصل الثاني لمزيد من التفاصيل). وهناك علامات تدل على أن انخفاض قيمة العملات الوطنية من حيث سعر الصرف الإسمي الحقيقي في عام 2006 لم يكن بالسرعة التي بلغها في الفترة 2003-2004، عندما انخفض الدولار مقابل اليورو والين الياباني.

الشكل 8- سعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي



المصدر: الإسكوا.

ملاحظات: NEER تعني سعر الصرف الإسمي الفعلي، و REER تعني سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

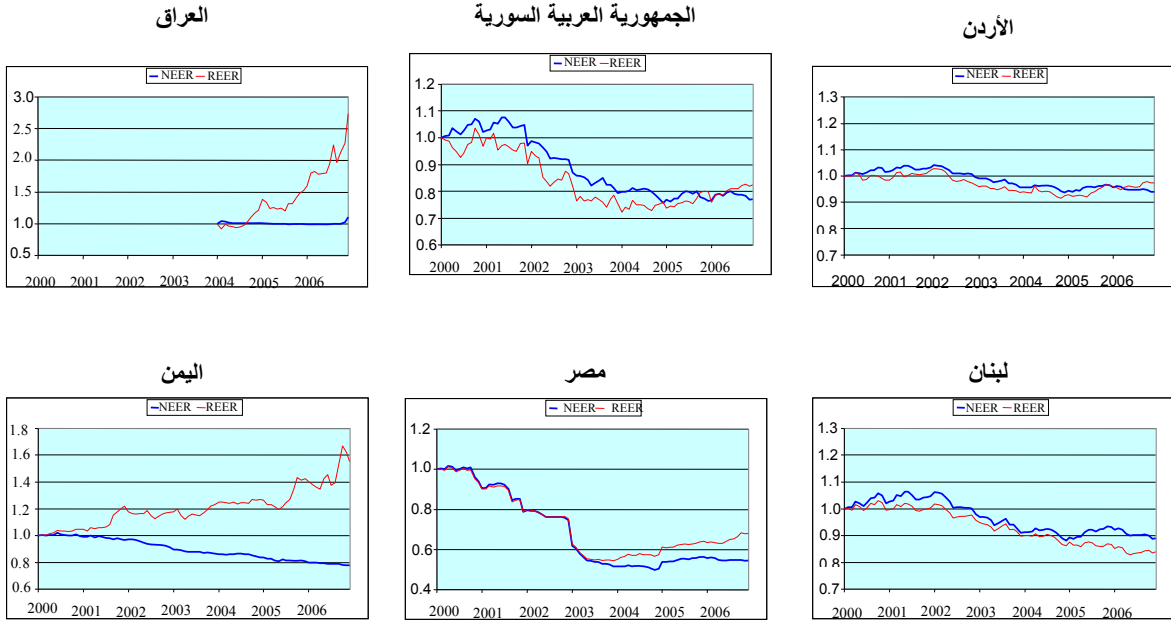
وبين الشكل 9 تقديرات سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وبينما كان سعر الصرف الإسمي الفعلي مستقراً في مصر منذ عام 2004، أبدى سعر الصرف الحقيقي الفعلي ارتفاعاً بسبب ارتفاع معدل التضخم المحلي بسرعة فاقت ارتفاع هذا السعر في البلدان الشريكة في التجارة. وبقي سعر الصرف الإسمي في العراق مستقراً منذ عام 2004 حتى عام 2006، عندما قرر البنك المركزي إعادة تقييم العملة الوطنية. غير أن سعر الصرف الحقيقي شهد ارتفاعاً سريعاً يعزى إلى ارتفاع معدل التضخم في هذا البلد. ويحافظ الأردن على مسار مستقر في سعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي منذ عام 2000. وتعرض الأردن لضغوط أقل من سائر البلدان التي تربط عملاتها بالدولار لإعادة تقييم عملته الوطنية. وسجل سعر الصرف الإسمي الفعلي انخفاضاً تدريجياً في الجمهورية العربية السورية ولبنان حيث ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بسبب الارتفاع السريع في معدل التضخم المحلي. وواصل سعر الصرف الإسمي الفعلي انخفاضه في اليمن نتيجة للانخفاض التدريجي في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار، بينما ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بسبب الارتفاع المزمع في معدل التضخم.

ويتضح من أنماط تطور سعر الصرف الإسمي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي أن الانخفاض الإسمي في قيمة العملات الوطنية مقابل العملات الأجنبية لا يحدث سوى أثر جزئي على ضغوط التضخم. فبينما تزامن انخفاض سعر الصرف الإسمي الفعلي وارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي في الإمارات العربية المتحدة والعراق وقطر ومصر واليمن، لم تكن هذه حالة بلدان أخرى من منطقة الإسكوا. وهذا يعني تنوعاً في هيكل السوق المحلية في المنطقة، يؤثر من خلاله مستوى سعر الصرف الإسمي على الطلب المحلي والمستوى العام للأسعار. فرفع القيمة الإسمية، مثلاً، يمكن أن يسهم في خفض معدل التضخم عن طريق تخفيض أسعار السلع المستوردة بالعملة الوطنية، كما يمكن أن يكون سبباً للتضخم عن طريق زيادة الطلب المحلي. وتخفيض القيمة الإسمية يمكن أن يكون سبباً لارتفاع التضخم عن طريق رفع أسعار السلع المستوردة بالعملة الوطنية كما يمكن في الوقت ذاته أن يسهم في تخفيض التضخم، إذ تستطيع السلطة النقدية مراقبة المعروض النقدي من غير خلق فائض في السيولة لدعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. ولم يحمل عام 2006 ما يدل على وجود ضغط لرفع قيمة العملات أو تخفيضها لا على مستوى المنطقة ولا على مستوى مجموعات البلدان التي تكونها. فتحديد سعر الصرف بقي حكراً على كل بلد، ولا بدّ من تعزيز التعاون الإقليمي على هذا الصعيد.

وعلى صعيد التطور المؤسسي، نشطت الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المفاوضات التجارية التي تجريها في منطقة الإسكوا لإبرام اتفاقات التجارة الحرة بينها وبين بلدان عربية مختلفة. وقد وقعت عمان والولايات المتحدة الأمريكية اتفاق التجارة الحرة في كانون الثاني/يناير 2006، ودخل الاتفاق بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية حيز النفاذ في آب/أغسطس 2006، وكانت الإمارات العربية المتحدة في مرحلة المفاوضات لتوقيع اتفاق من هذا القبيل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار المنطقة العربية المتوسطة للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، دخلت اتفاقية أغادير حيز النفاذ في عام 2006. وهي اتفاقية للتجارة الحرة تضم الأردن وتونس ومصر والمغرب وتمنحها معاملة تفضيلية في دخول أسواق الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، دخلت بلدان مجلس التعاون الخليجي في مفاوضات تجارية مع شركاء تجاريين وأجرت جولات مفاوضات عديدة مع الاتحاد الأوروبي بهدف إبرام اتفاق التجارة الحرة. كما بحثت بلدان مجلس التعاون الخليجي في إبرام اتفاقات التجارة الحرة مع سنغافورة والصين والهند. وقد استمر هذا الاتجاه إلى إبرام اتفاقات تجارية ثنائية في عام 2006، وذلك في ظل عدم إحراز أي تقدم في جولة مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية. وتبقى آفاق اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف غير واضحة.

## الشكل 9- سعر الصرف الإسمي والحقيقي الفعلي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً



المصدر: الإسكوا.

ملاحظات: NEER تعني سعر الصرف الإسمي الفعلي، و REER تعني سعر الصرف الحقيقي الفعلي. سعر الصرف الحقيقي الفعلي وسعر الصرف الإسمي الفعلي في العراق مرجحان مقابل الدولار، واستخدمت بيانات التضخم في العراق والولايات المتحدة الأمريكية لتقدير سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

## زاي- تطورات السياسة الاقتصادية

باستثناء الاقتصادات التي تعاني من النزاعات في العراق وفلسطين ولبنان، ساعد ارتفاع الإيرادات النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي وقوة الأداء الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في تمكين حكومات المنطقة من صياغة سياسات مالية فاعلة للإنفاق للسنة المالية 2006. فقد لوحظت في معظم هذه البلدان زيادة واضحة في الإنفاق الحكومي في قطاعي الصحة والتعليم اللذين أدرجا ضمن الأولويات. وحظيت بالأولوية أيضاً مشاريع التنمية الحضرية، مع جهود التنويع الاقتصادي، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي، حافظت بلدان الإسكوا على سياستها المالية الحذرة. وكانت توقعات أسعار النفط لأغراض تقدير الإيرادات شديدة التحفظ في الميزانيات الوطنية لبلدان مجلس التعاون الخليجي. ونجح كل من الأردن ومصر في تحقيق الهدف المتمثل في تقليص عجز الميزانية وتخفيض الديون العامة. واستلزم الوضع في اليمن زيادة في الإنفاق الحكومي لأغراض التنمية، غير أن هذه الزيادة لم تتحقق إلا بعد تراكم الإيرادات النفطية وثبات المساعدة الخارجية.

وفي الاقتصادات التي تعاني من النزاعات في العراق وفلسطين ولبنان، لم تكن السياسات المالية بمنأى عن الضغوط الأمنية والاضطرابات السياسية. ففي العراق، اتخذت ميزانية عام 2006 حجماً لم يسبق له مثيل وركزت على مشاريع إعادة الإعمار والاستثمار. غير أن الأوضاع الأمنية أعاقَت تنفيذ هذه المشاريع. وفي لبنان، أُلقت آثار الحرب التي شنتها إسرائيل في صيف عام 2006 عبئاً ثقيلاً على السياسة المالية. وتعهد

المجتمع الدولي في آب/أغسطس 2006 بتقديم الدعم لإعادة الإعمار، كما تعهد في كانون الثاني/يناير 2007 لصالح وضع خطة إنمائية شاملة تهدف إلى تخفيض الدين العام الخارجي. وفي فلسطين، فقدت السلطة سيطرتها على السياسة المالية بعدما جمدت إسرائيل الإيرادات الضريبية التي تجنيها نيابة عن السلطة الفلسطينية. وبتعليق المساعدة الإنمائية من البلدان المتقدمة إلى فلسطين اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2006، أضعفت القاعدة المؤسسية التي ترعى السياسة المالية.

وفي عام 2006، ازداد التضخم أهمية بين بنود السياسة العامة في المنطقة إذ اتخذت أسعار الاستهلاك اتجاهًا تصاعدياً واضحاً. وفي ظل نظم أسعار الصرف المستقرة المربوطة أو المحددة الأهداف، لم تملك البنوك المركزية في منطقة الإسكوا القدرة على ضبط السيولة الداخلية، فهذا الدور لا يمكن تنفيذه إلا في ظل نظام أكثر مرونة لسعر الصرف. غير أن تأثير ذلك كان محدوداً في الضغط على مستويات الأسعار، لأن التضخم ناتج من ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأساسية، بما فيها مواد البناء، إضافة إلى النمو السريع في الطلب المحلي. وبما أن السياسة المالية كانت في وجهة توسعية، تبين أن السياسة النقدية لا تستطيع وحدها أن تختار الضوابط لتنظيم مستوى الطلب المحلي. إلا أن معدلات التضخم في منطقة الإسكوا، باستثناء العراق، ظلت في حدود معقولة، وإن بمستويات مختلفة (انظر الجدول 5).

وفي أواخر عام 2006، أبدت المؤشرات النقدية علامات تشدد نقدي في بلدان مجلس التعاون الخليجي (انظر الشكل 10). فقد تناقص المعروض النقدي بالمعنى الضيق في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما في الإمارات العربية المتحدة والكويت، إلى حد تدني النمو التراكمي إلى معدلات سلبية في بعض الفترات من عام 2006. غير أن هذا التراجع لم يؤثر على نمو النقد بالمعنى الواسع. وتوضح من هذا التناقض الصعوبة التي تواجهها البنوك المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي في إدارة الطلب من خلال مجموعة خيارات السياسة النقدية المعمول بها. وفي المقابل، راكمت هذه البنوك المركزية احتياطياً بالعملات الأجنبية، كما حصل تراكم بالعملات الأجنبية في حسابات عامة أخرى، مثل الصناديق الاحتياطية وحساب الاحتياطي غير الرسمي بالعملات الأجنبية. ولهذا السبب، كان نمو الاحتياطي من العملات الأجنبية متواضعاً نسبة إلى الارتفاع الحاد في إيرادات الصادرات النفطية.

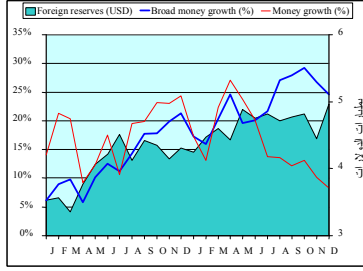
ولوحظ تشدد في السياسة النقدية في الأردن والجمهورية العربية السورية في عام 2006، فراجع معدل النمو المتراكم للنقد بالمعنى الضيق والنقد بالمعنى الواسع (انظر الشكل 11). وعلى أثر السياسة النقدية المتشددة في العراق في عام 2005، توصل هذا البلد إلى وضع نقدي مستقر في عام 2006. وحافظت مصر على وضعها النقدي المستقر في العامين الماضيين، إذ نجحت في إبقاء نمو النقد بالمعنى الواسع ضمن حدود تتراوح بين 10 و15 في المائة. وتحول الوضع النقدي في لبنان نحو مزيد من التوسع في عام 2006، بينما ارتفع مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية تدريجياً إلى 15 مليار دولار. وتراكم الاحتياطي من العملات الأجنبية بسرعة بحيث وصل إلى 7.5 مليار دولار في اليمن، حيث اعتمد موقف يرتكز على التوسع النقدي في أواخر عام 2006.

#### الشكل 10- المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2005-2006

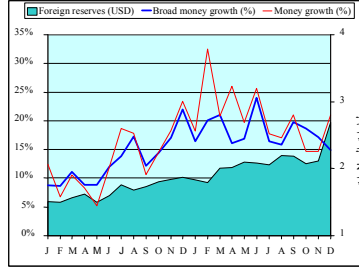
عمان

البحرين

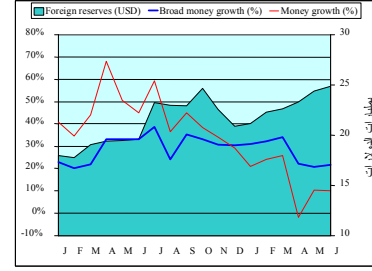
الإمارات العربية المتحدة



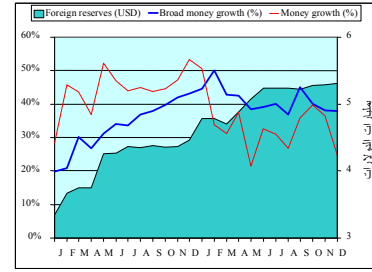
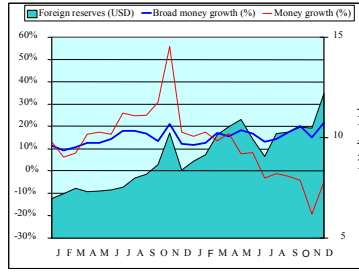
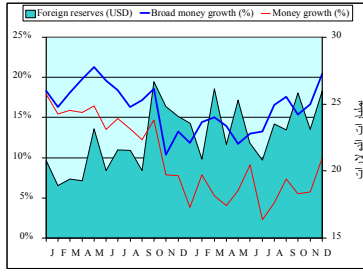
المملكة العربية السعودية



الكويت



قطر



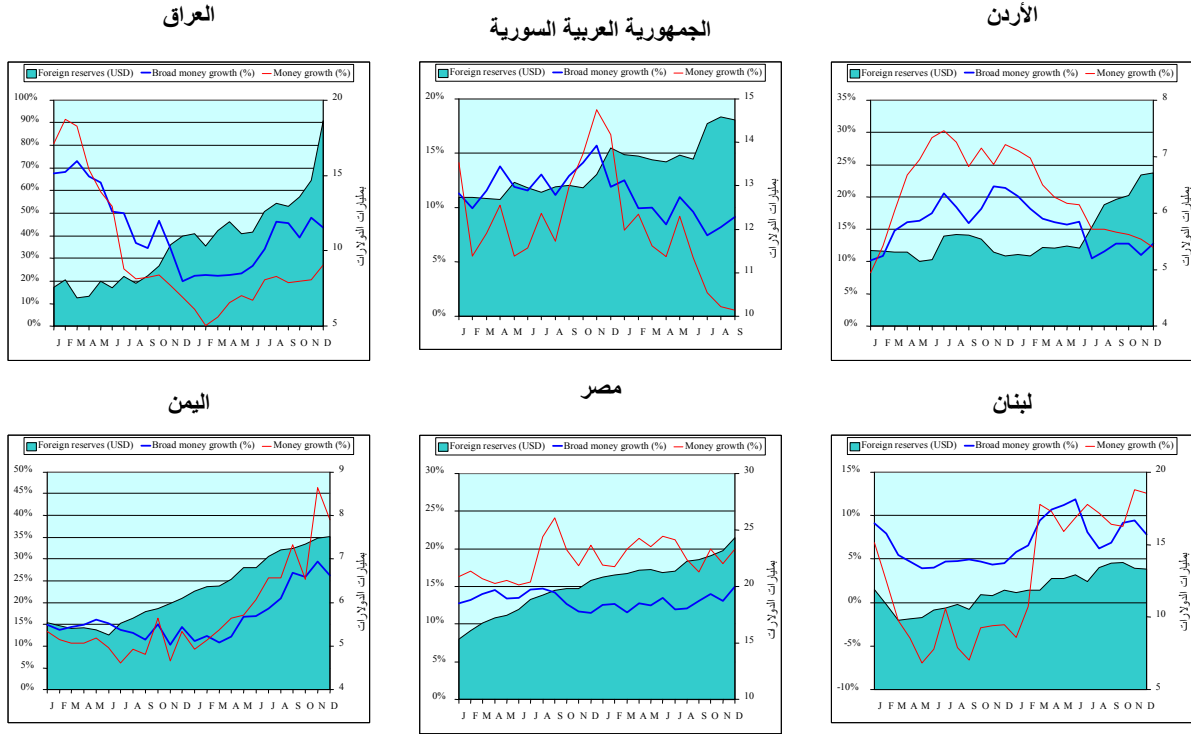
المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

**ملاحظات:** Foreign reserves (USD) تعني الاحتياطي بالعملة الأجنبية (بالدولار)؛ (% Broad money growth تعني نمو النقد بالمعنى الواسع (بالنسبة المئوية)؛ (% Money growth تعني النمو النقدي (بالنسبة المئوية).

وبهدف التخفيف من حدة ارتفاع معدل التضخم، يعيد البنك المركزي العراقي، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2006، تقييم العملة الوطنية من أجل خفض أسعار الواردات بهذه العملة. وفي آخر شهرين من عام 2006، ارتفعت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار بنسبة 12 في المائة. وفي نطاق مختلف، أعاد بنك الكويت المركزي تقييم العملة الوطنية فرفع قيمتها مقابل الدولار بنسبة واحد في المائة من أجل تخفيف ضغوط التضخم الناجمة عن انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. ولم تتبع البنوك المركزية الأخرى في بلدان مجلس التعاون الخليجي هذا المنحى، غير أن المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة المعتمدة بشأن أسعار الصرف في هذه البلدان، تكثفت في عام 2006، لا سيما في ضوء إنشاء الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي المتوقع بحلول عام 2010. وأعلنت عُمان في كانون الأول/ديسمبر 2006 قرار عدم الانضمام إلى الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي، فأثارت بذلك المناقشات حول عملية اعتماد العملة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي والبرنامج الزمني لذلك.



## الشكل 11- المؤشرات النقدية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، 2006-2005



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية.

**ملاحظات:** Foreign reserves (USD) تعني الاحتياطي بالعملة الأجنبية (بالدولار)؛ Broad money growth (%) تعني نمو النقد بالمعنى الواسع (بالنسبة المئوية)؛ Money growth (%) تعني النمو النقدي (بالنسبة المئوية).

## حاء- الآفاق

يتوقع أن تنتهي طفرة أخرى من الطفرات النفطية في أواخر عام 2007، مع اتجاه أسعار النفط إلى الانخفاض. غير أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الإسكوا يتوقع أن ينمو بمعدل 5.1 في المائة. وستركز السياسات الحكومية، النقدية منها والمالية، على دعم الطلب المحلي، حيث لا يظهر أي مؤشر يدل على تراجع ثقة المستهلكين والشركات في المنطقة، باستثناء اقتصادات العراق وفلسطين ولبنان التي تعاني من النزاعات. ومن المتوقع أن يجري احتواء معدلات التضخم عند المستويات الحالية وأن يؤدي ذلك إلى انخفاض تدريجي في تكاليف المعيشة.

ومن العوامل المثيرة للقلق في المنطقة الضغط الناشئ عن أزمة الائتمان العالمي التي يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ في نمو السيولة العالمية. وبمراجعة تدفق رأس المال، يمكن أن تواجه البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً مشكلة تحديد سقف لأسعار الصرف في ظل نمو الطلب المحلي. ويمكن أن يتسبب ذلك في اختلالات حادة على صعيد الاقتصاد الكلي، وربما في ارتفاع التضخم. ولا يتوقع أن تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي مسألة تحديد سقف لأسعار الصرف حتى في ظل أزمة عالمية في الائتمان. غير أن هذه الأزمة قد تضر بالقطاع المالي الناشئ في هذه المجموعة. ورغم ضالة احتمالات حدوث أزمة الائتمان في عام 2007، لا بد من الاعتراف باحتمال تأثر المنطقة بهذه الأزمة.

وَيَتَوَقَّعُ أَنْ تَتَكَثَّفَ فِي عَامِ 2007 الْمَنَاقِشَاتُ بِشَأْنِ السِّيَاسَةِ الْعَامَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّطَوُّرَاتِ وَالتَّرْتِيبَاتِ الْمُؤَسَّسِيَّةِ لِدَعْمِ التَّعَاوُنِ الْاِقْتِصَادِيِّ الْاِقْلِيمِيِّ. وَنَتَائِجُ هَذِهِ الْمَنَاقِشَاتِ، لَا سِيَّمَا بِشَأْنِ الْاِتِّحَادِ النَّقْدِيِّ لِمَجْلِسِ التَّعَاوُنِ الْخَلِيجِيِّ، سَتَكُونُ بِالْغَةِ الْأَهْمِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنَظِقَةِ الْإِسْكَا وَإِلَى النِّظَامِ الْمَالِيِّ الدَّوْلِيِّ. وَسَتَكُونُ إِصْلَاحَاتُ سَوْقِ الْعَمَلِ مِنْ الْمَوَاضِيْعِ الْهَامَةِ فِي الْمَفَاوِضَاتِ التَّجَارِيَّةِ الْجَارِيَةِ لِتَوْقِيعِ اتِّفَاقَاتِ التَّجَارَةِ الْحُرَّةِ مَعَ الشَّرَكَاءِ التَّجَارِيِّينَ فِي الْبِلَادَانِ الْمُتَقَدِّمَةِ. فَلِهَذِهِ الْإِصْلَاحَاتِ أَثَارُ هَامَةٌ تَطَالُ تَنْمِيَّةَ الْمَوَارِدِ الْبَشَرِيَّةِ الْوَطْنِيَّةِ وَتَوْزِيْعَ رَأْسِ الْمَالِ الْبَشَرِيِّ دَاخِلَ مَنَظِقَةِ الْإِسْكَا.

## ثانياً- آثار الطفرة النفطية على المنطقة

يتناول المسح في هذا الفصل الطفرة الحالية في أسعار النفط من محورين رئيسيين. ففي المحور الأول استعراض لهيكل سوق النفط العالمية وديناميتها، وتحديد لعوامل العرض والطلب التي أسهمت في الأجلين القصير والطويل في خلق جو عدم اليقين الذي يخيم حالياً على سوق النفط العالمية. وفي المحور الثاني تركيز على الآثار الاقتصادية الكلية التي أصابت مصدري النفط من جراء الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط، ورصد للآثار التي أصابت منطقة الإسكوا. وفي تحليل هذه الآثار، يركز المسح في هذا الفصل على تباينها بين مجموعتي بلدان الإسكوا، أي بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. والهدف النهائي من هذا الفصل هو بحث المخاطر المحتملة التي تواجه الحكومات عادة عندما تحدث طفرة في الموارد على غرار ما يحدث اليوم<sup>(11)</sup>. كما يوضح هذا الفصل علامات الإنذار التي ظهرت مؤخراً في بعض اقتصادات المنطقة بهدف تشجيع البلدان الأعضاء على جني الفوائد الكاملة من طفرة أسعار النفط.

### ألف- الطفرة النفطية الحالية

تشهد أسعار النفط الخام ارتفاعاً كبيراً منذ أواخر عام 1998، عندما كان سعر سلة الأوبك عشرة دولارات فقط للبرميل الواحد<sup>(12)</sup>. وفي مطلع عام 2002، تضاعفت الأسعار، وواصلت ارتفاعها الشديد، ولو ببطء نسبي. وقد بلغ متوسط الأسعار المرجعية ذروته في أواسط 2006، أي 75 دولاراً للبرميل الواحد، وعاد فترجع بمعدل 20 في المائة ليتراوح بين 50 و60 دولاراً للبرميل الواحد حتى كانون الثاني/يناير 2007. ثم عاود هذا المتوسط ارتفاعه في الربع الأول من عام 2007 ليصل إلى 65 دولاراً للبرميل الواحد. وكان التقلب الشديد الذي شهدته أسعار النفط مؤخراً عاملاً جديداً في الأزمة التي تخيم على السوق (انظر الإطار 1-ألف).

ويعزى الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط الخام مؤخراً إلى التقاء مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية الطويلة الأجل، التي أسهمت في تقلص مرونة العرض والطلب إلى حد لم يسبق له مثيل (انظر الإطار 1-ألف). وهذه العوامل تؤثر في أسعار الأسواق التي تحتكرها القلة والتي تتيح ريوماً كبيراً للمنتجين بكلفة منخفضة، ولاسيما في منطقة مجلس التعاون الخليجي<sup>(13)</sup>. وتعرض هذه العوامل لاحقاً. غير أن أثر عدم اليقين على أسعار النفط تفاقم بفعل سرعة تغير هيكل سوق النفط في الأجل القصير (انظر الإطار 1-باء). والواقع أن أسعار النفط لا تتأثر بتفاعل العرض والطلب في سوق عالمية متناسقة، ولا

---

(11) يقصد بطفرة الموارد لأغراض هذا المسح ازدياد درجة تحكم بلد ما بالنتائج العالمي نتيجة لارتفاع أسعار صادراته من المنتجات الرئيسية. وتنتج نتائج مماثلة من أي حدث يؤدي إلى زيادة دخول العملات الأجنبية. ومن الأمثلة على ذلك حصول زيادة كبيرة في أسعار السلع أو الخدمات المصدرة مثل القطن الخام والمنسوجات، أو حتى في أجور العمال المغتربين لقاء ساعة العمل. انظر في هذا السياق: International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook* (April 2005), chapter II. وفي المقابل يمكن أن يكون دخول العملات الأجنبية نتيجة للعوامل التالية: (أ) زيادة المساعدة أو الاستثمار الأجنبي؛ (ب) الزيادة المتعمدة في قيمة العملة المحلية؛ (ج) زيادة غير مباشرة في قيمة العملة المحلية نتيجة لارتفاع قيمة الدولار في البلدان التي تعتمد نظام سعر الصرف الثابت؛ (د) انخفاض أسعار السلع والخدمات المستوردة.

(12) يعتمد هذا الجزء على: IMF, *Oil Market Developments and Issues* (March 2005); and R. Mabro, "World economic situation and prospects 2005: Analysis and forecast for Western Asia", which was presented to the Project LINK Meeting by the Economic Commission for Western Asia (New York, 22-24 November 2004). See also P. Stevens, "Oil markets", *Oxford Review of Economic Policy*, vol. 21, No. 1 (2005), pp. 19-42.

(13) يقصد بالربع لأغراض هذا المسح العائدات على أحد عوامل الإنتاج التي تتجاوز المبلغ اللازم لاستخدام هذا العامل. وهذا يعني أن الربع هو العائد الذي يتجاوز العائدات التي تحقق من الخيار الثاني الأمثل لاستخدام العامل ذاته، كإنتاج محصول معين مثلاً عوضاً عن غيره في قطعة معينة من الأرض. ويمكن تعريف الربوع أيضاً على أنها العائدات التي تتجاوز الكلفة التنافسية للإنتاج، كبيع النفط في السوق الدولية بسعر يفوق كلفة الاستخراج المحلية.

تحدد بالسيطرة الاستراتيجية لبعض الموردين الذين يتحكمون بالسوق. فمنذ التخلي عن نظام الأوبيك لتحديد أسعار البيع الرسمية، وحدود أسعار النفط في الثمانينات، بدأت الأسعار تُحدد في أسواق مجزأة لأصناف معينة من النفط، في الأسواق الآنية، وأكثر فأكثر في المبادلات الآجلة وغيرها من أسواق المشتقات حيث يجري التداول "بالنفط الورقي"<sup>(14)</sup>. وتخضع هذه الأسعار لمجموعة كاملة من المحددات تتجاوز حالة العرض والطلب في الأجل الطويل (انظر الإطار 1-باء).

#### الإطار 1- بعض العوامل الهيكلية للطفرة النفطية الحالية، 2002-2007

فيما يلي بعض العوامل الهيكلية التي تفسر الارتفاع الحالي في أسعار النفط العالمية.

##### ألف- في الأجلين المتوسط والطويل

من العوامل التي تعلق الارتفاع في أسعار النفط في الأجلين المتوسط والطويل:

(أ) الزيادة المطردة التي شهدتها الطلب على النفط في منطقة آسيا والمحيط الهادئ منذ أوسط الثمانينات، ولا سيما في الصين والهند، واستمرار الضغط من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تراوحت زيادة الطلب العالمي على النفط قبل عام 2004 بين حوالي 1.2 و 1.5 مليون برميل في اليوم، لتقارب في عام 2004 وحده 2.7 مليون برميل في اليوم، أي بمعدل نمو قارب 3.3%<sup>(1)</sup> في المائة، وهو أعلى معدل منذ عام 1976؛

(ب) القيود شديدة على قدرات الإنتاج (المراحل الأولية)، وخصوصاً في البلدان الأعضاء في الأوبيك، ومشاكل تتعلق بالبنية التحتية وقدرات الإمداد في العديد من كبار البلدان المصدرة في مجلس التعاون الخليجي، وهذه العوائق لا يمكن إزالتها بسرعة مما يعني أن سوق النفط ستبقى خاضعة للقيود لفترة طويلة في ظل محدودية القدرة الاحتياطية؛

(ج) قلة مرونة السوق في مراحل الإنتاج النهائية (الصناعات البتروكيميائية والتكرير)، نظراً إلى أن نمو قدرات التكرير العالمية بقي دون الطلب على النفط، مما سبب اختناقات في أسواق عديدة أبرزها سوق البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية؛

(د) الانشغال ببلوغ الذروة في الإنتاج الذي يرجح أن يكون وشيكاً أو أن يكون قد حدث مع الاستنفاد التدريجي للاحتياطي بسبب العجز عن اكتشاف آبار جديدة ذات أهمية.

##### باء- في الأجل القصير

لا شك في أن عوامل عديدة قصيرة الأجل قد أدت إلى تزايد تقلب أسعار النفط في الأعوام الماضية. ومع أن بعض هذه العوامل، مثل انخفاض المخزون، محدودة الأثر، فقد أسهمت في تفاقم جو عدم اليقين الذي يخيم على تجارة النفط العالمية في هذه الفترة. ومن هذه العوامل:

(أ) تزايد الطلب على النفط الخام الخفيف والحلو الذي يحتوي على كمية قليلة من الكبريت والمواد الملوثة، وبالتالي يتماشى مع القوانين والأنظمة البيئية الجديدة، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن القدرة الفائضة المتوفرة من النفط، ولا سيما في المملكة العربية السعودية، تأتي من النفط الخام الثقيل والكبريتي؛

#### الإطار 1 (تابع)

(ب) عمل شركات النفط على تخفيض مخزونها من النفط ومشتقاته في الأعوام الأخيرة بهدف تخفيف التكاليف

(14) انظر: M. al-Moneef, "The contribution of the oil sector to Arab economic development, OFID Pamphlet Series, No. 34 (September 2006), p. 31.

وتأمين رؤوس الأموال لأغراض تنفيذ العمليات، وكذلك تخفيض المخزون الاحتياطي الذي تحتفظ به الشركات تحسباً لأي زيادة مفاجئة في الطلب، كحلول موسم شتاء قاس في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، أو تقطع الإمدادات بفعل العواصف والإضرابات والحوادث وأعمال الصيانة، مما يعني انتقال تبعات المخاطر من قطاع النفط إلى الحكومات والمستهلكين؛

(ج) تصاعد الاضطراب السياسي، كما في نيجيريا وفنزويلا، وتزايد الشواغل الأمنية في العراق، وهشاشة سوق النفط، وخطر الإرهاب الذي يتفاقم منذ عام 2001؛

(د) هامش الأمان المطلوب الذي تتراوح بعض تقديراته بين 2.5 و 5 في المائة، وبما أن الإنتاج العالمي يقارب 80 مليون برميل في اليوم، يجب الاحتفاظ بقدرة إنتاجية تتراوح بين مليونين وأربعة ملايين برميل في اليوم في جميع الأوقات<sup>(15)</sup>. وبعدم توفر هذا المستوى من القدرة الاحتياطية، قد يتعذر تخفيف أثر ارتفاع أسعار النفط من خلال التحكم بالعرض. والمؤسف أن هامش الأمان لا يُرجح أن يتوفر في وقت قريب. وفي أواخر عام 2003، كانت القدرة الاحتياطية العالمية لإنتاج النفط متواضعة، لا تتجاوز مليوني برميل في اليوم، ثم انخفضت إلى 1.5 مليون برميل في عام 2004، أي إلى أدنى مستوى تبلغه هذه القدرة منذ عام 1991، عندما كانت حوالى مليون برميل في اليوم. ومع أن هذه القدرة قد ازدادت منذ ذلك الحين، تبقى غير كافية لمواجهة أي أثر قد ينجم عن أي تغيير مفاجئ في شروط العرض والطلب لدى أي من الجهات الفاعلة في السوق<sup>(ج)</sup>.

(أ) انظر: IMF, *Oil Market Developments and Issues* (March 2005), p. 9.

(ب) تقدير غير دقيق لأن من الصعب جداً جمع بيانات عن العرض والطلب في سوق النفط.

(ج) انظر: IMF, *Oil Market Developments and Issues* (March 2005), p. 9; and WTRG Economics, "Oil price history and analysis", which is available at: [www.wtrg.com/prices.htm](http://www.wtrg.com/prices.htm).

وقد حل "تداول الورق" إلى حد بعيد محل الاحتفاظ بالمخزون النفطي لأغراض المضاربة. وبينما كان المضاربون في الماضي يعززون مخزونهم تحسباً لحدوث أي ارتفاع في أسعار النفط، فهم يعمدون حالياً إلى شراء عقود أو إجراء صفقات آجلة أو غيرها بهدف تحقيق النتيجة ذاتها بكلفة أقل. غير أن أسواق تداول "النفط الورقي" تشهد مضاربة حادة وتقلباً شديداً، وغالباً ما تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة، منها التقلب المفرط في أسعار السوق<sup>(15)</sup>. ولا شك في أن انخفاض قيمة الدولار مؤخراً وارتفاع قيمة اليورو قد أسهما في ارتفاع أسعار النفط الإسمية، حتى ولو اختلف تأثير هذه الأسعار على التجار حسب عملة المنطقة التي يعملون فيها<sup>(16)</sup>. ومن الأهمية التوضيح أن حركة التجارة باليورو قد نشطت في العقد الماضي في منطقة الإسكوا مع أن منتجي النفط في هذه المنطقة يتلقون إيراداتهم النفطية بالدولار.

وعلاوة على ذلك، أسهمت شواغل بلوغ الذروة في إنتاج النفط والاستنفاد التدريجي للاحتياطي في نشوء جو من عدم اليقين يخيم حالياً على تجارة النفط. وليست هذه الشواغل على الأرجح في محلها، وذلك لأن الاحتياطي العالمي من النفط يعتمد على حالة التكنولوجيا والسعر الحالي للنفط الخام، كما يعتمد على أن استنفاد النفط لن يشكل إلا ضغطاً تدريجياً على الأسعار. فما يهم في الأجل القصير هو القيود على الإنتاج التي تشهدها السوق العالمية في ظل نمو الطلب (انظر الإطار 1-باء). وفي هذا السياق، ليس الاتجاه المتصاعد في الأسعار نتيجة لبلوغ الذروة في إنتاج النفط بقدر ما هو نتيجة لإزالة الحصن الواقي الذي كانت تؤمنه القدرة الفائضة في جو دولي يسوده مزيد من التقلب. وهكذا يمكن القول إن العجز في العرض والخشية من الانقطاع في المستقبل هما العاملان اللذان يتحكمان بسوق النفط.

(15) انظر: P. Stevens, "Oil markets", *Oxford Review of Economic Policy*, vol. 21, No. 1 (2005), p. 29.

(16) في هذا السياق، بلغت قيمة اليورو ذروتها بعد عامين من الارتفاع مقابل الدولار في نيسان/أبريل 2007.

ولا شك في أن ارتفاع أسعار النفط كان كبيراً مؤخراً. غير أن هذا الارتفاع يجب أن يؤخذ من منظور تاريخي. فبينما تجاوز السعر الإسمي مؤخراً المستويات القصوى التي سُجلت على أثر أزمة النفط السابقة في السبعينات، ظل المستوى المرتفع الذي بلغته الأسعار الحقيقية في أوائل عام 2006 أقل بكثير من المستوى الذي وصلت إليه خلال الأزمة التي وقعت قبل خمسة وعشرين عاماً. وإضافة إلى ذلك، تبدو التقلبات التي حصلت مؤخراً في أسعار النفط طفيفة نسبياً وتدرجية إذا ما قورنت بالصدمات النفطية التي حصلت في عام 1973، إذ ارتفعت أسعار النفط أربعة أمثال، وفي عام 1979 عندما تضاعف سعر النفط في غضون أسابيع. ولم تحدث أي تغيرات بهذا الحجم ولا بهذه الشدة في الفترة القريبة الماضية. وختاماً تراجعت كثافة النفط في الإنتاج (أي النفط المستهلك لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي) في البلدان الغنية كما في البلدان الفقيرة منذ مطلع السبعينات<sup>(17)</sup>.

## باء- آثار الطفرة على الاقتصاد الكلي

### 1- في العالم

تشير العوامل المذكورة آنفاً إلى أن أثر ارتفاع أسعار النفط مؤخراً على الاقتصاد الكلي يحتمل أن يكون أخف من الأثر الذي أحدثته الصدمة النفطية في الماضي ما دامت أسعار النفط ستستقر أو حتى تتراجع في المستقبل القريب<sup>(18)</sup>. وهذا الأثر المخفف يعزى إلى العوامل التالية: (أ) بقاء السعر الحقيقي دون المستوى الذي بلغه في أوائل الثمانينات كما أوضح آنفاً؛ (ب) انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو مما شكل غطاءً واقياً من أثر ارتفاع أسعار النفط لجزء كبير من الاقتصاد العالمي؛ (ج) حالة الانتعاش النسبي الذي يشهدها الاقتصاد العالمي والتي تتناقض تماماً مع حالة الركود التي كانت سائدة في عامي 1973 و1979، مما يخفف من حدة أي ارتفاع في أسعار النفط؛ (د) تراجع كثافة النفط في الإنتاج في معظم البلدان؛ (•) احتواء ضغوط التضخم في مختلف أنحاء العالم وقلة أهمية الضغوط على الكلفة في الاقتصاد العالمي؛ (و) أهمية القدرة الاحتياطية في الاقتصاد وارتفاع معدل البطالة في معظم بلدان العالم يساعدان في حماية الاقتصادات من أثر التضخم الناجم عن ارتفاع أسعار النفط.

وتتعلق المسألة الأخيرة التي تدرج في هذا الجزء باستراتيجية الأوبك. فطوال أعوام عديدة، اصطُح على أن مصلحة البلدان الأعضاء في الأوبك، ولا سيما المملكة العربية السعودية، تقضي بتثبيت سعر النفط عند مستوى منخفض نسبياً بهدف تحقيق الحد الأقصى من الإيرادات في الأجل الطويل. ومع أن ذلك قد يصح على المستوى النظري، فلم يعد بمستطاع الأوبك أو أي هيئة أو مجموعة أخرى أن تفعل الكثير لتثبيت أسعار النفط أو تخفيضها في الوضع الحالي حيث ضعف القدرة الاحتياطية وسيطرة الطابع المالي على أسواق النفط<sup>(19)</sup>. وعلاوة على ذلك، لا يمكن اعتماد استراتيجية واحدة مثلى لتحديد السعر والإنتاج تناسب جميع أعضاء الأوبك. فالواقع أن المستوى الأمثل للسعر والإنتاج يختلف داخل البلدان وفيما بينها، ويتوقف على حجم الإحتياطي وتركيبته، وضرورات الرعاية الاجتماعية، والحاجات الإنمائية.

(17) انظر: IMF, Oil Market Developments and Issues (March 2005), p. 8.

(18) المرجع نفسه، ص 20.

(19) استخدم المؤلفون مصطلح "financialization"، بطرق مختلفة، ومنهم مستشارو الإدارة المالية العليا وخبراء السياسة الاقتصادية. والجدير بالذكر أن الأدبيات تركز على النتائج على صعيد الاقتصاد الكلي. ولأغراض هذا المسح، يُقصد بهذا المصطلح، تعاضد موقع الأسواق المالية من حيث الحجم والأهمية، والرقابة المالية في الإدارة، والأصول المالية ضمن مجموع أصول الصناعة النفطية في العالم. ويصف هذا المصطلح التغير الذي حدث في العقود الأخيرة في العلاقة بين قطاع النفط وتعاضد أهمية القطاع المالي في إنتاجه.

ويُصطلح أيضاً على أن البلدان الميسورة التي تملك احتياطياً كبيراً وخيارات اقتصادية قليلة تفضل أسعار النفط المنخفضة، لتجنب اللجوء إلى مصادر النفط غير التقليدية، مثل الرمال المشبعة بالقار في كندا؛ واستخدام أنواع بديلة من الوقود؛ وإلى إجراء تخفيضات هيكلية على الطلب. ومع أن هذه الاستراتيجية لا تخلو من المنطق، يضعف أساسها المنطقي مع تراجع أسعار بدائل النفط وتعاظم الشواغل من الاحتراز العالمي. ولهذه الأسباب، تؤدي استراتيجية تخفيض أسعار النفط إلى ضائقة مالية ولا تضمن بالضرورة مستقبل السوق في الأجل الطويل. وعلى الرغم من هذه القيود، يمكن لبلدان الإسكوا الأعضاء في الأوبك أن تساعد في تثبيت السوق عن طريق تنسيق زيادة القدرة الإنتاجية، وفي الوقت ذاته زيادة قدرة التكرير، وتحقيق نمو سريع في قطاع الصناعات البتروكيميائية. ومن شأن ذلك أن يساعد منتجي النفط ومستهلكيه على تجنب الخطر المزدوج الناجم عن لعة الموارد والداء الهولندي (انظر الإطار 2). ويتطلب هذا المستوى من التنسيق توسيع نطاق التكامل ليشمل قدرات البحث والتخطيط والبناء، ومن ثم السياسة النقدية والمالية في البلدان الرئيسية المنتجة للنفط. ويستثنى من هذا الاتجاه العراق الذي لا يمكن أن يشمل هذا البرنامج في المرحلة الأولى لأسباب معروفة، غير أن هذا البلد يمكن أن يجني فائدة كبيرة من تثبيت سوق النفط.

## الإطار 2- تعريف لعة الموارد والداء الهولندي

### ألف- لعة الموارد

مصطلح "لعة الموارد" أو ما يُعرف أيضاً "مفارقة الوفرة" هو مصطلح يستعمله خبراء الاقتصاد والسياسة بكثرة منذ الثمانينات، ليصفوا كيف إن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد بلد، فتتحول معه من نعمة إلى لعة في الأجل الطويل. ويُقصد بهذا التعبير التناسب العكسي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، سواء أكانت هذه الموارد ثروة معدنية أم ثروة نفطية، أم من الغاز الطبيعي. وتوضح أدبيات كثيرة تناولت هذا الموضوع في العقود الثلاثة الماضية أن من غرائب عملية النمو الاقتصادي أن الاقتصادات التي تتفوق ثروتها الطبيعية على عوامل الإنتاج الأخرى، لا تنمو بالسرعة التي تنمو بها الاقتصادات الأخرى التي لا تملك ثروة طبيعية. وفي بعض الحالات شهدت هذه الاقتصادات تراجعاً في النمو يعزى إلى مجموعة واسعة من العوامل.

### باء- الداء الهولندي

استخدم تعبير "الداء الهولندي" في الأصل لوصف الأضرار القصيرة الأجل التي لحقت بهولندا على أثر اكتشاف حقول غرونينغن الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال في عام 1959. وطفرة الموارد التي حصلت بين الستينات والثمانينات، وجلبت موارد ضخمة إلى هذا البلد ودعمت نمو الإنفاق العام، سببت ارتفاعاً حقيقياً في قيمة العملة الوطنية (الغيلدر الهولندي). ونتيجة لهذا الارتفاع، تراجعت القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى حد أدى تقلص قطاع الصناعة التحويلية وإضعاف جانب التصنيع في الاقتصاد نوعاً ما. وأصبحت هذه الظاهرة مثلاً شهيراً يستشهد به بيزنسكي، إضافة إلى أمثلة أخرى يرد ذكرها في الأدبيات ومنها حالة المكسيك بين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات والنرويج منذ السبعينات. ومن الحالات الراهنة الاتحاد الروسي وأذربيجان.

## 2- منطقة الإسكوا

في أواخر عام 2005، كانت البلدان العربية تملك 56 في المائة من احتياطي النفط و30 في المائة من احتياطي الغاز في العالم<sup>(20)</sup>. كما كانت هذه البلدان تنتج 25 مليون برميل من النفط و30 مليار قدم مكعب من الغاز في اليوم، أي ما يعادل 32 في المائة من الإنتاج العالمي من النفط و12 في المائة من الإنتاج العالمي من الغاز. وتبلغ حصة هذه البلدان 43 في المائة من صادرات النفط و15 في المائة من صادرات الغاز في العالم.

(20) انظر: M. al-Moneef, "The contribution of the oil sector to Arab economic development, OFID Pamphlet Series, No. 34 (September 2006), p. 13.

ولا تقل أهمية قطاعي النفط والغاز في الاقتصادات المحلية لهذه البلدان، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، عن أهميتهما في الاقتصاد الدولي. ويستأثر قطاع النفط تحديداً بحصة كبيرة من الإنتاج في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تبلغ 33 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و 28 في المائة في البحرين، و42 في المائة في عُمان، و62 في المائة في قطر، و48 في المائة في الكويت، و42 في المائة في المملكة العربية السعودية<sup>(21)</sup>. كما يشغل هذا القطاع حيزاً كبيراً في اليمن حيث تبلغ حصته 32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن هذا القطاع ليس بهذا القدر من الأهمية في الجمهورية العربية السورية حيث تبلغ حصته 21 في المائة وفي مصر حيث تبلغ حصته 12 في المائة. أما في الأردن ولبنان فليس له أهمية تذكر في الاقتصاد المحلي.

والواقع أن حجم قطاع النفط يختلف بين مجموعتي البلدان اللتين تكونان منطقة الإسكوا، وهما مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي ومجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً<sup>(22)</sup>. ومن الواضح أن آثار الطفرة النفطية تختلف بين بلدان المجموعتين، والآخر العام لهذه الطفرة يمكن حصره بدراسة الإحصاءات الوطنية المتصلة بميزان المدفوعات.

وحققت الإيرادات النفطية الإضافية للبلدان المصدرة للنفط في العالم، مقارنة بالأسعار الأساسية لعام 2003، مستوى مرتفعاً بلغ 200 مليار دولار في عام 2004 و280 مليار دولار في عام 2005. وهذا يشكل نسبة تتراوح بين 8 و12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان، بعد أن كانت تتراوح بين واحد في المائة في المكسيك و30 في المائة في تشاد وغينيا الاستوائية<sup>(23)</sup>. وفي عام 2006، يُتوقع أن يبلغ الفائض الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط 505 مليارات دولار، أي أن يتجاوز الفائض المتوقع لمنطقة آسيا وقدره 462 مليار دولار<sup>(24)</sup>. ونتيجة لذلك، تحسن الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط بمعدل متوسطه 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكلين 5 و6 من الفصل الأول)<sup>(25)</sup>.

وتبقى الصدمة النفطية الحالية، على الرغم من أهميتها، أخف من الصدمة التي أحدثتها الأسعار في السابق (انظر جدول المرفق 1)، وبالتالي لا يرجح أن يطرح تدوير الإيرادات النفطية المشاكل التي طرحها في الماضي، وحتى الآن يجري استيعاب هذه الإيرادات بسهولة ضمن النظام المالي الدولي. وهذا يُعزى إلى تدني نسبة المكاسب العابرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ونسبتها من الدخل الوطني للبلدان المصدرة للنفط، وكذلك نسبتها من قيمة الأصول المالية العالمية<sup>(26)</sup>. كما إن القدرة الاستيعابية للبلدان المصدرة للنفط هي حالياً أعلى بكثير مما كانت عليه في الطفرة النفطية السابقة، واعتماد البلدان المستوردة على النفط أقل بكثير مما كان عليه في الماضي. وعلى أثر الصدمة النفطية السابقة، أودعت مبالغ كبيرة من المكاسب العابرة في المصارف الدولية، ثم أقرضت هذه المبالغ للبلدان النامية المستوردة للنفط، فأسهمت في أزمة الدين الدولية التي نشأت في

---

(21) المرجع نفسه، ص 14.

(22) من مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لا تعتبر الجمهورية العربية السورية ومصر واليمن من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط، بينما يعتبر الأردن ولبنان وفلسطين من البلدان المستوردة للنفط.

(23) انظر: IMF, *Oil Market Developments and Issues* (March 2005), pp. 6, 25, 27.

(24) C. Yang, "The downside of cheap oil", *Business Week*, issue 4004 (9 October 2006), p. 50.

(25) IMF, *Oil Market Developments and Issues* (March 2005), p. 27.

(26) على سبيل المثال "أشارت التقديرات إلى أن أثر ارتفاع أسعار النفط في عام 2004 على الميزان التجاري في البلدان المتقدمة بلغ حوالي -0.3 من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من عُشر متوسط هذا الأثر الناجم عن صدماتي الأسعار السابقتين في السبعينات". انظر: IMF, *Oil Market Developments and Issues* (March 2005), p. 21.



الثمانينات. أما في ظل الطفرة الحالية، لم تتراكم الودائع في المصارف بمبالغ كبيرة بينما حصلت زيادة كبيرة في تدفقات حافظات الاستثمار (27).

وفي غياب المعلومات الدقيقة، تشير التقديرات إلى أن استثمارات البلدان الأعضاء في الأوبك في سندات الخزينة في الولايات المتحدة الأمريكية لم تتجاوز 1.5 مليار دولار شهرياً في عام 2004، من أصل مجموع شهري من الاستثمارات قدره 30 مليار دولار. وعلاوة على ذلك، بلغ مجموع التدفقات الشهرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية 76 مليار دولار، لم تتجاوز حصة البلدان المصدرة للنفط منها 2.5 مليار دولار، بينما بلغت حصة آسيا 30 مليار دولار (28). ويرجح أن تكون هذه الأرقام تقديراً لمجموع التدفقات بأقل من قيمته الحقيقية لأسباب منها: (أ) لا تشمل المبالغ القادمة من لندن، حيث لا بيانات متوفرة على هذا الصعيد؛ (ب) لا تأخذ في الاعتبار اتجاه البلدان المصدرة للنفط إلى تنويع الاستثمارات المالية، ولا سيما عقب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 أيلول/سبتمبر 2001 وتطبيق قانون الولاء للوطن في هذا البلد.

وتشير التقديرات أيضاً إلى أن نسبة أكبر من المكاسب العابرة تستثمر في منطقة الإسكوا وتوجه إلى مناطق أخرى في العالم. فقد تراجعت التدفقات إلى الولايات المتحدة الأمريكية تراجعاً كبيراً بعد أيلول/سبتمبر 2001. وفي ذلك الوقت، كانت البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستثمر مبالغ تتراوح بين 18 و25 مليار دولار في السندات الحكومية وأسهم الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية بينما توظف مبالغ كبيرة من خلال النظام المالي المصرفي وغير المصرفي في هذا البلد. وفي الربع الأخير من عام 2001، عمدت هذه البلدان إلى سحب مبالغ صافية بلغت قيمتها 4.3 مليار دولار، ثم باعت قدراً كبيراً من سندات الخزينة الطويلة الأجل في الفترة 2002-2003. وانخفضت نسبة الودائع بالدولار من 75 في المائة قبل أيلول/سبتمبر 2001 إلى ما يقارب 60 في المائة (29).

وقد تحول جزء كبير من هذه الموارد إلى أسواق بديلة. فمعظم البلدان المصدرة للنفط تستخدم المكاسب العابرة بحذر خلافاً لطريقة استخدامها كمكاسب الطفرة النفطية السابقة. ويُشار إلى أن ما أنفق لا يتجاوز 25 في المائة من مجموع مكاسب الطفرة الحالية، بينما بلغ مجموع الإنفاق 60 في المائة من المكاسب المحققة على أثر ارتفاع أسعار النفط في عام 1973 (30). أما الإيرادات الإضافية فحُفظ جزء كبير منها على شكل احتياطي دولي (انظر الشكلين 9 و10 في الفصل الأول وجدول المرفق 2)، أو استخدمت لتخفيض أعباء الديون العامة الخارجية والمحلية المتراكمة على البلدان المصدرة للنفط (انظر فيما يلي). ولتخفيض الديون أهمية بالغة في حالة عُمان كما في حالة الجمهورية العربية السورية واليمن اللذين لا يعدان من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط. وقد خُفضت قيمة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 22 نقطة مئوية في عُمان، و40 نقطة مئوية في الجمهورية العربية السورية، و35 نقطة مئوية في اليمن، وذلك بين عامي 1998 و2002 (31). وإضافة إلى ذلك، استُخدمت المكاسب العابرة لمعالجة القضايا الهيكلية العالقة، ولا

(27) انظر: IMF, *World Economic Outlook: globalization and inflation* (April 2006), p. 75.

(28) انظر: IMF, *Oil Market Developments and Issues* (March 2005), p. 22.

(29) انظر: The World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – oil booms and revenue management* (2005), p. 22.

(30) المرجع نفسه، ص (vii).

(31) المرجع نفسه، ص 35.

سيما في التعليم وخلق فرص العمل. كما وُضعت خطط طموحة في منطقة الإسكوا لتطوير قدرات تصنيع المنتجات النهائية، ولا سيما في قطاع الصناعات البتروكيميائية.

ولنمو الاحتياطي الدولي، حيثما وُجد، أهمية بالغة بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا، لأنه يزود هذه البلدان بغطاء يقيها من آثار هبوط أسعار النفط ويحصنها من الداء الهولندي (انظر الإطار 2-جاء). وقد تعزز دور هذا الاحتياطي بفعل انخفاض قيمة الدولار مقابل عملات احتياطية أخرى، وخصوصاً مقابل اليورو.

ومن الأهمية بمكان التوقف عند نمو قطاع الصناعات البتروكيميائية، إذ يستغل ثروة الموارد في بلدان مجلس التعاون الخليجي والفرصة التي يتيحها انخفاض ربحية الصناعات البتروكيميائية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وفي ظل هذين العاملين المتجاوبين، توجه الإنتاج نحو بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث نمت قدرة الإنتاج بقوة في الأعوام القليلة الماضية. وتبلغ حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي وإيران حالياً قرابة 10 في المائة من إنتاج الصناعات الكيميائية الأساسية في العالم مثل الإيثيلين. وبحلول عام 2010، يتوقع أن تحقق هذه البلدان ما يقارب 50 في المائة من مجمل النمو في القدرة على إنتاج الإيثيلين على الصعيد العالمي، فتبلغ بذلك حصتها من الإنتاج العالمي 20 في المائة. وبلغ مجموع صادرات هذه البلدان من المواد الكيميائية السائلة 16.6 مليون طن في عام 2004 وبلغ 18.4 مليون طن في عام 2005. ويتوقع أن يرتفع هذا المجموع إلى 32 مليون طن في عام 2007 وإلى 48 مليون طن في عام 2008<sup>(32)</sup>.

ويمكن تخفيف حدة التقلب الاقتصادي في منطقة الإسكوا بمعالجة بعض الاختناقات المزمنة في عملية النمو والاستفادة من الفرص المتاحة، خصوصاً في قطاعي التصنيع والصناعة التحويلية<sup>(33)</sup>. غير أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، التي لا تملك ثروة نفطية تذكر، تواجه تحدياً كبيراً على مستوى السياسة العامة للاقتصاد الكلي، وذلك في التكيف مع تدهور الميزان التجاري وما يرافقه من تدهور في الحساب الجاري. فعلى سبيل المثال، تحول الحساب الجاري في الأردن من حالة فائض نسبته 11.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 إلى حالة عجز نسبته 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005<sup>(34)</sup>. ومن الآثار الهامة للطفرة النفطية أيضاً النمو السريع في قطاع السياحة في المنطقة. وقد تعزز هذا النمو بفعل تدفق مداخل جديدة إلى المنطقة والأثر السلبي للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/سبتمبر 2001 وما تلاها من هجمات على أوروبا. وكان هذا النمو لصالح البلدان التي تملك قطاعاً سياحياً متطوراً في المنطقة، مثل لبنان ومصر<sup>(35)</sup>. والجدير بالذكر في هذا السياق أن قطاع السياحة في لبنان تكبد أضراراً جسيمة بسبب الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في عام 2006.

---

(32) انظر: The World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – financial markets in a new age of oil* (2006), p. 20; and M. Al-Moneef, op. cit., p. 19.

(33) انظر: The World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – financial markets in a new age of oil* (2006), pp. 1 and 27; and IMF, *World Economic Outlook: globalization and inflation* (April 2006), p. 72.

(34) انظر: table 2; the World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – oil booms and revenue management* (2005), p. 33; and the World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – financial markets in a new age of oil* (2006), p. 20.

(35) انظر: M. Al-Moneef, op. cit., p. 22; and the World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – oil booms and revenue management* (2005), p. 38.

وترافقت هذه الطفرة منذ بدايتها مع تسارع كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الغنية بالنفط، غير أن هذا النمو لم يكن مماثلاً لفورات النمو التي رافقت صدمات أسعار النفط في السابق. إنما أثر الصدمة على الاقتصاد الكلي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لم يكن بالوضوح الذي كان عليه في الماضي، نظراً إلى تباين معالم هذا الأثر بين مختلف القطاعات في البلدان التي تكون هذه المجموعة. ويشمل هذا الأثر جملة أمور منها: (أ) أثر ارتفاع أسعار الوقود الذي يتسم ببعض الإيجابية في البلدان الصغيرة المصدرة للنفط وبالسلبية في البلدان المستوردة للنفط؛ (ب) أنماط الهجرة في المنطقة، بما في ذلك انتقال العمال؛ (ج) السياحة الإقليمية؛ (د) الأثر على المساعدة والأسواق المالية وأسواق العقارات. فمصر حققت مكاسب من ارتفاع إيرادات قناة السويس، والأردن استفاد من الأثر المتأخر لارتفاع أسعار النفط<sup>(36)</sup>. وعلى الرغم من ذلك، لم تستفد البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من الطفرة النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بقدر استفادتها من الصدمة النفطية السابقة.

وترافق تسارع النمو مع تحسن كبير في الميزان المالي في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي (انظر جدول المرفق 3). وهذا التحسن كان سمة مشتركة بين العديد من البلدان المصدرة للنفط. وتشير التقديرات إلى أن الإيرادات الحكومية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغت أكثر من الضعف في غضون ثلاثة أعوام، إذ ازدادت من 202 مليار دولار في عام 2002 إلى 433 مليار دولار في عام 2005<sup>(37)</sup>. وعلاوة على ذلك، ادخرت البلدان المصدرة للنفط حوالى ثلثي هذه الإيرادات الإضافية. وتراوحت نسبة المدخرات بين 50 و60 في المائة من المكاسب العابرة تقريباً، بما في ذلك الضرائب والعوائد<sup>(38)</sup>. وساعد التحسن المالي في منطقة الإسكوا تسديد الديون المحلية العامة في بلدان عديدة، ولا سيما في المملكة العربية السعودية التي خفضت عبء الدين المحلي العام المتراكم من 97 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 إلى 41 في المائة في عام 2005<sup>(39)</sup>. كما إن عُمان والكويت شهدتا تراجعاً كبيراً في الدين المحلي العام، الذي انخفض في البلدان المصدرة للنفط عموماً بنسبة تتراوح بين 3.0 و4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004<sup>(40)</sup>.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية المشار إليها آنفاً، لم تخلُ فترة الطفرة النفطية من تسارع طفيف في التضخم شهدته منطقة الإسكوا، وشمل البلدان الغنية بالنفط والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً (انظر الجدول 1)<sup>(41)</sup>. ومن أسباب هذا التضخم ربط معظم عملات المنطقة بالدولار وانخفاض قيمة الدولار على الصعيد الدولي. فمنطقة الإسكوا ليست من المناطق المعرضة لارتفاع التضخم عموماً، بل ينجم التضخم عادة عن الأزمات الاقتصادية الحادة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، كما في لبنان في أواخر الحرب الأهلية وبعدها مباشرة، والجمهورية العربية السورية في أواخر الثمانينات، واليمن الذي يعاني على فترات متقطعة من التضخم. وفي المقابل، تسجل البلدان الغنية بالنفط عموماً معدلات تضخم منخفضة نسبياً مقارنة بالبلدان النامية والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونظراً إلى تقلب أسعار

---

(36) IMF, *World Economic Outlook: globalization and inflation* (April 2006), p. 71.

(37) انظر: The World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – financial markets in a new age of oil* (2006), p. 26.

(38) انظر: IMF, *Oil Market Developments and Issues* (March 2005), pp. 6 and 25.

(39) The World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – financial markets in a new age of oil* (2006), p. 27.

(40) IMF, *Oil Market Developments and Issues* (March 2005), p. 29.

(41) كان ذلك متوقعاً لأسباب تناولها الجزء ألف من هذا الفصل. انظر: IMF, *World Economic Outlook: globalization and inflation* (April 2006), p. 71.

النفط في غضون العقدين الماضيين، والتحول في الاقتصاد الدولي، وكثرة المشاكل الاقتصادية والسياسية والأمنية في الشرق الأوسط، تعتبر السيطرة على التضخم عند معدلات منخفضة نسبياً إنجازاً كبيراً. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المعدلات تتجاوز المعدلات المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ عام 2004.

ومن أبرز الفوارق التي نشأت بين بلدان الإسكوا على صعيد الاقتصاد الكلي في الفترة الأخيرة، الاختلاف في تطور القطاعات النقدية وفي أداء أسواق العمل. وليس من الغرابة أن تكون الطفرة النفطية قد تراكمت مع نمو قوي جداً في المعروض النقدي بالمعنى الواسع في البلدان المصدرة للنفط (انظر الشكلين 9 و10 وجدولي المرفق 4 و5). أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فيختلف أداء القطاع النقدي، حيث نما المعروض النقدي بمعدل أقل بكثير، باستثناء الأردن، لسبب رئيسي يتعلق بالتطورات التي حصلت مؤخراً في العراق. وأدى النمو الكبير في الأصول النقدية في البلدان الغنية بالنفط إلى طفرة يحتمل أن تسبب حالة من المضاربة وعدم الاستقرار.

ومن علامات هذه الطفرة النمو الكبير في الودائع والائتمانات المصرفية في جميع أنحاء المنطقة، والازدهار في قطاعي البناء والعقارات في معظم بلدانها. واستُخدمت الائتمانات المصرفية تحديداً لإمداد سلسلة من المشاريع العقارية والسياحية والتجارية الضخمة. كما ازدهر تمويل المشاريع إذ تنافست المصارف على تقديم عروض التمويل الطويل الأجل لمجموعة من المشاريع الصناعية ومشاريع البنية التحتية الجديدة، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي هذا السياق، بلغت ربحية المصارف مستويات قياسية<sup>(42)</sup>.

وعلى سبيل المثال، ارتفعت القيمة السنوية لرخص الأراضي في البحرين بأكثر من 70 في المائة بين عامي 2002 و2004، بينما ارتفعت القيمة السنوية لرخص البناء في الكويت بنسبة 40 في المائة بين عامي 2002 و2003. وانتعش قطاع البناء في دبي في ظل رعاية الدولة للاستثمار في هذا القطاع، وكذلك في الأردن بعد دخول أعداد كبيرة من المدنيين العراقيين هرباً من تصاعد أعمال العنف في بلادهم<sup>(43)</sup>. وازداد حجم القروض للمستهلكين بسرعة أيضاً. ففي المملكة العربية السعودية، مثلاً، نمت قيمة الإقراض للمستهلكين بمعدل سنوي قدره 57 في المائة في الفترة 2004-2005، بينما ازدادت قيمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 39 في المائة<sup>(44)</sup>. وتشهد أسواق الأوراق المالية فقاعات بسبب المضاربة. فمؤشر الأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفع خمس مرات بين عامي 2002 و2005، ونمت السوق في مصر ودبي أكثر من عشر مرات. وفي عام 2003، ارتفعت أسعار الأسهم بنسبة 70 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وفي عام 2004 ارتفعت هذه الأسعار بنسبة 80 في المائة في المملكة العربية السعودية و95 في المائة في الإمارات العربية المتحدة<sup>(45)</sup>.

وازدادت نسبة رسملة الأسواق في المتوسط من 26 في المائة إلى 110 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (وفي بعض الحالات إلى 300 في المائة). وفي الوقت ذاته، ازداد حجم المبادلات التجارية من

---

(42) انظر: The World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – financial markets in a new age of oil* (2006), p. 37.

(43) انظر المرجع نفسه، ص 45؛ M. Davis, "Fear and money in Dubai", *New Left Review*, No. 41 (September-October 2006), pp. 47-68.

(44) The World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – financial markets in a new age of oil* (2006), p. 39.

(45) المرجع نفسه، ص 25.

متوسط قيمته مليار دولار إلى 6 مليارات دولار في اليوم<sup>(46)</sup>. وكانت العروض العامة المبدئية خاضعة لضغوط المضاربة. ففي عام 2004، مثلاً، تلقت إحدى شركات الاتصالات في المملكة العربية السعودية عروضاً بقيمة 50 مليار ريال سعودي لإصدار قيمته 200 مليون ريال سعودي. وفي أوائل عام 2005، استحوذ البنك الإسلامي الجديد في المملكة العربية السعودية، وهو بنك البلاد، على اهتمام نصف سكان البلد، مما أدى إلى معدل اكتتاب في أسهمه، وعددها 30 مليون سهم، فاق المعروض بأربعة أمثاله. ولدى الإعلان عن بيع إحدى الشركات البتروكيميائية في الإمارات العربية المتحدة في عام 2005، تجاوز الاكتتاب فيها المعروض بمعدل 800 مرة، واستقطبت أسهمها أكثر من 100 مليار دولار على إصدار قيمته 135 مليون دولار، أي ما يكاد يعادل الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد<sup>(47)</sup>.

وشهدت سوق الأوراق المالية تداعياً جزئياً للفقاعات في أوائل عام 2006، عندما انخفضت أسعار الأسهم بنسبة تراوحت بين 25 و50 في المائة، ولو كان أثر ذلك محدوداً على الاقتصاد الكلي<sup>(48)</sup>. وترسم فترة الفقاعات وما يليها علامات مثيرة للقلق إذ تشير إلى أن جزءاً كبيراً من المكاسب النفطية العابرة قد جُمِد في الأنشطة المالية وحلقات المضاربة التي لا تحدث أثراً إيجابياً يذكر على توليد فرص العمل وتأمين الرفاه (انظر الجدول 6). وتشير التقديرات، مثلاً، إلى أن 75 في المائة من الشركات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمول من الإيرادات المحتجزة وليس من الائتمانات المصرفية<sup>(49)</sup>. ولعل ميزانيات العديد من المصارف قد أصبحت شديدة الاعتماد على أسعار الأسهم والعقارات، مما يزيد من احتمالات تعرضها لآثار أي تراجع اقتصادي، أو أي تحول سلبي في التوقعات، أو تقلب في الظروف المالية الدولية. والمؤسف أن جميع هذه الظروف غير مستبعدة في منطقة هي أشد مناطق العالم تعرضاً للتقلبات. ولذلك من الضروري أن تتدخل الحكومات في هذه الأنشطة التي تشهد إفراطاً في المضاربة لتعزيز القطاع المالي وتحسين النمو.

### جيم- ملاحظات ختامية

تختلف الطفرة النفطية الحالية التي تشهدها سوق النفط العالمية للعام الخامس على التوالي عن الصدمة النفطية التي شهدتها فترة السبعينات، وذلك لأسباب عديدة أشير إليها آنفاً. ويمكن تلخيص آثار هذه الطفرة على المنطقة بما يلي:

(أ) من الضروري التشديد على أن ارتفاع الأسعار، ولو كان كبيراً بالقيمة الاسمية، لم يبلغ المستويات التي بلغها في الطفرة السابقة بالقيمة الحقيقية، وقد حافظ هذا الارتفاع على مسار ثابت نسبياً على الرغم من بعض التقلبات؛

(ب) ارتفاع الأسعار ناتج من التقاء مجموعة من العوامل القصيرة والطويلة الأجل المتصلة بالطلب والعرض على حد سواء. فمن العوامل الطويلة الأجل استمرار نمو الطلب على النفط ومشتقاته في آسيا، والقيود على قدرة الإنتاج (المراحل الأولية) في البلدان الأعضاء في الأوبك، ومحدودية قدرات تكرير النفط المتوسط والثقيل على المستوى الدولي (المراحل النهائية). ومن العوامل القصيرة الأجل تزايد الطلب على

(46) المرجع نفسه، ص 47.

(47) المرجع نفسه، ص 47.

(48) MF, World Economic Outlook: globalization and inflation (April 2006), p. 71

(49) The World Bank, Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – financial markets in a new age of oil (2006), p. 37.

النفط الخفيف، وتخفيض المخزون لدى شركات النفط، وسيطرة الطابع المالي على السوق، أي ازدياد التعامل "بالنفط الورقي". وتضاف إلى ذلك شواغل جيوسياسية متجذرة تتعلق باستقرار منطقة الشرق الأوسط، وهذه العوامل المترابطة أسهمت جميعها في جو عدم اليقين الذي يخيم حالياً على سوق النفط؛

(ج) أثر الطفرة النفطية على معدل النمو الاقتصادي كان ضعيفاً نسبياً في الاقتصاد العالمي الحقيقي مقارنة بالآثار السلبية التي طالت البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء في السبعينات؛

(د) أدى ارتفاع أسعار النفط إلى دفع عجلة النمو في بلدان الإسكوا، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، غير أن آثار هذا الارتفاع على أقل البلدان نمواً اختلفت حسب القطاعات. فقد تمكن العديد من بلدان المنطقة من تحسين الميزان المالي، وزيادة الاحتياطي الدولي، وكذلك تخفيض الديون. ويبقى من الضروري الإشارة إلى بعض العلامات المثيرة للقلق، منها مثلاً، الارتفاع المعتدل في التضخم، والنمو الكبير في الودائع والائتمانات المصرفية لأغراض استهلاكية واضحة، وظهور الفقاعات في سوق الأوراق المالية التي تعرضت لهبوط في أوائل عام 2006، مما يدل على تعاضد حركة المضاربة.

وتوضح هذه النقاط الحاجة إلى توظيف الريوع النفطية بحكمة وفعالية في القطاعات الاجتماعية والاستثمار في قطاع البنية التحتية. فعلى الصعيد الاجتماعي، من المستحسن أن يصار إلى إعادة توزيع الموارد على نحو يسهم في تقليص الفجوة الحالية في المعرفة والفجوة بين الجنسين، وذلك بالإنفاق على التعليم والصحة وتكنولوجيا المعلومات. وعلى الصعيد الاقتصادي، لا يمكن اعتبار التحرر الاقتصادي المطلق سياسة سليمة نظراً إلى ما تسببه من فوارق في توزيع الدخل في المنطقة. ولا بد من إعادة التأكيد على أن التنمية هي الهدف الاستراتيجي في الأجل الطويل، والتشديد على أن البنية الأساسية الاجتماعية تبقى الهدف الرئيسي بلا منازع في السياسة العامة. وفي ظل وفرة الموارد، يجب أن يكون هدف الميزان المالي والنقدي في الأجل القصير هو الاستثمار في بناء قدرات المواطنين، مع التركيز على تضيق الفجوة بين الجنسين وخلق فرص العمل الملائمة للشباب. وهذه المهام هي مهام رئيسية بإمكان المنطقة أن تنجزها بل لا بد لها من ذلك ما دامت تعاني من اتساع الفجوة بين الجنسين وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. ففي الأساس يُبنى النهج الإنمائي على السعي إلى اعتماد سياسة صناعية فاعلة تؤمن فرص العمل اللائق للنساء والشباب، ويبقى على المنطقة أن تتبّع هذا النهج.

## ثالثاً- أدوات السياسة العامة للاقتصاد الكلي في ظل الطفرة النفطية

يستعرض الفصل الثالث بإيجاز المبادئ التي يبنى عليها إطار السياسة العامة لتحقيق الأهداف الثلاثة الرئيسية، أي تخفيف حدة الفقر؛ وزيادة فرص العمل، ولا سيما للشباب والنساء؛ وتقليص الفوارق في توزيع الدخل في المنطقة. وقد كانت هذه الأهداف، وكذلك الاستراتيجية الاقتصادية المتصلة بها موضوع بحث مفصل في مسح العام الماضي<sup>(50)</sup>. وعوضاً عن العودة إلى بحث هذه الأهداف، يتناول هذا المسح الموضوع من زاوية مختلفة عما ورد في بحث العام الماضي، ويركز على المساهمة التي يحتمل أن تقدمها الأدوات الرئيسية لسياسات الاقتصاد الكلي، بما فيها السياسات النقدية والمالية، لتعزيز النمو والتنمية في ظروف طفرة الموارد الأولية. وإضافة إلى ذلك، يحلل هذا المسح دور السياسة المالية العامة في الأجلين القصير والطويل وغيرها من الآليات، بما في ذلك سعر الصرف، والضوابط على رأس المال، وصناديق النفط، في التصدي للصعوبات الكثيرة التي تنشأ عندما تحدث طفرة نفطية. والغاية من هذا التحليل هي المساهمة في بناء قدرات صانعي السياسات في مجال طفرة الموارد التي قد تؤدي إلى الداء الهولندي أو لعنة الموارد، فتقوض مسار التنمية، ما لم يتوفر لها الإطار الملائم على صعيد السياسة العامة (انظر الإطار 2).

### ألف- الأهداف الاستراتيجية

تحتاج بلدان الإسكوا إلى توليد 100 مليون فرصة عمل جديدة في غضون الأعوام العشرين المقبلة حتى تستطيع الحفاظ على مستويات التشغيل الحالية فيها. وهذا يتطلب نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بمعدلات سنوية تتراوح بين 6 و7 في المائة، أي تفوق بمرتين معدلات النمو المحققة في التسعينات<sup>(51)</sup>. وسيكون من الضروري الحفاظ على هذا المستوى من الأداء حتى ولو انخفضت الإيرادات النفطية كما هو متوقع في أي وقت في المستقبل. وهذا يعني أن الاستراتيجيات الاقتصادية المعمول بها حالياً في المنطقة قد لا تكفي ما لم تستكمل بتدابير معينة تضمن تحقيق النمو وتقليص الفوارق في توزيع الدخل.

وتظهر التجربة الدولية أن النمو الاقتصادي المطرد يمكن تحقيقه بنهجين أساسيين هما: (أ) استغلال الربح المحقق من التجارة الدولية، كما هي الحال في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ (ب) استيعاب السلاسل العمودية للأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك إنتاج المزيد من السلع والخدمات المتطورة وتداولها وتوزيعها؛ وإقامة الروابط اللازمة التي يمكن أن تعزز التكامل والتآزر بين القطاعات المختلفة؛ وتنمية القدرات التكنولوجية المحلية. والنهج الثاني هو الخيار الوحيد المتاح للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، بينما يمكن أن يكون الربح النفطي الذي قد تحصله هذه البلدان داعماً لاستراتيجية النمو الطويل الأجل.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن يستمر استغلال الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي طوال عقود عديدة فيشكل أساساً لأي استراتيجية للنمو الاقتصادي. غير أن هذه البلدان أدركت أن صادرات المواد الأولية لا تكفي، فخطت خطوات هامة نحو تنويع اقتصاداتها وتعزيز قدراتها في قطاع الصناعة التحويلية.

(50) الإسكوا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، 2005-2006"، E/ESCWA/EAD/2006/2.

(51) The World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – oil booms and revenue management* (2005), p. viii.

ويتطلب استيعاب سلاسل القيمة ذات الأولوية سياسة صناعية متسقة ومتماسكة تشمل مجالات عديدة منها، تنسيق النشاط الاقتصادي عن طريق الدولة؛ وفرض معايير للإداء؛ وخلق روابط خلفية؛ ومعالجة الاختناقات؛ وتضافر الجهود من أجل معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، وكذلك القيود المالية والضريبية. وهذه النتائج لا يمكن تحقيقها عموماً باعتماد سياسات صناعية أفقية (لا تراعي خصوصيات القطاعات)، لأن هذه السياسات تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الدينامية، وضعف في تنسيق الاستثمار، وتباين في أنماط تنمية القطاعات الاقتصادية، مما يسبب اختلالات على الصعيدين القطاعي والاقتصادي الكلي، ويؤدي إلى تفاقمها. وإضافة إلى ذلك، تظهر التجربة أن نجاح التصنيع الذي حدث مؤخراً لم يكن نتيجة لنشر التغير التكنولوجي أو التنوع التلقائي في الاقتصاد، إنما كان نتيجة لإنشاء وحدات الإنتاج الحديثة إلى جانب الوحدات القديمة، إما بهدف تلبية الطلب المحلي الكامن أو الإنتاج لأغراض التصدير. وتتطلب الحالتان إنتاجاً بكميات كبيرة منذ البداية. وبما أن مشاريع من هذا القبيل تستغرق فترات طويلة، وتترتب عليها تكاليف استثمارية باهظة، وتحتاج إلى تكنولوجيات ومهارات إدارية متطورة، وتتطلب توفر عوامل أخرى لا يمكن ضمانها إلا بمشاركة ناشطة وتدخل فاعل من الدولة(52).

والاستراتيجيات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية المرتكزة على حقوق الإنسان تعتمد بشدة على النهج الصناعي والاجتماعي المتكامل المتبع في الأجل الطويل. غير أن هذه الاستراتيجيات أساسية لدعم النمو الاقتصادي، الذي بدوره يولد موارد إضافية، ويخلق فرص العمل، ويقلل من عدم التجانس الاقتصادي، ويعزز المساواة في توزيع الدخل، وجميع هذه النتائج هي شروط ضرورية لتحقيق الاحتواء الاجتماعي. ويستخلص أن هذه السياسات ينبغي أن توضع في بيئة للاقتصاد الكلي ومتسقة ومؤازرة للفقراء. وينبغي التركيز في هذه البيئة على تنمية القطاعات التكاملية، وتثبيت ميزان المدفوعات، وتطوير المزايا التنافسية غير التقليدية في القطاعات الرئيسية التي يمكن أن تدعم بفعالية الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر في منطقة الإسكوا.

ولا يسهل تحقيق هذه الأهداف في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً لأسباب عديدة يمكن تصنيفها في أربع فئات: (أ) كثرة المطالب الاجتماعية على الدولة؛ (ب) كثرة العوائق في البيئة الدولية؛ (ج) قلة الموارد المالية المتاحة؛ (د) عدم ملائمة الإطار المؤسسي في الكثير من الأحيان لتحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة. وفي المقابل تتخذ الأوضاع في بلدان مجلس التعاون الخليجي منحى مختلفاً وترتبط بالعوائق الحالية الناجمة عن البيئة السياسية في هذه المجموعة من البلدان، والمطالب والقيود الاستراتيجية المفروضة عليها من الخارج، ولا سيما بالنظر إلى أهميتها الجيوسياسية. وتفاقت صعوبة تحقيق هذه الأهداف باعتماد إصلاحات على مستوى السياسة العامة في العقدين الماضيين أمعن في إضعاف نظام الرعاية الذي كان قائماً في العديد من بلدان الإسكوا، وقوضت قدرة الدول على تنفيذ السياسات الاقتصادية الهادفة في المنطقة. ومن الأمثلة على هذه الإصلاحات الخصخصة، وإقفال المرافق الحكومية المتخصصة، وتخفيض النفقات على الخدمة المدنية.

وتهدف الاقتراحات المقدمة في هذا الفصل على مستوى السياسة العامة إلى تحقيق نوع من التوازن الداخلي والخارجي في ظروف الطفرة النفطية الحالية، أي خفض التضخم، وتعزيز القدرة على تحمل الدين المحلي، وتثبيت استقرار سعر الصرف، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتخفيف الاعتماد على الدولار في بلدان المنطقة مع حمايتها من آثار الصدمات الخارجية. كما تهدف الاقتراحات إلى وضع زمام السياسة العامة في يد السلطات المحلية وصانعي السياسات، وتعزيز تنسيق السياسة العامة بين القطاعات، وربط استقرار الاقتصاد الكلي بتحقيق الأهداف المرتكزة على الحقوق، وبذلك تحقيق الازدهار الاقتصادي، ورفع

(52) يشكل تنوع الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة أبرز مثل في منطقة الإسكوا. انظر: M. Davis, "Fear and money in Dubai", *New Left Review*, No. 41 (September-October 2006), pp. 47-68.



مستويات المعيشة لغالبية سكان المنطقة. ويتطلب بلوغ هذه الأهداف منح البلدان مجالاً إضافياً في وضع السياسة العامة يمكنها من تحديد أولوياتها واختيار أنسب الأدوات لكل حالة على حدة.

وفي هذا السياق، ينبغي امتلاك زمام السياسة العامة من الداخل. فالالتزام والحكم السليم لا يمكن أن يقتصر على اعتماد الأهداف والطرق التي تملئها المؤسسات المالية والهيئات المانحة من الغرب أو أن يُقاسا بمجرد التقيد بهذه الأهداف والطرق، بل ينبغي أن يشملا القضايا المحلية. فالالتزام والحكم السليم يتطلبان سيطرة فعالة على المشاريع والميزانيات وطرق التنفيذ، وقدرة على اختيار أفضل السياسات التي تراعي مصالح الغالبية المحلية.

ولعل التنسيق الإقليمي في مجال الإنتاج ضروري لزيادة فرص النجاح، ولا سيما في قطاع الصناعة التحويلية. وهذا يتطلب إنشاء مؤسسات تتجاوز الحدود الوطنية، وتتمتع بسلطة تخولها تنظيم الممارسات في قطاع الأعمال، مثل قواعد المحاسبة، وتسجيل الشركات، والسياسات الضريبية، والمطالبات عبر الوطنية، وأنظمة العمل. وبإمكان هذه المؤسسات أن تؤثر على تخصيص الأموال للاستثمار وتحديد أولويات الإنتاج في المنطقة، مما يتطلب تزويد تلك المؤسسات بموارد مالية وصلاحيات تنظيمية. وفي هذا السياق، سيكون من الضروري إجراء استثمارات عامة واستخدام الائتمانات الموجهة، بهدف دعم تطوير البنية التحتية وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي (انظر الجزء باء من هذا الفصل). كما إن تنسيق السياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف، وتطوير البنية التحتية على الصعيد الإقليمي يتيح فرصة متكافئة لنجاح جهود التكامل الإقليمي. وإن لم تلتق السياسات في إطار واحد يُتفق عليه، يرجح أن تبقى المكاسب المتوقعة من التكامل الاقتصادي في منطقة الإسكوا محدودة، لا بل ضئيلة للغاية.

ولا شك في أن هذه العملية هي عملية طويلة الأمد وباهظة الكلفة. وإن نجحت، فهي تهيئ الظروف المواتية لتنمية مستقرة ومرتكزة على الحقوق في المنطقة بأسرها في القرن الحادي والعشرين. فتعزيز التكامل الإقليمي يساعد في تحسين الاقتصادات النفطية من آثار تقلب أسعار النفط، وفي دعم التنوع الاقتصادي، وحماية المنطقة من الآثار التي يحتمل أن تنجم عن التطورات السلبية التي قد تطرأ على الاقتصاد الدولي. كما يُفسح التكامل الإقليمي أمام البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً مجالاً لدخول أسواق كبيرة وغنية، وتحسين بنيتها التحتية، وتحسين ظروف مواطنيها العاملين في البلدان المجاورة، وضمان الحصول على النفط ومشتقاته. وعلاوة على ذلك، يُفسح التكامل الإقليمي المجال لحصول أشد بلدان المنطقة فقراً على مزيد من المساعدة، وضمان تحقيق الأمن الغذائي والحصول على الإمدادات النفطية في الوقت ذاته. ويدعم التكامل كذلك تحقيق الكفاءة في بناء النظم الإدارية، التي هي من أسس الحكم الديمقراطي في كل دولة. وهذا بحد ذاته مكسب هام للمنطقة بأسرها، إذ يمكن أن يساعد تدوين سلطة النخبة، ودعم سيادة الشعوب، ويكرس مبدأ مساءلة الحكومة أمام المواطن. وجميع هذه العناصر تعزز الديمقراطية وسيادة القانون، وتكرس الحكم السليم باعتباره أساساً لازدهار الشعوب.

## باء- السياسات المرتكزة على الحقوق

يُستخلص من التجربة الدولية خلال الأعوام الثلاثين الماضية أن الاستراتيجية التقليدية للتنمية الاقتصادية التي تركز أساساً على تثبيت الأسعار وكفاءة توزيع الموارد وفقاً لاتجاه السوق، لا تخلو من المشاكل ولا تكفي من الناحيتين المفاهيمية والتجريبية. فالنهج المعتمد تشوبه ثغرات كثيرة وتختلف فرضياته باختلاف الوقائع السائدة في البلدان الفقيرة، ولا سيما في منطقة الإسكوا. وهذه الثغرات تفسر إخفاق السياسات التقليدية باستمرار في تحقيق أهدافها المعلنة، أي تحقيق النمو الاقتصادي السريع، وتخفيف حدة الفقر، وتثبيت

ميزان المدفوعات. وعجز الإطار التقليدي عن المساهمة في الإسراع في تحقيق الرفاه للفقراء هو نقص كبير يشوب النهج السائد في الاقتصاد، ولا سيما في ظل وفرة الموارد المتاحة حالياً في الاقتصاد العالمي، والموارد التي يمكن توليدها من خلال تسريع النمو وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. ولذلك لم يعد النهج المعتمد صالحاً لتوجيه حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في معالجة المشاكل التي تطرحها إدارة طفرة الموارد.

وعلى ضوء الثغرات المشار إليها آنفاً، تستحق خيارات السياسات المرتكزة على الحقوق بحثاً معمقاً. فهذه السياسات تهدف إلى الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وربط تحقيقها بأهداف التنمية البشرية على نطاق أوسع<sup>(53)</sup>. وتشمل هذه السياسات بعض عناصر التوزيع المعمول بها في النظريات الكينزية للاقتصاد الكلي، وتستند إلى تقييم واضح لدور السياسة العامة، وترمي إلى تحقيق أهداف التنمية البشرية في أسرع وقت ممكن.

### 1- السياسة المالية العامة

يمكن أن تؤدي السياسة المالية العامة دوراً رئيسياً بتحويل الربح المحقق من التجارة والإنتاجية لصالح قطاعات استراتيجية غير موجهة إلى التصدير. وهذا يشمل تعزيز الروابط بين مختلف مجالات النشاط القائمة ودعم نشوء قطاعات اقتصادية جديدة تساعد في تعزيز المزايا التنافسية وتخفيف الاتجاه نحو الإفراط في الاعتماد على الصادرات التقليدية. ومن حيث المبدأ العام، ينبغي للسياسة المالية العامة أن تدعم الأهداف العامة للاقتصاد الكلي، ومنها تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتثبيت ميزان المدفوعات، وتخفيض التضخم، والتحكم بالدين العام المحلي، وإبقاء الضرائب عند مستويات محمولة، وترسيخ النمو الاقتصادي، وتحقيق تحسن كبير في معايير الرفاه في مختلف بلدان المنطقة.

وفي حالة البلدان الغنية بالنفط، يُستحسن أن تكون السياسة المالية العامة الأداة الرئيسية للتثبيت الاقتصادي في الأجل القصير، بما في ذلك تخفيف أثر المكاسب العابرة على الإنفاق العام في بيئة يسودها الكثير من عدم اليقين؛ وتعزيز المساواة في الدخل من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية وخلق فرص العمل. ومن الضروري أن تشمل هذه الاستراتيجية أيضاً توسيع البنية التحتية وتطويرها وإنشاء مرافق إنتاجية لا يملك القطاع الخاص القدرة ولا الاستعداد لإنجازها. وفي هذه البلدان، يجب أن تركز السياسة المالية العامة الموازنة للفقراء والمرتكزة على الحقوق على القطاع غير النفطي انطلاقاً من مبادئ توجيهية حكومية ذات هدف مباشر متوسط الأجل هو تخفيف حدة الفقر، وهدف غير مباشر هو تحسين الإنتاجية وتعزيز النمو. وهذا يسمح بالتمييز بين العنصر المتقلب نسبياً والعنصر الثابت نسبياً في المالية العامة ويساعد في تخفيف تقلب الإنفاق مع تقلب الدورات الاقتصادية. ومن الأهمية بمكان تخفيف حدة هذه التقلبات نظراً إلى ما تسببه من خلل في التشغيل ومناخ الاستثمار، وبالتالي الرفاه.

ولتحقيق هذه النتائج، قد يكون من المفيد إنشاء صندوق محلي لتثبيت أسعار النفط إضافة إلى الصندوق

---

(53) يجري التسليم حالياً على نطاق عالمي بضرورة جعل تخفيف حدة الفقر هدفاً رئيسياً في عملية التنمية. ولذلك من اللازم وضع استراتيجية إنمائية وطنية تهدف إلى تحقيق تنمية بشرية تتصف بالأمن والاستدامة والإنصاف والقدرة على تمكين معظم السكان. ولعل التعبير الأبرز عن الالتزام العالمي بتخفيف حدة الفقر هو إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المؤرخ 8 أيلول/سبتمبر 2000. والانشغال بالسياسات الموازنة للفقراء هو نتيجة للاستياء الشديد من النموذج الإنمائي المتبع، والذي اكتفى بالتركيز على تحقيق النمو في حالات كثيرة، فكانت النتيجة أن اقترنت عملية النمو بتعاظم الفوارق وضعف الآثار غير المباشرة للنمو على الفقراء أو حتى انعدامها. انظر: H.A. Pasha, "Pro-poor policies" (Regional Bureau for Asia and the Pacific, United Nations Development Programme (UNDP), 2002).

الخارجي (انظر الجزء 5 فيما يلي). ويمكن أن يعتمد هذا الصندوق على التقلبات المؤقتة في الربوع النفطية والعوائد والضرائب على شكل سندات للقطاعين العام والخاص، ويهدف إلى إعادة شراء الدين العام المحلي، وتأمين المساكن الشعبية التي يمكن تأجيرها بأسعار تجارية معقولة، وأن تكون له أهداف أخرى مثل الادخار بالعملة المحلية لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية<sup>(54)</sup>. ويمكن تداول هذه الأصول عندما تهبط أسعار النفط بهدف تسهيل تثبيت مالية القطاع العام في الأجل القصير. وفي المقابل، يمكن أن تكون هذه الأصول مصدراً للإيرادات في الأجل الطويل، يُستخدم للحد من استنفاد الإيرادات النفطية والتعويض عنه في البلدان التي تملك احتياطياً نفطياً محدوداً، أو أن تكون بمثابة إجراء احتياطي إزاء أي تغيرات تكنولوجية أو معاهدات دولية قد تؤدي إلى تخفيض مبيعات النفط في الاقتصاد العالمي. وهذا الإجراء بالغ الأهمية لأن الإيرادات الحكومية في بلدان مجلس التعاون الخليجي معرضة للتقلب الشديد مع تقلب أسعار النفط العالمية.

والواقع أن أسعار النفط معرضة للتقلب في الأجل القصير وللتقلب الشديد في الأجل المتوسط. ووفقاً لدراسة أجريت مؤخراً، ستواجه سوق النفط احتمال تغير الأسعار شهرياً بنسبة تفوق 8 في المائة في بعض الأحيان. ويعني ذلك بالأسعار الحالية، أن ثمة احتمال واحد على ستة أن يهبط سعر النفط الآن بمعدل دولارين للبرميل في أي شهر. ولا شك في أن تجربة الأعوام الماضية قد أظهرت أن الحركة الكبيرة السنوية في الأسعار يمكن أن تحدث إما صعوداً أو هبوطاً، إذ سجلت زيادة سنوية متوسطة 30 في المائة في الفترة 1995-1996، وتراجعاً بنسبة 36 في المائة في الفترة 1997-1998، وزيادة بأكثر من مرتين في الفترة 1999-2000. ويصعب التنبؤ بهذه التقلبات في الكثير من الأحيان لا بل يتعذر ذلك. ويؤدي تقلب أسعار النفط إلى تقلب مماثل في التدفقات المالية<sup>(55)</sup>.

وتتخذ التحديات منحى مختلفاً في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، منها بناء الثبات المالي في اقتصادات ذات مصادر دخل أكثر تنوعاً، ولو كانت تلك البلدان أقل غنى من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وإضافة إلى ذلك، تواجه البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً سلسلة من القيود تعزى إلى أربعة أسباب رئيسية هي: (أ) التقلب الذي يلزم أسعار النفط؛ (ب) التوتر الجيوسياسي؛ (ج) الاضطراب السياسي المحلي؛ (د) التقلب الشديد في تحويلات العمال. وهذه القيود تشبه القيود التي تواجهها بلدان أخرى فقيرة ومتوسطة الدخل في سياستها الاقتصادية<sup>(56)</sup>.

## 2- السياسة النقدية

من الضروري أن تكون السياسة المالية العامة حجر الأساس في أي استراتيجية حكومية، ولا سيما في ظل أسعار الصرف الثابتة في المنطقة. أما السياسة النقدية والسياسة المالية، فيمكن أن تؤدي دوراً هاماً في خطط التثبيت القصيرة الأجل الهادفة إلى وضع استراتيجية إنمائية للمنطقة تكون مؤازرة للفقراء ومركزة على الحقوق<sup>(57)</sup>.

ويُقصد بالسياسة النقدية الأنظمة التي تعتمد عليها الحكومة لضبط المعروض النقدي ومستوى أسعار

---

(54) للاطلاع على اقتراح مماثل انظر: S. Barnett and R. Ossowski, "Operational aspects of fiscal policy in oil-producing countries", IMF Working Paper WP/02/177 (2002), p. 1.

(55) المرجع نفسه، ص 14.

(56) جرى تناول هذه القضية في إطار السياسات المؤازرة للفقراء والمركزة على الحقوق. انظر: الإسكوا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2005-2006"، E/ESCWA/EAD/2006/2.

(57) تناول مسح العام الماضي المبادئ العامة لهذه السياسات، المرجع نفسه.

الفائدة(58). ونتيجة لذلك، تؤثر هذه السياسة على مستوى النشاط الاقتصادي، وتركيبية الإنتاج، وهيكلة التشغيل، وتوزيع الدخل، ووجهة التحويلات الاقتصادية. وللسياسة النقدية كذلك أثر في السياسة المالية العامة لأن مستوى أسعار الفائدة يؤثر على خدمة الدين العام المحلي، ومعدل الادخار، وسعر الصرف. ويتمثل دور سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات، وسعر الصرف الحقيقي، ومستوى تدفقات رأس المال الدولي ووجهتها، واستقرار النظام المالي المحلي، لأن البنك المركزي هو منظم المؤسسات المالية وآخر مصدر للإقراض. وعبر هذه القنوات، تؤثر السياسة النقدية على نتائج سياسات تثبيت قصيرة الأجل، وتؤثر على جوهر سياسة الدولة ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وبذلك، يمكن أن يكون للسياسة النقدية دور كبير في أي استراتيجية إنمائية تركز على الحقوق في منطقة الإسكوا.

وأهمية السياسة النقدية في الإنتاج والتشغيل ومعدل النمو الاقتصادي بغنى عن الإثبات، ولا ضرورة للتطرق إليها في هذا السياق. غير أن السياسة النقدية مهمة أيضاً لتأثيرها على تركيبية الإنتاج والتشغيل، ومستوى التحويلات الاقتصادية ووجهتها، وتوزيع الدخل والثروة، وأنماط تدخل الدولة في الاقتصاد. ومع أن هذه الآثار للسياسة النقدية لا تحظى بالاهتمام اللازم في الكثير من الأحيان، فهي عنصر أساسي لإجراء تحليل شامل لوضع المنطقة. وانطلاقاً من نظرية الاقتصاد الكلي التقليدية، تبرز السياسة النقدية آثار سياسة الاقتصاد الكلي في المجال الاجتماعي وفي توزيع الدخل، أي تبين مدى مؤازرة السياسة الاقتصادية للفقراء.

ومع أن جميع أشكال الضوابط على الطلب الكلي يمكن أن تكون فعالة على صعيد الاقتصاد الكلي، فيمكنها في الوقت ذاته أن تؤدي إلى زيادة أو تخفيض أنواع مختلفة من النفقات، وتحقيق مكاسب لفئات معينة في المجتمع أو إلحاق خسائر بها. وتختلف تركيبية الإنتاج والتشغيل، وتوزيع الدخل، وهيكلة التشغيل باختلاف السياسة النقدية التي تعتمدها الدولة. فانكماش الطلب بسبب ارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن يؤدي إلى البطالة، التي تتضح من خلال إنتاج العمال سلعاً تجارية في أسواق عالية التنافسية كما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حيث لا مجال لزيادة الأسعار في حال ارتفاع الكلفة. غير أن ذلك يمكن أن يحقق مكاسب عابرة لآخرين، ولا سيما أولئك الذي يعيشون من الفائدة. وفي المقابل، يمكن حدوث التحول نفسه في الطلب الكلي من خلال الانكماش المالي، وليس من خلال تقليص النفقات، وهو الإجراء الذي درجت على اقتراحه بعض المنظمات الدولية. وهذا الإجراء يهدف إلى زيادة الضرائب على أرباح رأس المال من غير زيادة في الإنفاق الحكومي. وهذه المكاسب والخسائر تختلف في كل حالة وفقاً لفئات الدخل. فالذين يعتمدون على الربوع يكونون الخاسرين في بادئ الأمر، يليهم المنتجون المحليون والأجانب للسلع الكمالية التي يستهلكها أصحاب الربوع. ويبقى من الضروري التعمق في بحث آثار تدابير السياسة النقدية على توزيع الدخل في سياق استراتيجية مؤازرة للفقراء لا تكفي بتوليد النمو والاستقرار العام بل تسعى إلى تثبيت المسار الإنمائي وتعزيزه في ظل طفرة الموارد.

### الإطار 3- تعريفان لسعر الصرف الحقيقي

من التعاريف العديدة لسعر الصرف الحقيقي، يستخدم تعريفان على نطاق واسع هما:

(أ) نسبة الأسعار المحلية للسلع القابلة للتبادل التجاري إلى السلع المحلية غير القابلة للتبادل التجاري. وفي هذا السياق، يُقصد بالسلع القابلة للتبادل التجاري جميع البضائع التي تستورد أو تصدر عبر الحدود، أما السلع غير القابلة للتبادل

(58) يعتمد هذا الجزء مع بعض التوسع على: C.P. Chandrasekhar, *Thematic Summary Report: Financial Liberalisation* (UNDP, Asia-Pacific Regional Programme on the Macroeconomics of Poverty Reduction, 2004); A. Chowdhury, "Poverty and the 'stabilisation trap' – Monetary policy", *Thematic Summary Report: Monetary Policy* (UNDP, Asia-Pacific Regional Programme on the Macroeconomics of Poverty Reduction, 2004); A. Saad-Filho, "Pro-poor monetary and anti-inflation policies: Developing alternatives to the new monetary policy consensus" (2004); and R. Roy and J. Weeks, "Making fiscal policy work for the poor" (UNDP, 2004).

التجاري فهي منتجات غير قابلة للتداول عبر الحدود الوطنية، إما لأسباب تتعلق بارتفاع كلفة نقلها في السوق العالمية أو لأسباب تتعلق بطبيعة السلع، ومن هذه السلع الأراضي والخدمات والبنى التحتية المنزلية غير القابلة للتداول أو السريعة الهلاك؛

(ب) المقارنة المطلقة بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية للسلع ذاتها، وهذا القياس يشمل إما السلع القابلة للتبادل التجاري أو السلع القابلة وغير القابلة للتبادل التجاري، فيقيس في المبدأ معادل القوة الشرائية.

يأخذ التعريف الأول في الحسبان السعر النسبي للسلع التجارية والسلع غير التجارية في بلد معين باعتباره مؤشراً للقدرة التنافسية في التجارة الخارجية. ويفترض أن أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري ستكون ذاتها في جميع الأسواق عندما تحول إلى سعر الصرف الإسمي في ظل قانون السعر الواحد. ووفقاً لهذا القانون، في حال عدم وجود تكاليف النقل وغيرها من تكاليف المعاملات، تتساوى أسعار السلع المتشابهة في الأسواق التنافسية لبلدين عندما تحسب هذه الأسعار بالعملة ذاتها. ويُفترض أن يتهاافت الباعة على السعر الأعلى والمشترون على السعر الأدنى في السوق. وفي سوق ذات كفاءة، يحدث الاتفاق على سعر واحد فوراً. ويرتبط هذا القانون بثلاثة شروط لازمة هي: (أ) انخفاض تكاليف النقل وغيرها من تكاليف المعاملات وغياب العوائق أمام التجارة؛ (ب) وجود أسواق تنافسية للسلع والخدمات في البلدين؛ (ج) الاقتصار على السلع القابلة للتبادل التجاري لأن السلع غير القابلة للتبادل التجاري مثل الخدمات المحلية والمنازل لا يمكن تبادلها بين البلدان. وتحسب هذه الصيغة لسعر الصرف الحقيقي وفقاً للمعادلة (1) التالية:

$$RER = \frac{P_t}{P_n} = e \frac{P^*_t}{P_n} \quad (1)$$

يرمز  $P_t$  و  $P^*_t$  إلى السعر المحلي والسعر الدولي، ويشير الرمز  $P_n$  إلى سعر السلع غير التجارية، والحرف  $e$  إلى سعر الصرف الإسمي. وفي هذا التعريف يمثل انخفاض سعر الصرف الحقيقي ارتفاعاً في قيمة العملة المحلية.

ويرتكز الخيار الثاني على تعريف معادل القوة الشرائية، وهو تقدير نسبة مؤشر الأسعار في بلد ما إلى مؤشر الأسعار في البلدان الشريكة في التجارة، مضروبة بسعر الصرف الإسمي. ويستخدم في الحساب عادة مؤشر أسعار الاستهلاك أو مؤشر أسعار الإنتاج في بلد معين والبلدان الشريكة في التجارة. وإذا استُخدم مؤشر أسعار الاستهلاك، تكون الحصيصة قياس معادل القوة الشرائية، إذ تشمل السلع غير التجارية. أما إذا استخدم مؤشر بيع الجملة، فيستثنى من القياس النقل وبعض الخدمات الأخرى، ويكون بمثابة مقارنة للسلع التجارية. وأياً يكن المؤشر المستخدم، يعتبر هذا التعريف قياساً نسبياً إذ يركز على مؤشرات مركبة. ومن الناحية الحسابية يمثل هذا التعريف بالمعادلة (2) التالية:

$$RER = e \frac{P_f}{P} \quad (2)$$

إذا كان مؤشر أسعار البلدان الشريكة في التجارة وارداً في الجزء الأعلى من الكسر الذي تتضمنه المعادلة، يعني هبوط سعر الصرف الحقيقي ارتفاعاً حقيقياً في قيمة العملة. وهناك شروط لرصد معادل القوة الشرائية بدقة من خلال قياس سعر الصرف الحقيقي بنسبة السلع القابلة للتبادل التجاري إلى السلع غير القابلة للتبادل التجاري. وبما أن سعر الصرف الإسمي يقع في الجهة اليمنى من المعادلة في التعريفين، فإذا بقيت نسبة الأسعار في كل قياس بدون تغيير نسبة إلى سعر الصرف الإسمي، وهذا احتمال وارد بما أن السعيرين نسبين، يتحرك سعرا الصرف الحقيقيين في الاتجاه ذاته. وإذا اتخذ أحدهما نسبة سعري الصرف الحقيقيين، فيهبط سعر الصرف الإسمي، وكذلك مؤشر الأسعار المحلية للسلع التجارية، لأن هذه الأسعار تظهر في التعريفين. ونتيجة لذلك، تكون نسبة سعر الصرف الحقيقي ثابتة إذا كان مؤشر أسعار السلع المحلية غير التجارية ومؤشر أسعار السلع الأجنبية غير التجارية يتحركان في الاتجاه ذاته.

### 3- السياسة المالية

السياسة المالية هي فرع من السياسة النقدية، ويمكن أن تؤثر على الفقر بطريقتين رئيسيتين هما: (أ) طريقة مباشرة من خلال أثرها في النشاط الإنتاجي، وبالتالي توليد الدخل وفرص العمل، وتوزيع الدخل والأصول؛ (ب) طريقة غير مباشرة من خلال أثرها في السياسة المالية العامة والسياسة النقدية للحكومة،

ولهايتين السياسيتين أثر في زيادة فرص العمل والإنتاج، وفي القطاع الاجتماعي، وفي الإنفاق العام الذي يسهم في تخفيف حدة الفقر.

وتركز دراسة دور السياسة المالية في التنمية عادة على قدرة هذه السياسة على تعبئة الموارد، وزيادة الموارد المتاحة عبر الزمن، ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وغيره من القيود على النمو<sup>(59)</sup>. وفي هذا الإطار، إذا تُرك القطاع المالي من غير ضوابط، تكون إشارات السوق المالية في ظل نظام مالي يركز على السوق، هي التي تحدد وجهة تخصيص الموارد، وبالتالي الطلب على المدخرات وتوزيعها بواسطة المؤسسات المالية<sup>(60)</sup>. وهذا النهج، الذي قد يكون ملائماً للبلدان المتقدمة أو غير ملائم، لا شك في أنه يسبب صعوبات للبلدان النامية. وهذه الصعوبات تنجم عن توزيع المدخرات والاستثمارات وفقاً لمصالح القطاع الخاص وليس للعوائد الاجتماعية، وذلك في ظل عدم كفاية الاستثمار في البنية التحتية، حيث تكثُر المشاريع الضخمة التي تتسم بتأخر الإنجاز، وارتفاع نسبة المخاطر، وتدني معدل الأرباح. ونظراً إلى هذه العوامل الخارجية المرتبطة بهذه القطاعات، يمكن أن تؤدي قلة الاستثمار في البنية التحتية إلى تقييد إمكانات النمو المتواصل الطويل الأجل. وهذا يؤدي بدوره إلى تعزيز اتجاه السوق المالية نحو توجيه الائتمانات لصالح قطاعات غير أساسية (مثل المضاربة بالعقارات)، وقطاعات تتطلب كثافة في الاستيراد وتدر أرباحاً عالية، أو حصر الأموال في قبضة عدد من الجهات الكبيرة الفاعلة أو المراكز المتطورة في النشاط الاقتصادي. وهذا يسبب مزيداً من الخلل في توزيع الدخل، ويقوض مسيرة التخفيف من حدة الفقر.

والآثار المباشرة التي تحدثها السياسات المالية في النمو والتشغيل والفقر يمكن تحقيقها بطرق مختلفة، منها تكاليف الحصول على الائتمانات وشروط الحصول عليها، ومستوى الاستثمار الخاص ونوعه، وكلفة تمويل العجز في القطاع العام. وإذا كان الاقتصاد يضم أسواقاً مجزأة، فيتوقع وجود تدرج في مستوى العائدات. فرووس الأموال الكبيرة التي تتمتع بإمكانية دخول مجالات تأتي بعائدات كبيرة قد لا ترغب في دخول المجالات التي تحقق عائدات أقل، بينما قد لا تتمكن رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة من الاستثمار في ظل صعوبة الحصول على الائتمانات. وفي هذه الحالة، قد لا تحظى بعض الأسواق بالقدر الكافي من الاستثمارات الخاصة. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي كلفة الائتمانات إلى تشويه النمو بالتأثير على خيار المنتجات والتكنولوجيات بطريقة تؤثر على مرونة التشغيل في الإنتاج. ويمكن أن تؤثر السياسات المالية سلباً على تخفيف حدة الفقر إذا ما أخفقت في تأمين الائتمانات الكافية لصالح القطاعات المحرومة، مثل الزراعة، والمشاريع الصغيرة الحجم في المدن، والأنشطة غير الزراعية في الأرياف، التي هي مصادر حيوية لتوليد فرص العمل.

وعلى ضوء هذه القيود المالية، يمكن أن تؤدي سياسات التحرير المالي المتفق عليها إلى زيادة النمو والعمق المالي وتعزيز دور العملاء الماليين في الاقتصاد (انظر الجزء 2 السابق). ومع أن بعض التطورات تأتي لصالح النمو، فهي قد تضعفه أيضاً. ومن الأمثلة على ذلك الاتجاه الذي يجبر الدولة على اعتماد سياسة نقدية انكماشية بهدف إرضاء العملاء الماليين وتلبية المصالح المالية. وهذه السياسات تعارض عادة الإنفاق الذي تجريه الدولة في العجز، وذلك لأسباب عديدة منها:

(59) يركز هذا الجزء على: C.P. Chandrasekhar, *Thematic Summary Report: Financial Liberalisation* (UNDP, Asia-Pacific Regional Programme on the Macroeconomics of Poverty Reduction, 2004).

(60) انظر: See S. Aybar and C. Lapavitsas, "Financial system design and the post-Washington consensus", in *Development Policy in the Twenty-first Century: Beyond the post-Washington consensus*, B. Fine, C. Lapavitsas and J. Pincus, eds. (London: Routledge, 2001); A. Demiguc-Kunt and R. Levine, "Bank-based and market-based financial systems: Cross-country comparisons", *Policy Research Working Paper 2143* (the World Bank, Development Research Group, July 1999); R. Levine, "Financial development and economic growth: views and agenda", *Journal of Economic Literature*, vol. 35, No. 2 (June 1997), pp. 688-726; J. Zysman, *Governments, Markets and Growth: Financial systems and the politics of industrial change* (Oxford: Martin Robertson, 1983).

(أ) يؤدي التمويل بالعجز إلى تراكم السيولة، وبالتالي ينذر باحتمال التضخم؛

(ب) بما أن الإنفاق الحكومي مستقل بطبيعته، فاستخدام الدين لتمويل هذا الإنفاق يدخل إلى السوق المالية طرفاً محايداً لا يتحرك بدافع الربح بينما تزيد أنشطته من صعوبة التنبؤ بفوارق سعر الفائدة التي تحدد الربح المالي؛

(ج) إذا أدى الإنفاق بالعجز إلى تراكم كبير في ديون الدولة وتزايد أعباء الفائدة، فيمكن للدولة التدخل في الأسواق المالية لتخفيض أسعار الفائدة أو إعادة هيكلة كتلة الدين العام، مع احتمال حدوث بعض الآثار السلبية في العائدات المالية.

ويؤدي التحرير المالي إلى زيادة هشاشة القطاع المالي واحتمالات الإفلاس. وتظهر التجارب أن هذا التحرير يجعل الأسواق المالية أكثر عرضة للأزمات الكبيرة. وقد كان للأزمة المالية التي حدثت في جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات أثر حاد في كوريا الجنوبية التي انتهجت نهج التحرير المالي بينما كان أثرها أخف حدة في تايوان حيث خضع نهج التحرير المالي لبعض الضوابط. وتختلف نتائج التحرير المالي بيئة انكماشية كما تحدث آثاراً سلبية على تخفيف حدة الفقر. وهذا يعني أن تحرير القطاع المالي المحلي وتسهيل تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود لا يشكلان بالضرورة الخيار الأمثل للبلدان التي تعاني من مشاكل كبيرة مثل الفقر، واتساع الفوارق في توزيع الدخل، وقلة التنويع الاقتصادي، كما هي الحال في بعض بلدان الإسكوا.

ولإنفاذ سياسات نقدية ومالية مؤازرة للفقراء، يُستحسن أن تختار الحكومات في المنطقة الإطار المؤسسي والهيكل التنظيمي المناسبين للقطاع المالي. ومن أسس هذا الإطار في البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل اعتماد سياسات تهدف إلى تسهيل الائتمانات المصرفية لصالح قطاعات مختارة مثل الزراعة والصناعات الصغيرة التي تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة. ومن التدخلات المالية الناجحة التي اعتمدها عدد من البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل إنشاء مصارف إنمائية تتولى منح ائتمانات مدعومة أو بفائدة مخفضة لمنشآت صناعية مختارة ولقطاعات اقتصادية ذات أولوية. والدافع إلى إنشاء مؤسسات مالية من هذا القبيل هو التعويض عن عدم رغبة العملاء الماليين من القطاع الخاص في منح ائتمانات معينة لبعض أنواع الزبائن خوفاً من احتمال عدم القدرة على التسديد الذي يصل إلى حد تتعذر تغطيته بالعائدات المحققة. وفي حالات أخرى، يمتنع العملاء المليون عن منح هذه الائتمانات لأنهم غير مستعدين لتحمل بعض أنواع المخاطر أو لأن العائدات التي يتوقع أن يحصل عليها العملاء المليون من الاستثمار تكون أقل بكثير من العائدات الاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، تساعد مصارف التنمية الصناعية في التعامل مع واقع الصناعيين المحليين الذين قلما يملكون رأس المال الكافي للاستثمار في الصناعات التي تتطلب كثافة في رأس المال وتتسم بوفورات الحجم<sup>(61)</sup>. كما إن مصارف التنمية الزراعية يمكن أن تقدم ائتمانات مدعومة للقطاع الزراعي، ولا سيما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يستفيد منها خصوصاً صغار المزارعين الذين لا يملكون الموارد التي تمكنهم من القيام باستثمارات هم بحاجة إليها. ونظراً إلى وضع هؤلاء المزارعين الذي لا يفي بشروط الجدارة الائتمانية، لا تشملهم عادة المصارف التجارية وإجراءات الإقراض النظامية، فيلجأون إلى مصادر غير نظامية، مثل مقرضي الأموال ومالكي الأراضي والتجار، ويفترضون بأسعار فائدة تفوق تلك التي تفرضها المصارف التجارية. ويمكن أن تكون للائتمانات الموجهة آثار إيجابية. فخلافاً للدعم، تساعد هذه الائتمانات

(61) كانت هذه حالة البرازيل وتشيلي في الماضي.

في تخفيض الطلب على الإيرادات الحكومية، مما يجعل الائتمان الموجه خياراً جيداً للبلدان الفقيرة التي تواجه مشاكل مزمنة في الميزانية.

وتتطلب الاستراتيجية الإنمائية المرتكزة على الحقوق حوافز للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، ولا سيما في قطاع الصادرات غير التقليدية وقطاع الإسكان العام، وذلك بهدف سد النقص في الاستثمار في البنية التحتية. ومع أن هذه الحاجات تبدو أكثر إلحاحاً في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً منها في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فيجب أن تحظى بالاهتمام الكافي في مختلف بلدان الإسكوا بغية تحقيق النمو المتوازن وتنشيط الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل. ويمكن أن يكون للاستثمار في مشاريع البنية التحتية أثر هام في تركيبة النمو ووجهة العملية الإنمائية. ومن المنطلق ذاته، يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مصدر دعم أساسي لا يمكن أن تستمر بدونه مشاريع الاستثمار. وقد لا تعطي جميع مشاريع الاستثمار الربحية ذاتها، إلا أن تنسيق الاستثمار يمكن أن يحسن أداء القروض ويسهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة. والائتمانات الموجهة وأسعار الفائدة التفضيلية هي من الأدوات الهامة في أي مسار إنمائي تقوده أو تشرف عليه الدولة، ولا سيما إذا كان هذا المسار مؤازراً للفقراء. وحتى ولو كانت السياسات المالية لا تساعد مباشرة على زيادة معدلات الادخار وضمان استخدام المدخرات المفترض توفرها في الاستثمار، فيمكن استخدام هذه السياسات للتأثير على نمط الاستثمار.

#### 4- ميزان المدفوعات وسياسة سعر الصرف

لا ينبغي أن تؤدي أسعار الفائدة دوراً رئيسياً في ضمان توازن ميزان المدفوعات. فالبرنامج الإنمائي المرتكز على الحقوق يتطلب استراتيجية محددة لميزان المدفوعات تشمل سياسات لتعزيز الصادرات، والتميز في الواردات، وتنظيم تدفقات رأس المال، بما في ذلك فرض الضوابط على رأس المال (انظر الإطار 4)، وتحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الخارجية. فالعوامل المؤثرة على هذه التدفقات تبلغ من الدقة حداً لا يمكن معه معالجتها بمجرد التحكم بأسعار الفائدة.

ومن أهم جوانب استراتيجية ميزان المدفوعات المؤازرة للفقراء فرض الضوابط على تدفقات رأس المال، إي من الصعب تنفيذ استراتيجية إنمائية مرتكزة على الحقوق مع إبقاء حساب رأس المال متحرراً من أي ضوابط في ميزان المدفوعات. فالضوابط على رأس المال يمكن أن تساعد في استقرار ميزان المدفوعات، وأن تسمح في الوقت ذاته باستخدام أسعار الفائدة لتحقيق الأهداف الإنمائية. وفي التحرير التام لحساب رأس المال من أي قيود تقويض للاستقرار لأسباب عديدة (انظر الإطار 5).

#### الإطار 4- الضوابط على رأس المال: الحل أم المشكلة؟

الضوابط على رأس المال هي أدوات في السياسة العامة تستخدم لتقييد حركة رأس المال الوارد والخارج. وكان فرض هذه الضوابط إجراء سارياً في مختلف أنحاء العالم حتى زمن ليس ببعيد، حيث كانت قلة من البلدان فقط تسمح بحرية حركة رأس المال، ورفع القيود عن تحويل العملات والتعامل بالعملات الأجنبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. والواقع أن بلداناً صناعية، مثل أسبانيا وألمانيا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج واليونان، بقيت تفرض ضوابط على سعر الصرف حتى الثمانينات. أما في البرتغال وأيرلندا فلم ترفع الضوابط قبل مطلع التسعينات. وبينما يُرجح أن قلة من البلدان لا تزال تفرض الضوابط على العملات، فهي تشكل الاستثناء وليس القاعدة.

ولم يُسمح بتحويل العملات إلا مؤخراً في حساب رأس المال. ويرى بعض المحللين أن اعتماد هذا الاتفاق يسمح بتمويل عمليات التجارة الجارية والاستثمار المباشر، غير أن البلدان تعرض نفسها بذلك لآثار حرية حركة تدفق الأموال



الواردة والخارجة التي يتحكم بها أجانِب ومحلّيون. وبذلك تكون قد سلمت بأن تزايد المخاطر المرتبطة بالمضاربة بالعملة، وشدة تقلب أسعار الصرف، وضخامة حجم رأس المال المتدفق وتقلب حركته، جميعها عوامل تعزى إلى توسع الاقتصاد العالمي وما يسمى بظاهرة العولمة. وحالياً استعاضت بلدان كثيرة عن الضوابط على العملات بضوابط على رأس المال تفرضها للحد من المضاربة وتدفقات رأس المال القصيرة الأجل (الأموال الساخنة).

وهناك نوعان من ضوابط رأس المال هما: (أ) الضوابط الإدارية أو المباشرة؛ (ب) وضوابط السوق أو الضوابط غير المباشرة.

ويمكن أن تؤدي الضوابط على تدفقات رأس المال دوراً هاماً في تثبيت ميزان المدفوعات من غير اللجوء إلى فرض قيود على أسعار الفائدة. كما يمكن استخدام هذه الضوابط لمعالجة هروب رأس المال والتخفيف من الضغط الانحداري على العملات، والحد من الأموال الساخنة التي تهدد بتقويض استقرار أسعار الصرف واستنفاد الاحتياطي من العملات الأجنبية. وبما أن سلوك حساب رأس المال في بلدان الإسكوا يخضع للدورة الاقتصادية ويتعرض لتقلب حاد، يمكن أن يكون فرض هذه الضوابط أداة فعالة لصانعي السياسات في هذه البلدان.

انظر: H.D. Gibson and T. Euclid, "Testing a flow model of capital flight in five European countries", *Manchester School of Economics and Social Studies*, vol. 61, No. 2 (June 1993), pp. 144-166; and A. Ariyoshi et al., "Capital controls: country experiences with their use and liberalization", *Occasional Paper 190* (IMF, 2000), which is available at: [www.imf.org/external/pubs/ft/op/op190/index.htm](http://www.imf.org/external/pubs/ft/op/op190/index.htm).

#### الإطار 5- ما هي أضرار تحرير حساب رأس المال من أي قيود؟

يعتبر تحرير تدفقات رأس المال ورفع الضوابط عن حساب رأس المال إجراء غير مناسب للاقتصادات النامية، ومنها اقتصادات منطقة الإسكوا، ولا سيما في إطار استراتيجية إنمائية مرتكزة على الحقوق وموازرة للفقراء. كما إن هذا الإجراء يقوض الاستقرار، في معظم الأحيان، لستة أسباب:

(أ) يفسح المجال أمام المضاربة بأموال تستخدم في معظم الأحيان لتمويل الاستهلاك وليس لتمويل الاستثمار، كما يؤدي إلى تراكم الدين الخارجي، ولا سيما في المصارف الخاصة، ويسهل هروب رأس المال، ويعرّض البلدان للتأثر بالأزمات التي تصيب ميزان المدفوعات نتيجة لتدفقات رأس المال القصيرة الأجل (الأموال الساخنة)؛

(ب) يطرح تطبيق سياسة نقدية مستقلة تحدياً، ففي ظل نظام يسمح بحرية تدفق رأس المال، يستحيل تخفيض أسعار الفائدة إلى ما دون المستويات المناسبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛

(ج) نظراً إلى أن الاستثمار المباشر وتدفق الموارد لصالح تعزيز النمو وتخفيف حدة الفقر هما من مطالب الدولة، يمكن أن يتضارب ذلك مع المصالح القصيرة الأجل للقطاع المالي المحلي الخاص؛

#### الإطار 5 (تابع)

(د) يمكن أن يعطل الاستثمار المحلي الخاص في مجالات يحتمل أن تدر أرباحاً، وفي الوقت ذاته لا تخضع لتوجه الدولة، ولا تلبي الحاجات الاجتماعية، وذلك إذا كانت تدفقات رأس المال قصيرة الأجل؛

(•) يقدم حافزاً للتهرب الضريبي، وخصوصاً إذا كانت معدلات الضريبة المحلية أعلى من المعدلات المعمول بها في الخارج، مما يشجع الهروب إلى ما يسمى "الملاجئ الضريبية"، وهذا بدوره يقلص الأموال المتاحة لتمويل البرامج الموازنة للفقراء؛

(و) يزيد بلا شك من صعوبة إدارة سعر الصرف، ولا سيما في البلدان التي تعتمد على المساعدات، وتتفاقم هذه الصعوبة إذا كانت الأسواق المالية غير متطورة كفاية كما هي حال البلدان الفقيرة في المنطقة.

## 5- صناديق النفط

عمدت بلدان عديدة مؤخراً من منطقة الإسكوا ومناطق أخرى إلى إنشاء صناديق للمدخرات النفطية وصناديق لتثبيت أسعار النفط بالعملة الأجنبية (انظر جدول المرفق 6).

فصناديق تثبيت أسعار النفط يمكن أن تحقق فائدة كبيرة لأسباب عديدة. فهي تحصن ميزان المدفوعات في البلدان المصدرة للنفط ضد تقلبات سوق النفط، مما يشكل وقاية من أعراض الداء الهولندي (انظر الإطار 2-ب). وإضافة إلى ذلك، تعمل صناديق تثبيت أسعار النفط على أساس افتراض استمرار الدخل عند مستوى معين، باعتماد سعر أساس تقديري للنفط، وادخار المبالغ الفائضة عن هذا السعر. وعندما يهبط سعر النفط إلى ما دون السعر الأساس يمكن أن تساعد الأموال المسحوبة من الصناديق في تسهيل الاستهلاك والاستثمار.

أما صناديق المدخرات النفطية، فيمكن أن تؤمن مصدراً بديلاً للدخل في حال استنفاد الاحتياطي النفطي في البلد أو تراجع المزايا النسبية في الأجلين المتوسط والطويل بفعل التغيرات التكنولوجية وغيرها من التغيرات التي تصيب الاقتصاد العالمي.

وفي معظم الحالات، تركز صناديق النفط على افتراضات متحفظة بشأن أسعار النفط<sup>(62)</sup>. ففي عام 2005، مثلاً، ارتكز صندوق قطر على افتراض أن سعر البرميل الواحد هو 19 دولاراً. أما المملكة العربية السعودية، فلم تنشئ صندوقاً لهذا الغرض، بل ارتكزت في وضع الميزانيات على افتراضات متحفظة قدر على أساسها سعر البرميل الواحد بمبلغ 25 دولاراً، مما يسمح بادخار الفارق. والواقع أن هذا الإجراء في المملكة العربية السعودية، أدى إلى تراكم أصول بقيمة 100 مليار دولار<sup>(63)</sup>. وفي عام 2005، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تراكم سريع للأصول في هذه الصناديق وأدى انخفاض هذه الأسعار إلى سحب مبالغ منها.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذين النوعين من الصناديق كانا موضع انتقادات من الناحيتين المفاهيمية والعملية. ومن هذه الانتقادات<sup>(64)</sup>: (أ) اعتبار قرار تحديد السعر الأساس واقتراح الإيرادات النفطية التي ينبغي أن توضع جانباً في الأصل قراراً عشوائياً؛ (ب) عدم قدرة هذه الصناديق على الحلول محل سياسة مالية مسؤولة، نظراً إلى أن الحكومات يمكن أن تستنفد الدخل المستقبلي بالاقتراض مثلاً، مما يجرّد هذه الصناديق من الفائدة أو يؤدي بها إلى نتائج غير النتائج المنشودة منها؛ (ج) عدم فعالية الصناديق الاستثمارية ما لم تخضع لقواعد واضحة وشفافة ولتدقيق مستقل لحمايتها من التلاعب في الأجل الطويل.

وهذه الصناديق، على الرغم من النقص الذي يشوبها بنوعيتها، يمكن أن تكون ذات أهمية بالغة للاستراتيجيات الاقتصادية المرتكزة على الحقوق، لأنها تسهم في تثبيت ميزان المدفوعات في الأجل القصير وتؤمن في الوقت ذاته مصادر دخل بديلة في الأجل الطويل للبلدان الغنية بالنفط. وفي ظروف الطفرة النفطية الراهنة، تجري تغذية هذه الصناديق بسرعة في منطقة الإسكوا، مما يسهم في تسهيل استيعاب ارتفاع أسعار النفط في بلدان عديدة.

(62) انظر: IMF, *Oil Market Developments and Issues* (March 2005), pp. 47-8; and N. Shaxson, "New approaches to volatility: dealing with the 'resource curse' in sub-Saharan Africa", *International Affairs*, vol. 81, No. 2 (March 2005), pp. 311-324.

(63) The World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – financial markets in a new age of oil* (2006), pp. 24 and 32.

(64) انظر: M. Al-Moneef, op. cit., p. 33.

### جيم- ملاحظات ختامية

فيما يلي ملخص لأدوات السياسة العامة المتاحة لصناعي سياسات الاقتصاد الكلي في منطقة الإسكوا في ظل الطفرة النفطية:

(أ) تبقى التنمية تحدياً هاماً في منطقة الإسكوا، إزاء ارتفاع معدلات البطالة في بعض البلدان، ولا سيما بين الشباب؛ واتساع الفجوة بين الجنسين؛ واستمرار حالات الفقر والفوارق في الدخل؛ والأهم من ذلك تزايد الإقصاء السياسي والاجتماعي. ويبقى خلق فرص العمل وسيلة رئيسية لتجاوز هذه العوائق، ولذلك يجب أن تتعامل الدولة مع هذا الهدف بانتهاج نهج استراتيجي طويل الأجل يركز على معايير الكفاءة الاجتماعية، عوضاً عن النهج الذي يخضع لاعتبارات الأسعار والأرباح القصيرة الأجل؛

(ب) يمثل اعتماد السياسات المرتكزة على الحقوق خطوة صحيحة نحو إنجاز المهام المعروضة آنفاً<sup>(65)</sup>، ويجب أن تكون السياسات الاقتصادية تحديداً في صلب سياسات الاقتصاد الكلي، ويعطى الاستثمار الاجتماعي الأولوية في عملية التنمية، وبالتالي لا تكون المكاسب المحققة على الرفاه مجرد نتيجة ثانوية لتقييد الميزانيات الحكومية عملاً بنصائح المؤسسات المالية الدولية؛

(ج) يعتبر التكامل الإقليمي السياق الأفضل لتحقيق التنمية. فتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما السياسات المالية والنقدية والضريبية وسياسات سعر الصرف على الصعيد الإقليمي، يشجع الاستثمار المحلي المادي الطويل الأجل (المصانع والمعدات)، بدلاً من الاستثمار المالي. وفي هذا السياق، لا بد من التشديد على استراتيجية سليمة لتطوير التصنيع، وعلى دور الاستثمار العام بصفته درعاً واقعياً في حالات عدم اليقين وعدم الاستقرار؛

(د) يشكل اعتماد السياسات الصناعية الفاعلة وتطوير قطاع الصناعة التحويلية المحلي، ولا سيما الأنشطة التي تعتمد على كثافة الأيدي العاملة، موضوعاً ذا أولوية للبلدان الفقيرة في المنطقة. وفي ظل هذه الاستراتيجية، يكون الإنفاق العام على الصحة والتعليم، والاستثمار العام مدعوماً بسياسة مالية فاعلة تركز على تشجيع خطط الائتمان، من الأدوات المناسبة على صعيد الاقتصاد الكلي التي يستعاض بها عن النهج التقليدي الذي يكتفي بالاعتماد على الاستثمار الخاص وأسعار الفائدة؛

(•) تستطيع الحكومات أن تستفيد من فرض ضوابط انتقائية ونسبية على رأس المال للحد من المضاربة في حركة رأس المال. ويُستحسن أن تتجنب تحرير حسابات رأس المال من أي قيود، لأن ذلك يمكن أن يلحق أضراراً بالاقتصاد بطرق عديدة، منها حركة المضاربة برأس المال، وصعوبة الحفاظ على استقلالية السياسة النقدية، وتشجيع التهرب من الضريبة، وصعوبة التحكم بسعر الصرف بالطرق المناسبة؛

(و) يمكن أن تكون صناديق النفط، ومنها الصناديق التي أنشأتها بلدان عديدة أعضاء في الإسكوا، ذات فائدة كبيرة، إذ تساعد في تجنب أثر تدفقات رأس المال المفاجئة التي يمكن أن يكون لها مفعول تضخمي، بينما تؤمن هذه الصناديق في الوقت ذاته مصدراً بديلاً للدخل للفتترات العصيبة التي تمر بها سوق النفط. كما

(65) تناول مسح العام الماضي السياسات المرتكزة على الحقوق بالتفصيل. انظر: الإسكوا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، 2005-2006"، E/ESCWA/EAD/2006/2.

يمكن توزيع الأموال الفائضة داخل المنطقة لتخفيف حدة النتائج السلبية المتسربة إلى البلدان المتجاورة في ظل الشواغل الأمنية.

وفي استراتيجية إنمائية مرتكزة على الحقوق، يُستحسن أن تؤدي الدولة دوراً في تنسيق الاستثمار وتستخدم السياسة النقدية والنظام المالي لتوجيه الاستثمارات لصالح القطاعات والتكنولوجيات التي تعتبر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وبهدف التأثير على تخصيص الاستثمارات وكلفتها، ودعم تخفيف حدة الفقر، وإعادة توزيع المداخل والأصول، من الضروري أن تعتمد الحكومات أنظمة وسياسات مالية أكثر دقة وأكثر فعالية في تعبئة الموارد وتخصيصها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

## رابعاً- الاستراتيجيات الاقتصادية في ظل طفرة الموارد

يتناول المسح في هذا الفصل بتحليل موجز موضوعي الداء الهولندي ولعنة الموارد. ويبدأ التحليل باستعراض بعض الدراسات التجريبية المعروفة في الأدبيات الموضوعة عن لعنة الموارد. ويشير إلى أن الآثار الحادة القصيرة والطويلة الأجل الناجمة عن أي هبوط أو ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع الأساسية، وخصوصاً النفط، تتوقف على السياسات المتبعة. ولذلك يستند هذا الفصل إلى إطار معروف يفترض وجود قطاعين منفصلين، هما القطاع التجاري (النفطي) والقطاع غير التجاري (غير النفطي) بهدف تحليل الأثر الذي يحدثه التدفق المفاجئ والكبير في الإيرادات النفطية على سعر الصرف الحقيقي والإنتاج. ويتناول هذا الفصل أيضاً خيارات إدارة سعر الصرف وغيره من قضايا الاقتصاد الكلي التي كثيراً ما تطرأ في فترات طفرة النفطية. والهدف من هذا الفصل هو اقتراح بدائل يمكن أن يستعين بها صانعو السياسات في منطقة الإسكوا لمعالجة هذه الصعوبات وتجنب الآثار القصيرة والطويلة الأجل التي كثيراً ما تشغل الأكاديميين وصانعي السياسات.

### ألف- الدليل على لعنة الموارد

يتضح من استعراض سريع للأدبيات أن التحاليل التقليدية للعنة الموارد لا تركز على بيانات ثابتة تدل على العلاقة بين وفرة الموارد وضعف النمو. وقد تضمنت هذه الأدبيات تفسيرات ثابتة وحازمة لافتراض وجود علاقة سببية بين توفر الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي. وإزاء تفاوت مستويات الأداء الاقتصادي بين مختلف البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد، يُنظر إلى ثروة الاحتياطي من النفط وغيره من المعادن من وجهات نظر مختلفة. فبينما يرى بعض المحللين في هذه الثروة نعمة، يرى فيها آخرون لعنة (انظر الإطار 6).

#### الإطار 6- أدلة تجريبية على لعنة الموارد

- أكد نانكاني (1979) أن الاقتصادات التي تملك ثروة معدنية تسجل أداء ضعيفاً في القطاع الزراعي، وتنوع الصادرات، واستقرار الإيرادات، كما إن أداءها ضعيف في معالجة التضخم، وفي الادخار، وتثاني التكنولوجيا والأجر، وتعاني من البطالة والدين الخارجي، وذلك مقارنة بالاقتصادات التي لا تملك ثروة.
- أورد ويلر (1984) أن البلدان الغنية بالمعادن في أفريقيا جنوب الصحراء سجلت نمواً بطيئاً نسبياً في السبعينات.
- أكد جلب وآخرون (1988) أن الاقتصادات التي تملك ثروة معدنية شهدت تدهوراً في نسبة الإنتاج إلى رأس المال كان أكثر حدة من التدهور الذي شهدته الاقتصادات التي لا تملك ثروة معدنية.
- تناول ديفيس (1995) وضع البلدان التي كانت تنصدر ترتيب البلدان النامية من حيث الثروة المعدنية بين عامي 1970 (قبل طفرة النفطية الأولى) و1991 (بعد انتهاء طفرة المعدنية في السبعينات) وفقاً لمؤشر معدل للاعتماد على الثروة المعدنية. وخلافاً للرأي المتشائم السائد، رأى أن 22 اقتصاداً من أصل 43 اقتصاداً يملك ثروة معدنية، قد سجل أداء جيداً نسبياً، مما حمل المؤلف على الاستنتاج أن استغلال الموارد المعدنية لم يلحق أثراً ضاراً بالتنمية الطويلة الأجل، وبالتالي ليست لعنة الموارد بظاهرة عامة.
- تناول ساكس و وورنر (2000) تجارب النمو في عدد كبير من البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد في الفترة 1970-1990، ورأى أن وفرة الموارد تتناسب تناسباً عكسياً مع النمو.

### الإطار 6 (تابع)

- رأى أوتي (2001) أن سرعة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تفتقر إلى الموارد فاقت سرعة نموه في البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد في الفترة 1960-1990.
- تناول نيومير (2004) نمو الدخل "الفعلي" (نمو الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه استهلاك رأس المال الطبيعي والمنتج) ورأى أنه يتناسب تناسباً عكسياً مع وفرة الموارد.

المصدر: G. Nankani, "Development problems of mineral-exporting countries", *World Bank Staff Working Paper No. 354* (1979); D. Wheeler, "Sources of stagnation in sub-Saharan Africa", *World Development*, vol. 12, No. 1 (Pergamon Press, January 1984), pp. 1-23; A.H. Gelb and associates, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* (Oxford University Press, 1988); G.A. Davis, "Learning to love the Dutch Disease: evidence from the mineral economies", *World Development*, vol. 23, No. 10 (Pergamon Press, 1995), pp. 1775-1779; J.D. Sachs and A.M. Warner, "Natural resource abundance and economic growth", in *Leading Issues in Economic Development* (2000); R.M. Auty, *Resource Abundance and Economic Development* (Oxford University Press, 2001); E. Neumayer, "Does the 'resource curse' hold for growth in genuine income as well?", *World Development*, vol. 32, No. 10 (Elsevier, October 2004), pp. 1627-1640.

ومن وجهة نظر اقتصادية بحتة، رُبطت لعنة الموارد عبر صلة غير دقيقة بسلسلة من الآثار المعروفة التي تدرج تحت تسمية "الداء الهولندي" (انظر الإطار 2). غير أن من الأهمية التأكيد على أن الداء الهولندي هو نتيجة لتدفق العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة في فترات طفرة الموارد الطبيعية، مما يحدث تغيرات في الاقتصاد تقوض إنتاج السلع المتداولة في التجارة الدولية. ويمكن تصنيف هذه الآثار القصيرة الأجل في ثلاث فئات: (أ) أثر الإنفاق؛ (ب) أثر تحويل الموارد؛ (ج) أثر التغيير في النفقات.

وتحدث هذه الآثار سواء أكانت منفصلة أم مجتمعة ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي (انظر الإطار 3). ونتيجة لذلك، يمكن أن يكون لهذا الارتفاع أثرٌ سلبي بالغ في إنتاج السلع غير النفطية، فيؤدي إلى تحول تركيبة الإنتاج الكلي من الزراعة والصناعة إلى الخدمات.

وظهرت الأعراض المعروفة للداء الهولندي في البلدان المصدرة للنفط في جميع مناطق العالم النامي. ولا شك في أن البلدان المنتجة للنفط في منطقة الإسكوا قد عانت من أعراض مماثلة في الماضي. والتحدي الذي يواجهه صانعي السياسات هو في تصميم إطار للاقتصاد الكلي يهدف إلى الحد من هذه الأعراض وتحقيق تنوع في الصادرات غير النفطية من خلال اعتماد استراتيجية ذات كفاءة لإبدال الواردات. وعلى الرغم من تفشي الداء الهولندي في الكثير من البلدان، تمكنت بلدان مصدرة للنفط من تنويع الصادرات وتحقيق تطور صناعي واسع النطاق.

### باء- الإطار التحليلي للداء الهولندي

لأغراض هذا التحليل يُفترض وجود قطاعين هما:

(أ) قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري الذي يكاد يقتصر على منتجات الهيدروكربون، كما هي حال البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا، حيث يفترض أن يكون الاقتصاد صغيراً<sup>(66)</sup>، وتعتبر السلع الأجنبية بديلاً تاماً عن السلع المنتجة محلياً، وفيه يرتبط سعر السلع القابلة للتبادل التجاري بالسعر العالمي؛

(66) في نظرية التجارة الدولية يكون "الاقتصاد صغيراً" عندما لا تؤثر صادراته و وارداته على الأسعار العالمية بل "تتأثر بها". وبينما يدحض دور الأوبك في سوق النفط هذا الافتراض، يبقى هذا الافتراض مقبولاً إذا ما طُبق على كل بلد على حدة، باستثناء المملكة العربية السعودية بالطبع.

(ب) قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري الذي يشمل البناء والعقارات والنقل، إضافة إلى سلع لا يتعدى الطلب والعرض العالمي عليها الصفر. وفيه يُحدد سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري وفقاً للطلب والعرض المحليين.

ويرد نموذج سولتر سوان المعروف في المربع الأسفل إلى الجهة اليمنى من الشكل المبين في الإطار 7. ويمثل محورا هذا المربع كمية السلع القابلة للتبادل التجاري والسلع غير القابلة للتبادل التجاري. ووفقاً لما هو معروف، يكون التوازن الأولي قائماً عندما ينحرف منحني السواء عن حدود إمكانات الإنتاج للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري والسلع غير القابلة للتبادل التجاري (ممثلة بالنقطة A، انظر الإطار التالي)<sup>(67)</sup>. وبختصر هذا النهج المبسط للاقتصاد كله في عامل واحد. ويرتكز كذلك على افتراض أن الاقتصاد هو على منحني إمكانات الإنتاج (التشغيل الكامل لكل مورد).

وفي المربع الأعلى إلى جهة اليسار من الشكل نفسه، تساوي سوق العرض المحلي للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري سوق الطلب المحلي عند النقطة QT، والميزان التجاري في هذه الحالة هو صفر. والمربع الأدنى إلى اليسار هو مربع التحويل حيث  $T=T$ . وفي المربع الأعلى إلى اليمين الذي يمثل سوق السلع غير التجارية، يكون الاقتصاد عند النقطة Z. ونتيجة لذلك، تؤثر طفرة الموارد (التدفقات النفطية الواردة) على الاقتصاد الذي يعتمد على الصادرات، وتحدث الآثار الثلاثة المشار إليها آنفاً، وهي الإنفاق وتحويل الموارد، والتغيير في النفقات (انظر الإطار 7)<sup>(68)</sup>.

ويقدم التحليل الوارد في الإطار 7 صورة مبهمة عن الآثار التي تصيب الاقتصاد الكلي نتيجة لزيادة مفاجئة في الإيرادات النفطية تحدث بفعل عوامل خارجية. ومن الأهمية الإشارة إلى أن هذه العوامل يمكن أن تكون مكلفة، ولا سيما إذا أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي الطويل الأجل<sup>(69)</sup>.

ويسبب ركود القطاعات التقليدية أو إقفالها، حتى ولو ترافق مع نمو قطاعات أخرى في الاقتصاد، خسارة لفرص العمل، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة المهارات وكثرة في حالات الإفلاس<sup>(70)</sup>. ومع أن هذا الوضع قد لا يلحق خسائر كبيرة بالاقتصاد، وخصوصاً إذا كانت طفرة الموارد دائمة، فلا شك في أنه يلحق خسائر جسيمة بالكثيرين، ويخلف صعوبات لا يسهل حلها<sup>(71)</sup>. ويزيد هذا الوضع خطورة إذا ثبت أن طفرة الموارد مؤقتة. فإذا عادت الأسعار إلى مستواها السابق أو أصبحت الموارد مستنفدة، يكون الاقتصاد قد فقد

---

(67) منحني السواء يستخدم لتمثيل الطلب الكلي، وتوزيع الدخل الذي يمكن أن يسبب تحولاً لا يدخل في الحساب لأغراض هذا التحليل.

(68) انظر: W.M. Corden and J.P. Neary, "Booming sector and de-industrialisation in a small open economy", *The Economic Journal*, vol. 92, No. 368 (December 1982), pp. 829-831. For an overview, see C. Ebrahim-Zadeh, "Dutch disease: too much wealth managed unwisely", *Finance and Development*, vol. 40, No. 1 (IMF, March 2003); and E. Neumayer, "Does the 'resource curse' hold for growth in genuine income as well?", *World Development*, vol. 32, No. 10 (Elsevier, October 2004), pp. 1627-1640.

(69) في هذا السياق، تعد حالة نيجيريا من أفضل النماذج المعبرة عن الآثار السلبية لهذا الوضع. انظر: N. Shaxson, "New approaches to volatility: dealing with the 'resource curse' in sub-Saharan Africa", *International Affairs*, vol. 81, No. 2 (March 2005), pp. 311-324.

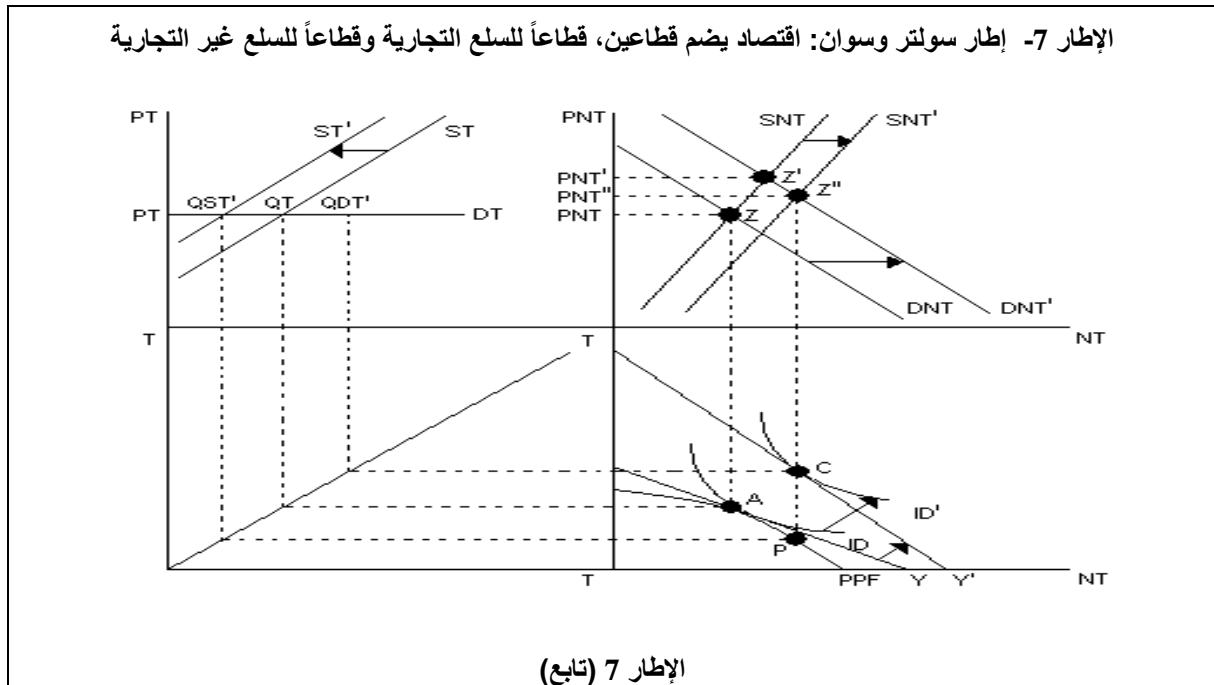
(70) انظر: O. Barder, "A policymakers' guide to Dutch disease", *Working Paper Number 91* (Center for Global Development, July 2006), p. 8.

(71) انظر: J.P. Neary, "Deindustrialization and the Dutch disease", *Bulletin Issue No. 4* (Centre for Economic Policy Research, August 1984), which is available at: [www.cepr.org/pubs/Bulletin/004/Neary.htm](http://www.cepr.org/pubs/Bulletin/004/Neary.htm).

قدرته على التنوع، وخسر الأسواق الخارجية، وسجل مزيداً من الخلل في ميزان المدفوعات. ويمكن أن تكون الأضرار أكثر حدة إذا شمل التراجع القطاعات التي تولد عوامل خارجية مساعدة وفرصاً للتعليم.

غير أن الافتراضات الصريحة والضمنية المستخدمة في النموذج الوارد آنفاً لا تجعل من هذه الحالة حالة عامة. فإذا افترض مثلاً أن بلداً معيناً ينتج بأقل من قدرته الكاملة، أي ضمن حدود إمكانات الإنتاج، وأن الواردات ليست بدائل تامة عن السلع المنتجة محلياً، عندئذ لا يعود الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري يتسم بمرونة كاملة. وهذا يعني أن المصنعين المحليين يحظون بفرصة لزيادة الإنتاج ورفع الأسعار في قطاع السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري. ونتيجة لذلك، يكون العجز التجاري بعد تدفق الإيرادات النفطية مساوياً للعجز التجاري قبل تدفق الإيرادات أو أقل منه، وذلك نظراً إلى نمو المعروض من السلع القابلة وغير القابلة للتبادل التجاري. وفي هذه الحالة، يمكن أن تكون الإيرادات النفطية مصدراً لتوليد فرص العمل وزيادة استخدام عوامل الإنتاج المحلية. ويمكن دعم هذه النتيجة باتخاذ التدابير المناسبة على صعيد السياسة العامة التي يتناولها هذا الفصل فيما يلي.

فافتراض التشغيل بالطاقة الكاملة مهم في النموذج المعتمد. وعند تقييم أثر هذا النموذج في السياسة العامة، ينبغي لصانعي السياسات في منطقة الإسكوا تحديد ما إذا كان الاقتصاد الوطني يعمل بالطاقة الكاملة. وينطبق ذلك على تشغيل الأيدي العاملة الماهرة، مما يوضح أهمية الإنفاق الحكومي على التعليم والتدريب وتكوين المهارات في صفوف المواطنين. فعندما يحدث نقص في الأيدي العاملة بسبب عزلة المجتمعات وعدم تطور وسائل النقل، يمكن للإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية في الأرياف ومشاريع الإسكان في المدن أن يسهل نقل الفائض من الأيدي العاملة في الريف للعمل في المدن. وبما أن البطالة تتفاقم في المنطقة، ولا سيما بين الشباب والنساء، لا يشكل عدم حراك القوى العاملة مشكلة خطيرة (72).



(72) الإسكوا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2003-2004"، الفصل الثاني، E/ESCWA/EAD/2004/4.



### ألف- أثر الإنفاق

على أثر الإنفاق، الذي يبدأ مع تدفق العملات الأجنبية من الصادرات النفطية، يرتفع الدخل من  $Y$  إلى  $Y'$  (انظر الشكل السابق). وعندما يرتفع الدخل يزداد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، المتمثل بالتحويل من  $DNT$  إلى  $DNT'$  في المربع الأعلى إلى اليمين. ويزداد الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري بفعل زيادة الواردات بتمويل من الإيرادات النفطية. ويعني قانون السعر الواحد ربط سعر السلع القابلة للتبادل التجاري عند النقطة  $PT$ . ونتيجة لذلك، يرتفع سعر الصرف الحقيقي عندما يرتفع سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري، مما يشكل نتيجة بديهية في ظل نظام سعر الصرف المربوط (انظر الإطار 3)\*. والأثر النهائي زيادة في الواردات وارتفاع في قيمة العملة يضعف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري.

### باء- أثر تحويل الموارد

تحويل الموارد هو نتيجة للطفرة في القطاع النفطي التي تزيد الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري (انظر الإطار 3). وعلى أثر ذلك، تزيد المنتجات الهامشية للعوامل المتحركة، وتتحوّل عوامل الإنتاج عن سلع أخرى قابلة للتبادل التجاري، منها مثلاً، السلع الزراعية ومنتجات الصناعة التحويلية. وهذا التحويل في الموارد يحدث على أساس افتراض أن الاقتصاد يعمل بالطاقة الكاملة، أي أنه يعتمد على حدود إمكانيات الإنتاج ( $PPF$ ). ويتوقف حجم أثر تحويل الموارد على حجم الموارد التي يمكن تحويلها من القطاعات غير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، أي على قابلية الأيدي العاملة والأموال للتبادل بين القطاعات، وعلى الكثافة النسبية للعوامل المستخدمة بين القطاعات. ويرتكز هذا النموذج على الافتراض الذي يعتبر أن الأيدي العاملة هي عامل الإنتاج الوحيد المتحرك. ونتيجة لذلك، يمكن تحويل الأيدي العاملة من قطاع السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري بهدف تلبية الطلب المتزايد. ويؤدي أثر تحويل الموارد إلى إضعاف القطاعين الصناعي والزراعي. وهذا يُختصر في التحويل من النقطة  $A$  إلى النقطة  $P$  في حدود إمكانيات الإنتاج المحلية المبينة في المربع الأدنى إلى اليمين، مما يترافق مع انكماش في المعروض من السلع القابلة للتبادل التجاري ( $ST$  إلى  $ST'$ ) ونمو في المعروض من السلع غير القابلة للتبادل التجاري ( $SNT$  إلى  $SNT'$ ).

### جيم- أثر التغيير في النفقات

ينتج أثر التغيير في النفقات من ارتفاع مستوى الاستهلاك ( $C$ ) على منحنى السواء ( $ID'$ )، الذي يترافق مع ارتفاع الدخل الوطني ( $Y'$ )، ويؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع القابلة للتبادل التجاري من  $QT$  إلى  $QDT$  في المربع الأعلى إلى اليسار. ازدياد استهلاك السلع القابلة للتبادل التجاري، مع انخفاض العرض المحلي إلى  $QST$ ، نتيجة لأثر الإنفاق وتحويل الموارد، مما يؤدي إلى انخفاض في الميزان التجاري (إذ يكون قد تراجع من صفر إلى  $QDT$  مطروحاً منه  $QST$ ).

(\*) مسار خط الدخل ( $Y$ ) أقل انحداراً من مسار خط الدخل ( $Y'$ ). ويمثل انحدار خط الدخل تعريف سعر الصرف الحقيقي على أساس السلع القابلة والسلع غير القابلة للتبادل التجاري. وانطلاقاً من هذا التعريف يرتفع سعر الصرف الحقيقي، إذ إن السلع القابلة للتبادل التجاري تصبح أرخص من السلع غير القابلة للتبادل التجاري.

وفي سياق تحليل كيفية تأثير الداء الهولندي على إمكانيات الإنتاج والاستهلاك، يُفترض أن الأسر المعيشية تفضل مزيجاً من السلع القابلة وغير القابلة للتبادل التجاري (الممثلة بالنقطة  $A$ ، انظر الإطار 7). فالدخل الإجمالي يرتفع بفعل تدفقات العملات الأجنبية الواردة من صادرات النفط. ونتيجة لهذا الارتفاع، تتغير إمكانيات الاستهلاك من حدود إمكانيات الإنتاج الثابتة، إلى مستوى يساوي الدخل عند النقطة  $Y'$ . والمسافة العمودية بين إمكانيات الاستهلاك وإمكانيات الإنتاج تشير إلى حجم الدخل من العملات الأجنبية. ويعني ازدياد إمكانيات الاستهلاك أن الأسر تستهلك كميات أكبر من السلع القابلة والسلع غير القابلة للتبادل التجاري (الممثلة بالنقطة  $C$  في المربع الأدنى إلى اليمين). وحتى تتمكن الأسر من الاستهلاك عند النقطة  $C$  يجب أن يصل

الإنتاج إلى النقطة  $P$ ، أي إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري يجب أن يكون بمستوى النقطة  $C$  لأن هذه السلع لا يمكن استيرادها.

وليكون استهلاك السلع القابلة للتبادل التجاري عند النقطة  $C$ ، يكفي أن يكون إنتاج البلد عند النقطة  $P$ ، لأن الباقي يمول من الإيرادات النفطية. ونتيجة لذلك، يؤدي الإنفاق من الإيرادات النفطية إلى تحول في الإنتاج نحو كميات أقل من السلع القابلة للتبادل التجاري. وعند النقطة  $P$ ، لا يكون المعروض المحتمل من السلع غير القابلة للتبادل التجاري (إمكانات الإنتاج) قد سجل أي زيادة، وبالتالي تصبح السلع غير القابلة للتبادل التجاري أعلى من السلع القابلة للتبادل التجاري، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. وهذا الارتفاع ضروري للنهوض بالاقتصاد إلى مستوى أعلى في إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري. وحتى يكون هذا الإنتاج مربحاً، يجب أن يرتفع سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري نسبة إلى السلع القابلة للتبادل التجاري. وفي هذا الحالة، ينتظر قطاع الصناعة التحويلية إشارة من السوق لزيادة عناصر الإنتاج في السلع غير القابلة للتبادل التجاري وتقليل عناصر الإنتاج في السلع القابلة للتبادل التجاري. وعندما يتحول رأس المال والأيدي العاملة إلى إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري لتلبية الطلب المحلي المتزايد، ينكمش قطاع الصناعة التحويلية.

وهكذا، يتوقف تقييم آثار الداء الهولندي على تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين، هما قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري. ومع أن هذا التقسيم اعتمد لأغراض هذا النموذج من غير تحليل نقدي، يبدو من التجربة أن التمييز هو أكثر غموضاً في الواقع. ويُقصد في هذا التحليل التجارة بالسلع النهائية، واستهلاك الأسر المعيشية، واستثمار رأس المال. وإذا كان قطاع الصناعة التحويلية في بلد ما يعتمد على عناصر مستوردة لجميع المنتج النهائي قبل تصديره، يكون لارتفاع سعر الصرف الحقيقي آثار أكثر تبايناً على الاقتصاد المحلي.

### جيم- أنظمة سعر الصرف

أظهر التحليل الوارد في الجزء باء أن ازدياد الإيرادات النفطية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، ولكنه لم يميز في النتيجة بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المتغير. وتتوقف آلية ارتفاع سعر الصرف الحقيقي على نظام سعر الصرف في أي بلد. وبينما تعتمد معظم بلدان الإسكوا نوعاً من أنواع سعر الصرف الثابت (انظر الجدول 7)، من الضروري توضيح حسنات وسيئات كل نظام بهدف اتخاذ القرارات المثلى على صعيد السياسة العامة.

ففي نظام سعر الصرف الثابت، يكون سعر العملة المحلية ثابتاً أو مربوطاً عن طريق البنك المركزي بعملة أجنبية رئيسية أو بسلة من العملات الأجنبية. ويزيد تحويل العملات الأجنبية المحققة من الإيرادات النفطية إلى العملة المحلية المعروض النقدي للبلد، ما لم تُنشأ صناديق لتثبيت أسعار النفط والعملات المحلية. ويمكن أن تؤدي ضغوط الطلب المحلي إلى رفع الأسعار المحلية، الذي يوازي ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي، فيتطلب تدخلاً من البنك المركزي لبيع العملات الأجنبية بهدف الحفاظ على سعر الصرف الإسمي الذي يغذي تدفقات رأس المال إلى الخارج في الأجل القصير (الأموال الساخنة). وإذا كان سعر الصرف مرناً، أي اتبع نظاماً متغيراً، تتبع شركات النفط العملات الأجنبية التي تجنيها من النفط إلى البنك المركزي. ونتيجة لذلك، تزداد الإيرادات الحكومية عندما يكون قطاع النفط خاضعاً كلياً أو جزئياً لسيطرة الدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع إسمي (وحيقي) في سعر الصرف. وفي الحالتين، يحدث ارتفاع في قيمة العملة المحلية، لأن هذه هي الطريقة التي يمتص بها الاقتصاد المحلي تدفقات رأس المال المتزايدة بالعملات الأجنبية. ويتفاقم

العجز التجاري في القطاعات غير النفطية بسبب تزايد الواردات على أثر ارتفاع الدخل. وهذا المنطق يشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يجب ألا يفسر دائماً على أنه من أعراض الداء الهولندي. ويبقى ما يبرر القلق إذا كان العجز التجاري ناجماً عن هبوط الصادرات، بسبب الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف، كما كانت حالة هولندا في الستينات (انظر الإطار 2) (73).

ويمكن أن يأتي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بفوائد كما يمكن أن تترتب عليه تكاليف. فهذا الارتفاع، مثلاً، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار العام، كما يمكن أن يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات، ولا سيما عندما تتراجع الصادرات الصافية نتيجة لطفرة قصيرة الأجل.

وإذا انخفضت الإيرادات النفطية نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية، تحدث مبالغة في قيمة سعر الصرف الحقيقي. وفي هذه الحالة يبدو من المستحيل التعويض عن الخسائر التي تكبدتها أسواق الصادرات غير النفطية من جراء ارتفاع سعر الصرف، حتى في حال تصحيح المبالغة في قيمة سعر الصرف الحقيقي، بتخفيض سعر الصرف الإسمي. وإضافة إلى ذلك، لا تبدو تعديلات سعر الصرف الحقيقي بالإجراء السهل. ويمكن التعويض عن أثر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي على الصادرات بالإتفاق من الإيرادات النفطية على استثمارات تعزز الإنتاجية. كما إن الحكومة يمكن أن تحاول الاستفادة من سياسات تجارية مثل سياسة دعم الصادرات، بهدف تجنب التدهور في ميزان المدفوعات. غير أن ذلك يتطلب من صانعي السياسات أن يدرسوا بإمعان آثار التحرر التجاري السريع والانضمام غير المشروط إلى منظمة التجارة العالمية. ووفقاً لإحصاءات عام 2006، كان ثمانية أعضاء من أصل ثلاثة عشر عضواً في الإسكوا قد انضموا إلى منظمة التجارة العالمية بصفة أعضاء كاملي العضوية، وثلاثة آخرون بصفة مراقب. ولذلك لم يعد هذا الخيار متيسراً لجميع أعضاء الإسكوا (انظر الجدول 7).

غير أن البنك المركزي، في ظل نظام سعر الصرف الثابت وبوجود الموارد غير المستغلة، كما هي حال منطقة الإسكوا، يتدخل في سوق العملات الأجنبية عندما يصبح الحساب الخارجي في حالة فائض بهدف إبقاء سعر الصرف عند مستوى الربط. أما الأساس المنطقي لهذا التدخل، فهو التالي: إذا كان ميزان المدفوعات في أي بلد في حالة فائض، بافتراض عدم تدفق رأس المال إلى هذا البلد، يكون الطلب على العملات الأجنبية أقل من المبالغ التي تعرضها الأسواق الخاصة. وفي هذه الحالة يجب أن يشتري البنك المركزي الفارق. ولهذا الإجراء أثر نقدي مباشر لأن شراء العملات الأجنبية يطرح العملة المحلية في السوق، مما يزيد من النقود السريعة الانتقال، وبالتالي يزيد المعروض النقدي. وفي هذه الحالة يزداد الطلب الكلي.

#### الجدول 7- أنظمة سعر الصرف في منطقة الإسكوا (2001) والعضوية في منظمة التجارة العالمية (2006)

البلد/الأرض	نظام سعر الصرف	عضو في منظمة التجارة العالمية
الأردن	ربط ثابت	نعم
الإمارات العربية المتحدة	ربط ثابت	نعم

(73) Gelb and associates analysed a sample of six oil-exporting countries and found that the average real effective exchange rate (REER) had risen by nearly 50 per cent between 1970 and 1984, which represents the period of the first two oil booms. Given that real appreciation was not offset by equal improvements in productivity, this severely hampered the domestic manufacturing sector. A.H. Gelb and associates, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* (Oxford University Press, 1988).

البحرين	ربط ثابت	نعم
الجمهورية العربية السورية	ربط ثابت	نعم
العراق	ربط ثابت	مراقب
عُمان	ربط ثابت	نعم
فلسطين	لا ينطبق	لا ينطبق
قطر	ربط ثابت	نعم
الكويت	ربط ثابت	نعم
لبنان	ربط ثابت	مراقب
مصر	ربط ثابت	نعم
المملكة العربية السعودية	ربط ثابت	نعم
اليمن	متغير مستقل	مراقب

المصدر: انظر: S. Fischer, "Exchange rate regimes: Is the bipolar view correct?", which was presented at the meetings of the American Economic Association (New Orleans, United States, 6 January 2001) and is available at: [www.wto.org/english/thewto\\_e/whatis\\_e/tif\\_e/org6\\_e.htm](http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm).

وإذا حُولت العملات الأجنبية المحصلة من النفط إلى العملة المحلية وأنفقت على السلع والخدمات المحلية، فيكون ذلك بمثابة استخدام الإيرادات النفطية لتمويل العجز. وهذا الوضع يزيد من النقود السريعة الانتقال والطلب المحلي، ويؤدي إلى رفع أسعار إنتاج السلع المحلية غير القابلة للتبادل التجاري، لأن النفقات الحكومية تُوجه عامةً إلى القطاعات غير القابلة للتبادل التجاري. ويُحتمل أن يسبب هذا الإنفاق التضخم ما لم يحتوِ الاقتصاد قدرة احتياطية ويعمل بأقل من قدرته الكاملة، أي ضمن حدود إمكانيات الإنتاج. ويسبب ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري نسبة إلى السلع القابلة للتبادل التجاري ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي. ونتيجة لذلك، يشكل التضخم خطراً يرافق كل طفرة نفطية، بما في ذلك الطفرة الحالية. وتكون مكافحة التضخم في هذه الحالة مهمة يمكن أن يؤديها سعر الصرف الثابت أو المربوط<sup>(74)</sup>.

وما يُعرف بالتعقيم هو آلية يمكن من خلالها فك الرابط بين الخلل الخارجي والتغير في المخزون النقدي. وتشمل هذه الآلية عمليات السوق المفتوحة الهادفة إلى التعويض عن الزيادة أو الانخفاض في المعروض النقدي نتيجة لتدفقات العملات الأجنبية (أو العجز المالي). ومع أن استمرار العجز الخارجي أو الفائض الخارجي ممكن في ظل هذا النظام، يبقى له حدود. فالإفراط في التعقيم يمكن أن يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة إلى حد يسبب ركوداً في الاقتصاد المحلي. وهكذا، يمكن أن يؤدي التعقيم بحد ذاته إلى ارتفاع في سعر الصرف الإسمي وتجاوز المستوى المنشود لسعر الصرف الحقيقي، ولا سيما إذا كانت أسعار السلع المحلية عديمة المرونة، ولو اتسمت أسعار الأصول ببعض المرونة.

ومع أن آلية التعقيم تستخدم على المستوى النظري لمواجهة ارتفاع سعر الصرف، فهي آلية غير فعالة في الواقع، إن لم يكن لجميع بلدان الإسكوا فمعظمها. فهذه الآلية تتطلب من البنك المركزي مشاركة فعالة في السوق المالية، لبيع السندات الحكومية وشرائها. والأسواق المالية في منطقة الإسكوا هي أسواق ضيقة وغير

(74) يؤكد غوش وآخرون على وجود رابط قوي "بين أسعار الصرف الثابتة والتضخم المنخفض. وهذا ينتج من أثر الانضباط (التكاليف السياسية الناجمة عن التخلي عن ربط سعر الصرف تؤدي إلى اعتماد سياسات تقييدية) وأثر الثقة (تؤدي الثقة إلى زيادة الاستعداد للاحتفاظ بالعملة المحلية عوضاً عن السلع والعملات الأجنبية). ويرتبط التضخم المنخفض بأسعار الصرف الثابتة لأن البلدان التي تسجل معدل تضخم منخفضاً هي أكثر قدرة على الإبقاء على ربط سعر الصرف. وهناك علاقة سببية أيضاً في الاتجاه الآخر، حيث تحقق البلدان التي تختار سعر الصرف الثابت انخفاضاً في معدل التضخم." انظر: A.R. Ghosh et al., "Does the exchange rate regime matter for inflation and growth?", *Economic Issues*, No. 2 (IMF, September 1996), pp. 1-2.

متطورة كفاية<sup>(75)</sup>، والأسواق الثانوية للسندات الحكومية تكاد تكون منعدمة. وهذه الأسواق ضرورية لعمليات السوق المفتوحة التي تتطلبها آلية التعقيم.

### دال- قضايا أخرى على صعيد الاقتصاد الكلي في حالات الطفرة النفطية

تناول الجزء السابق آثار إدارة سعر الصرف على الاقتصاد الكلي في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية. ويشكل التحصن من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أولوية قصوى لأن هذا الارتفاع يقوض جميع القطاعات التجارية الأخرى سواء أكانت قطاعات التصدير أم إبدال الواردات. ونتيجة لذلك، تشكل إدارة سعر الصرف تحدياً كبيراً للبلدان المصدرة للنفط. غير أن هذا لا ينفي وجود مجموعة أخرى من المخاطر على صعيد الاقتصاد الكلي منها:

(أ) عدم إمكانية الاستمرار في الاقتراض من الخارج: بما أن البلدان المصدرة للنفط تملك عملات قوية نسبياً، تعتبر المصارف التجارية الدولية أن حكومات هذه البلدان تتمتع بقدر كبير من الملاءة. وفي حال استخدمت حكومة أحد البلدان المصدرة للنفط السياسة النقدية لإدارة سعر الصرف، على النحو المعروف آنفاً، فيمكن أن يؤدي ذلك بأسعار الفائدة إلى مستويات تفوق الأسعار المعتمدة في مراكز مالية دولية مثل لندن ونيويورك. وحماس المقرضين الدوليين، مع الارتفاع النسبي في أسعار الفائدة المحلية، قد يشجع هذه الحكومات على الاستعانة بالقروض الدولية. ونتيجة لذلك، ينشأ وضع غير سليم في الكثير من البلدان المصدرة للنفط حيث تدفق المكاسب العابرة من العملات الأجنبية يترافق مع تراكم الديون الخارجية وضعف نتائج النمو الاقتصادي (انظر الإطار 7 لمزيد من التفاصيل)؛

(ب) النمو المفرط في الائتمان: يؤدي الإنفاق من الإيرادات النفطية إلى زيادة حجم العملة المتداولة، وإلى زيادة الأموال المودعة في المصارف التجارية. وقبل أن تكون الواردات قد ازدادت بحيث تستوعب بعض الزيادة في المعروض النقدي، يمكن أن تؤدي زيادة الودائع في المصارف التجارية إلى نمو سريع في الائتمان المصرفي، من شأنه مثلاً، أن يوجب الطفرة في سوق العقارات. وهكذا يمكن أن يؤدي نمو الائتمان المصرفي والكتلة النقدية بفعل المعامل النقدي المضاعف، إلى زيادة حدة الطفرة، ما لم يجر تدارك ذلك بفرض شروط لزيادة الاحتياطي أو وضع حدود للائتمان<sup>(76)</sup>. وهذا ما يتوقعه نموذج مينسكي الذي يؤكد أن التدفق النقدي لصالح لشركات في فترات الازدهار يفوق المستوى المطلوب لتسديد الديون<sup>(77)</sup>. وهكذا، تنشأ موجات المضاربة ويزيد حجم الإقراض عن الحدود التي يمكن أن يلتزم بتسديدها المقترضون من إيراداتهم. ونتائج الطفرة النفطية في هذه الحال يمكن أن تظهر في التضخم وارتفاع أسعار العقارات؛

(ج) آثار المزاحمة: يمكن أن ينافس الاستثمار الحكومي الاستثمار الخاص ويزاحمه على عوامل الإنتاج والموارد المالية المحلية النادرة، مما يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وفرض قيود الائتمان. وهذا بدوره

---

(75) في سياق استعراض ظروف الأسواق المالية، ركز مسح العام الماضي على الفوارق بين بلدان المنطقة من حيث درجة العمق المالي للاقتصاد المحلي ومدى التكامل مع الأسواق العالمية. فبينما بلغت بعض البلدان، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، درجة من النضج على هذا الصعيد، لا تزال بلدان أخرى في مرحلة البداية. ويجب أن تهدف الإصلاحات في أسواق المجموعة الثانية، ولا سيما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إلى إزالة جميع العوائق المؤسسية التي تسبب الانكماش المالي وإنشاء سوق لرأس المال على أسس سليمة. ومن شأن هذه السوق أن تعزز الادخار والاستثمار وتشجع نشوء المشاريع الجديدة في القطاع الخاص وازدهارها. الإسكوا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2006-2005"، E/ESCWA/EAD/2006/2.

(76) المرجع نفسه.

(77) لمزيد من التفاصيل حول نموذج مينسكي انظر: T.W. Woods, "Anatomy of a typical crisis", *Cycles, News and Views* (2007), which is available at: [www.cyclesman.com/kindleberger.htm](http://www.cyclesman.com/kindleberger.htm).

يمكن أن يحدث أثراً سلبياً في الاستثمار الخاص على الأقل في الأجل القصير، إذا أعطت الحكومة الأولوية لحاجاتها على الاقتصاد. غير أن الإنفاق الحكومي على الاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك الكهرباء والمياه، ومشاريع الصرف الصحي، وشبكات الطرق والنقل، ومشاريع الري، يسهم في زيادة الإنتاج وتحسين توزيع السلع والخدمات بين مختلف قطاعات الاقتصاد، فيجذب بالتالي الاستثمار المحلي الخاص أو يشجعه بتخفيض التكاليف المترتبة على هذا القطاع.

والجدير بالذكر أن فرضية المزاحمة لا تصح إلا عندما يعمل الاقتصاد بقدرته الكاملة. فعندما تكون في الاقتصاد موارد غير مستغلة، يبقى المجال مفتوحاً لزيادة جميع أنواع النفقات في القطاعين العام والخاص. أما فرضية "الجذب" فتتسم بأهمية نسبية في البلدان الغنية بالنفط لأن القطاع العام هو القطاع الذي يضطلع، عادة، بالمشاريع الاستثمارية الكبيرة في البنية التحتية. فتصميم هذه المشاريع بطريقة "تجذب" الاستثمار الخاص بدلاً من أن "تزاحمه" يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في تحقيق النمو المستدام الطويل الأجل. ويتناول المسح هذا الموضوع في الفصل الخامس.

#### الإطار 8- ضعف النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد

- أكد جلب وآخرون (1988) أن الطفرة المفاجئة تؤثر على سلوك الحكومات نتيجة للثقة المفرطة في إمكانية تحقيق الإيرادات المستقبلية من الثروة النفطية والمعدنية. وهكذا تسهم الطفرة في زيادة الإنفاق العام الذي يدفع الحكومات إلى الإفراط في الاقتراض من الخارج، مفترضة أن المكاسب العابرة ستستمر في المستقبل القريب. وفي معظم الحالات، يتجاوز هذا الاقتراض ما يتناسب مع حجم الطفرة نفسها. وعندما تتوقف هذه الإيرادات الإضافية وتنضب، يدخل الاقتصاد في حالة انكماش وركود.
- رأى أوتي (1988) أن ازدياد الإيرادات الخارجية يؤثر على سلوك الناس ويحدد كذلك ردة فعل الحكومات. فالحكومات تتجه إلى رسم خطط وأفكار كبيرة تؤدي إلى الاضطلاع بمشاريع استثمارية ضخمة يُهدر فيها الكثير من الموارد. وفي الوقت ذاته، يشجع ازدياد هذه الإيرادات الاستهلاك المفرط في شريحة صغيرة من النخبة، تكون عادة على علاقة مباشرة بالحكومة، وتبالغ في الإنفاق، وتعيش حياة ترف، في ظل تراجع الأخلاقيات المهنية وتدهور الإنتاجية.
- رأى كارل (1997) أن الاعتماد على الإيرادات النفطية أدى إلى ظهور "الدول النفطية" التي تراعي الاعتبارات السياسية في توزيع ريع النفط، بدلاً من أن تشجع الاستثمار ونمو الإنتاج. ويزداد احتمال حدوث ذلك عندما يتزامن نمو القطاع النفطي مع عملية تكون الدولة. وفي هذه الحالة، تصبح الدولة غير خاضعة للمساءلة وضعيفة هيكلية، ويتعذر عليها تحقيق نتائج إنمائية.
- رأى تورنل ولاين (1999) أن البلدان الغنية التي تفتقر إلى الحماية القانونية الفعلية لحقوق الملكية الخاصة تنمو عادة ببطء أكثر من البلدان التي تفتقر إلى الموارد. والسبب في ذلك هو تعدد مجموعات النفوذ التي تملك القدرة على استغلال إيرادات قطاع الصادرات، الذي يضم التكنولوجيا المتطورة ويمتلك القدرة على الإنتاج، وذلك من خلال استخدام آلية التوزيع المالي لتملك الموارد. أما المسألة الرئيسية التي يصفها المؤلفان "بأثر الجشع" فتتمثل في فقدان خصوصية مخزون رأس المال مما يؤدي إلى إعادة توزيع لقدر من الموارد المالية يفوق ما تحقق من خلال تحسين التجارة. أما القطاع غير المرتكز على الصادرات، وعلى الرغم من عدم تطور التكنولوجيا فيه وضعف إنتاجيته، فيبقى بمنأى عن الضرائب وعن الاستغلال على يد مجموعات أخرى.

#### الإطار 8 (تابع)

- رأى لايت وفايدمان (1999) أن وفرة الموارد ترتبط بتفاقم الفساد. ويشجع تركيز الموارد المالية المحققة من الطفرة النفطية اتخاذ قرارات باستثمارات غير متناسبة وغير مدروسة، من شأنها أن تؤدي إلى توزيع غير صحيح للموارد وانخفاض في الإنتاجية.

- رأى أتكينسون وهاملتون (2003) أن أكثر البلدان معاناة من آثار لعنة الموارد تسجل معدلات نمو منخفضة نسبياً، وهي البلدان التي أدى فيها اجتماع توفر الموارد الطبيعية وسياسات الاقتصاد الكلي والإنفاق العام إلى خفض معدل الادخار الحقيقي (صافي الادخار معدلاً باستنفاد الموارد)؛
- رأى ملوم وموين وتورفيك (2006) أن أداء البلدان الغنية بالموارد الطبيعية يتوقف على نوعية المؤسسات، ولا سيما على ما إذا كانت هذه المؤسسات تتجه إلى "تشجيع الاستحواذ" أو "تشجيع الإنتاج".

المصدر: A.H. Gelb and associates, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* (Oxford University Press, 1988); R.M. Auty, "Oil exporter's disappointing diversification into resource-based industry: the external causes," *Energy Policy*, vol. 16, No. 3 (June 1988), pp. 230-242; T.L. Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States* (California University Press, 1997); A. Tornell and P.R. Lane, "The voracity effect", *The American Economic Review*, vol. 89, No. 1 (March 1999), pp. 22-46; F. Rodriguez and J.D. Sachs, "Why do resource-abundant economies grow more slowly?", *Journal of Economic Growth*, vol. 4 (September 1999), pp. 277-303; C. Leite and J. Weidmann, "Does Mother Nature corrupt? Natural resources, corruption and economic growth", IMF Working Paper 99/85 (July 1999); G. Atkinson and K. Hamilton, "Savings, growth and the resource curse hypothesis", *World Development*, vol. 31, No. 11 (November 2003), pp. 1793-1807; and H. Mehlum, K. Moene and R. Torvik, "Institutions and the resource curse", *The Economic Journal*, No. 116 (2006), pp. 1-20.

## هاء- ملاحظات ختامية

من أبرز النتائج التي تستخلص من هذا الفصل:

(أ) تعطي معظم الأدلة المستخلصة من واقع التجربة صورة واضحة عن الآثار السلبية لوفرة الموارد في معظم البلدان النامية، غير أن هذه الآثار يمكن تغييرها باعتماد مجموعة السياسات الملائمة؛

(ب) ليس أثر الداء الهولندي بالنتيجة الحتمية التي لا يمكن تجنبها، فهو يتوقف على مجموعة عوامل. غير أن هذه الأثر يبلغ أشده عندما يعمل الاقتصاد بقدرته الكاملة، ويكون التقسيم واضحاً بين قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وهذا لا ينطبق على منطقة الإسكوا. ولذلك، يستطيع صانعو السياسات في منطقة الإسكوا الاستفادة من طفرة الموارد وفي الوقت ذاته تجنب آثارها السلبية من خلال العمل على وضع خطة للتكامل الإقليمي وتنفيذها. ولعل أي أعراض متبقية للداء الهولندي تعزى إلى سياسات العقود الثلاثة الماضية، التي ارتكزت على النهج السائد، ولم تراعى الخصوصيات التي يتفرد به كل من البلدان النامية، والشواغل الاقتصادية والسياسية للبلدان المتقدمة في إطار علاقتها مع بلدان الجنوب. ومن الضروري وضع إطار سليم للسياسة العامة ينطلق من توافق إقليمي ودولي على خطة للسياسة الصناعية تساعد في توليد فرص العمل وزيادة العائدات من الصناعة؛

(ج) يمكن أن يكون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي نتيجة لطفرة الموارد، قد تحدث آثاراً إما سلبية أو إيجابية على الاقتصاد المحلي، وهذا يتوقف على نظام سعر الصرف المعتمد. فأفضل سياسة لسعر الصرف هي التي توضع بالتنسيق مع الشركاء التجاريين الرئيسيين. ولذلك يُستحسن العمل بسعر صرف ثابت، يعتمد على عملات ارتكاز مختلفة، كسعر الصرف المثبت المرجح على أساس سلة من العملات الصعبة، منها عملات إقليمية، على أن يشكل ذلك جزءاً من سياسة تجارية توضع على نطاق إقليمي وتعطي الأفضلية فيها لتثبيت العملات في منطقة الإسكوا؛

(د) تشكل قضايا أخرى على صعيد الاقتصاد الكلي، منها الاقتراض الخارجي الذي لا يمكن الاستمرار فيه (في حالة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً) والنمو المفرط في الائتمان المحلي وارتفاع التضخم، جميعها أدلة تنذر بأن الطفرة النفطية لم تلقِ المعالجة الصحيحة، وأن السياسة الاقتصادية تستلزم

تعديلات، ولا سيما من حيث دعم نظام سعر الصرف الثابت، وتطبيق ضوابط انتقائية على رأس المال، وترسيخ العمق المالي على الصعيدين الوطني والإقليمي أيضاً.

ولا بد من التشديد ختاماً على أن حكومات البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا تستطيع أن تتصدى لهذه الآثار وأن تواجهها في إطار من الإصلاح المؤسسي الذي يدعم التنمية في سياق إقليمي. والإطار الأمثل للاقتصاد الكلي يتطلب اعتماد سعر صرف ثابت، وهذا ما قامت به حكومات المنطقة؛ وإنشاء صندوق لتجميع الاحتياطي من الإيرادات والعملات الأجنبية؛ ووضع سياسة نقدية تركز على تشجيع الاستثمار المحلي؛ واعتماد سياسة مالية لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية تركز على الاستثمار العام عوضاً عن الإنفاق العام. فالاستثمار العام هو الوسيلة الرئيسية التي تساعد في تجاوز آثار الداء الهولندي في الأجل القصير، وبالتالي يمكن تجنب أعراض لعنة الموارد، في الأجل الطويل، من خلال زيادة الإنتاجية وتخفيض تكاليف قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري. ولذلك يُستحسن أن تتوخى الحكومات الحذر في تحرير التجارة، نظراً إلى خطر الآثار العابرة للداء الهولندي التي يمكن أن تقوض القدرة التنافسية في قطاعات السلع غير النفطية القابلة للتجارة<sup>(78)</sup>.

---

(78) أثر هذا الموضوع في مسح العام الماضي. الإسكوا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2005-2006"، E/ESCWA/EAD/2006/2.



## خامساً- تجربة التنمية وقضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا

يوضح هذا الفصل العوائق الرئيسية التي تواجهها البلدان المصدرة للنفط في المنطقة على صعيد السياسة العامة. ولهذه الغاية، يبدأ هذا الفصل باستعراض موجز لوضع سوق النفط الدولية في القرن العشرين، ويركز على تقلبات الأسعار والتغيرات التي طرأت على حصص السوق خلال القرن الماضي. ثم يحلل أداء النمو منذ عام 1960 في البلدان المصدرة للنفط في شمال أفريقيا ومنطقة الإسكوا، مقارنة ببلدان أخرى متوسطة الدخل في العالم، ومنها بلدان رئيسية مصدرة للنفط في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء. وفي الجزء الأخير، يتضمن هذا الفصل إطاراً نظرياً يهدف إلى التعمق في تحليل ثلاثة خيارات رئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي، وهي سعر الصرف، والسياسة المالية، والاستثمار العام، وهذه الخيارات هي في متناول كل حكومة من حكومات المنطقة، وتهدف إلى تجنب بعض الأعراض غير المرغوب فيها لتدفق الموارد المفاجئ إلى المنطقة.

### ألف- سوق النفط العالمية

كان التغير السريع في حصص البلدان المصدرة للنفط سمة هامة من سمات سوق النفط الدولية. فاعتباراً من الثلاثينات حتى الخمسينات، استأثرت فنزويلا بأكثر حصة في سوق النفط الدولية تجاوزت 50 في المائة في عام 1960. ومع أن حصة هذا البلد شهدت هبوطاً شديداً في الستينات، بقي يستأثر بأكثر حصة في إنتاج النفط للغرب حتى عام 1970، حينما تصدرت الترتيب المملكة العربية السعودية وإيران، لتهيض حصة فنزويلا إلى ما دون 10 في المائة بعد عقدين<sup>(79)</sup>. وفي السبعينات، شهدت حصة البلدان الأعضاء في الإسكوا زيادة كبيرة. وفي عام 1975، قاربت حصة البلد الرئيسي المنتج النفط في المنطقة، أي المملكة العربية السعودية، 13 في المائة من سوق النفط العالمية. وفي العقد التالي، برزت المكسيك والنرويج والمملكة المتحدة بين البلدان المصدرة الرئيسية. وفي أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، استحوذت بلدان عديدة أخرى، منها الاتحاد الروسي وكندا ونيجيريا، بحصص كبيرة<sup>(80)</sup>. وعلى الرغم من هذه التطورات، من الأهمية التأكيد على أن المملكة العربية السعودية حافظت على موقع الصدارة في إنتاج النفط وتصديره في العالم طوال ربع قرن، أي من عام 1980 حتى عام 2006.

ومع التنوع الذي شهدته سوق النفط الدولية، تضاعف نفوذ أعضاء الأوبك مع الوقت، مما يعني أن سيطرة حكومات بلدان الإسكوا على تقلبات الإيرادات قد تضاعفت أيضاً، ويتوقع أن يضعف تأثيرها في المستقبل القريب حسبما ورد في الفصل الثاني.

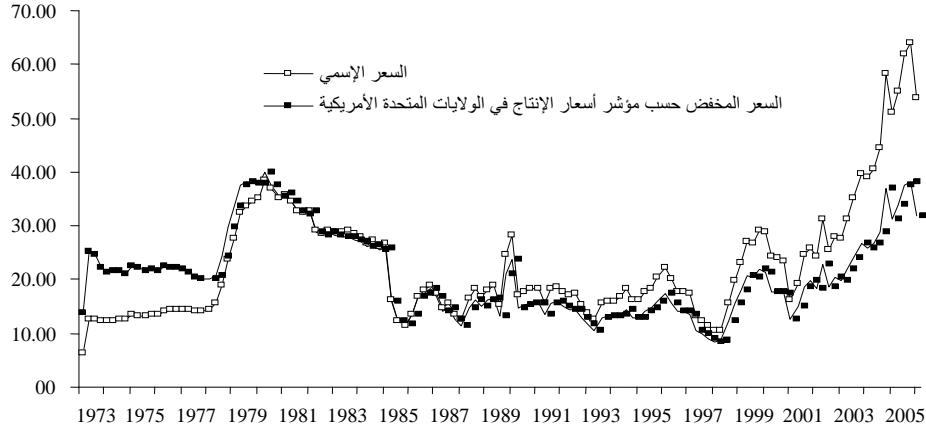
وبعد استقرار نسبي لهذه السعر الدولي للنفط في فترتي الخمسينات والستينات، طرأ عليه تقلب شديد عقب أزمة النفط في الفترة 1973-1974 (انظر الشكل 12). وكانت السمة البارزة لهذا التقلب عدم استقرار السعريين الإسمي والحقيقي، وقد اتخذاً منحنيين متشابهين، بحيث بلغ معامل تغيرهما الفصلي 0.101 و 0.095 على الترتيب (انظر الشكل 13، متوسطات التقلب للفترة 1974-2006). وهذا من

(79) انظر مثلاً: E.J. Medina-Smith, "Four essays on economic growth in Venezuela, 1950-99" (University of Sussex, July 2003).

(80) كانت كندا بلداً مصدراً للنفط الخام ومستورداً على حد سواء. ففي عام 2005، صدرت الشركات الكندية حوالي 60 في المائة من إنتاجها المحلي، معظمها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وبينما تشير تقديرات بعض الوكالات الكندية إلى أن كندا تحل في المرتبة الثانية من حيث الاحتياطي النفطي بعد المملكة العربية السعودية، تشير تقديرات صدرت مؤخراً إلى أن العراق يحل في المرتبة الأولى قبل المملكة العربية السعودية. غير أن الافتقار إلى البيانات الجيولوجية الموثوقة عن العراق يضع هذه التقديرات موضع تحفظ. انظر مثلاً: "Study: Canada's crude petroleum industry", *The Daily* (11 September 2006), which is available at: [www.statcan.ca/Daily/English/060911/d060911b.htm](http://www.statcan.ca/Daily/English/060911/d060911b.htm).

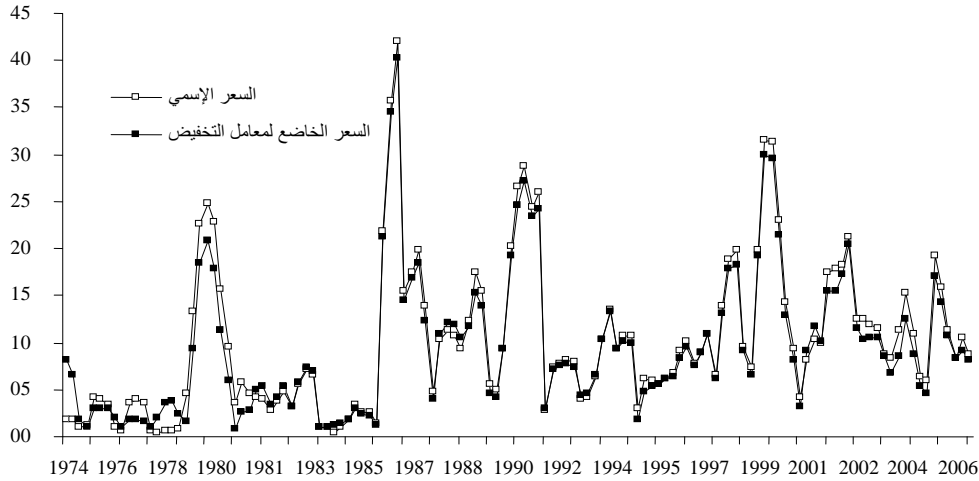
المستغرب، إذ يفترض أن يكون السعر الخاضع لمعامل التخفيض أقل تقلباً في حال وجود ترابط وثيق بين أسعار النفط العالمية ومعدل التضخم العالمي<sup>(81)</sup>. وأدى هذا التقلب إلى عدم استقرار في تدفق الإيرادات إلى البلدان المصدرة للنفط، وبالتالي إلى تفاقم عدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وهذا ما يتعين على صانعي السياسات في المنطقة معالجته بالطرق الصحيحة.

### الشكل 12- أسعار النفط الخام الفصلية الإسمية والخاضعة لمعامل التخفيض، 1973-2006 (واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام، بالسنت من الدولار للبرميل الواحد)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة على الموقع: [www.eia.doe.gov/emeu/international/prices.html](http://www.eia.doe.gov/emeu/international/prices.html).  
ملاحظة: معامل التخفيض هو مؤشر أسعار الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية.

### الشكل 13- معامل التغير الفصلي للسعر الإسمي والسعر الخاضع لمعامل التخفيض، 1974-2006



المصدر: إدارة معلومات الطاقة على الموقع: [www.eia.doe.gov/emeu/international/prices.html](http://www.eia.doe.gov/emeu/international/prices.html).

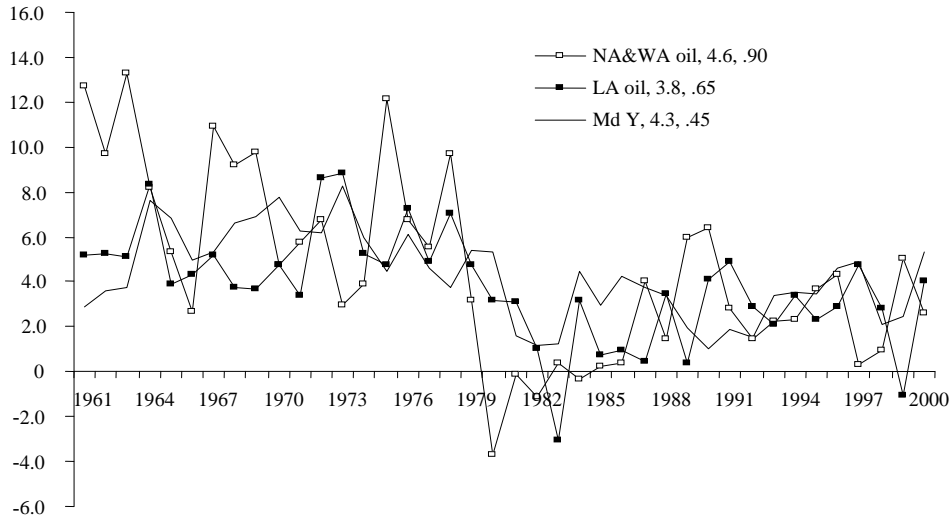
(81) في حال الترابط الوثيق بين أسعار النفط ومعدل التضخم العالمي، يكون السعر الخاضع لمعامل التخفيض ثابتاً.

## باء- أداء النمو والتنويع الاقتصادي

يتبين من الاستعراض الموجز لحالة سوق النفط الدولية أن حصص معظم البلدان في هذه السوق قد تغيرت في العقود الماضية. وترافق هذا التغير مع تفاقم عدم الاستقرار في أسعار النفط. وعلى ضوء ذلك، يمكن دراسة الأداء الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط في السياق الصحيح. كما كان الهدف من هذا الاستعراض تحديد موقع البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا في سياق المقارنة الدولية، واستخلاص الدروس التي تنطبق على المنطقة. ويركز هذا الجزء من المسح على عدم تمكن البلدان المصدرة للنفط في العالم من تنويع اقتصاداتها. ولتحديد الإطار العام لتناول موضوع التنويع الاقتصادي، كان لا بد من البدء بتحليل تجربة النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

وقد اعتُبرت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا جميعها من غير استثناء، بلداناً متوسطة الدخل. وفي إطار هذا التعريف، يتضمن الشكل 14 مقارنة لمعدلات النمو في جميع البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي ترينيداد وتوباغو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك؛ وفي البلدان المصدرة للنفط في شمال أفريقيا ومنطقة الإسكوا. وفي الفترة 1961-2002، كان معدل النمو السنوي للبلدان المصدرة للنفط في أمريكا اللاتينية والكاريبي أدنى من معدل النمو الذي سجلته جميع البلدان المتوسطة الدخل في العالم، وهو 4.3 في المائة. أما معدل النمو في بلدان شمال أفريقيا ومنطقة الإسكوا فكان أعلى بقليل إذ بلغ 4.3 في المائة. غير أن متوسط العقود الأربعة لا يُظهر التراجع الكبير الذي شهدته مجموعات البلدان الثلاث. ففي العقدين الأولين مثلاً، أي الفترة 1961-1979، قارب معدل النمو السنوي للبلدان المصدرة للنفط في شمال أفريقيا ومنطقة الإسكوا 8 في المائة، ثم هبط إلى حوالي 2 في المائة في العقدين التاليين، أي خلال الفترة 1980-2002. وهذا الهبوط الذي بلغ نحو ست نقاط مئوية فاق بمرتين تقريباً الهبوط الذي شهدته البلدان المصدرة للنفط في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

**الشكل 14- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان المتوسطة الدخل المصدرة للنفط في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشمال أفريقيا ومنطقة الإسكوا، 1961-2002**



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2006.

ملاحظة: الرموز المستخدمة في الشكل هي لفئة البلدان، ومتوسط معدل النمو، ومعامل تغير معدل النمو.

وإضافة إلى ذلك، لا تعبر الإحصاءات القليلة المتوفرة تعبيراً دقيقاً عن ضعف أداء النمو في منطقة الإسكوا، نظراً إلى أن تراجع النمو في فنزويلا والمكسيك يعزى في معظمه إلى برامج التشييت التي اعتمدت في الثمانينات، على أثر أزمة الديون في البلدان النامية، ولا سيما في بلدان أمريكا اللاتينية. ففي ظل سياسات ضغط الطلب التي طبقتها حكومتا فنزويلا والمكسيك في فترة الثمانينات، المعروفة "بالعقد الضائع"، كان يفترض أن تسجل منطقة الإسكوا، بعد عام 1980، أداءً أفضل وليس أقل من أداء البلدان المتوسطة الدخل المصدرة للنفط في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

كان تقلب معدل النمو في شمال أفريقيا ومنطقة الإسكوا، مقيساً بمعامل التغير، أعلى بمرتين منه في جميع البلدان المتوسطة الدخل، وأشد بكثير من التقلب في البلدان المصدرة للنفط في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومع الوقت، ازداد النمو اضطراباً في المنطقة بأسرها. ففي الفترة 1961-1979، حينما قارب متوسط النمو السنوي 8 في المائة في البلدان المصدرة للنفط في شمال أفريقيا ومنطقة الإسكوا، بقي معامل تغير النمو عند حدود 0.43 في المائة. وعندما انخفض معدل النمو إلى 2 في المائة في العقدين التاليين، ارتفع معامل التغير إلى 1.25 في المائة مقابل 0.85 في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ومن الأسباب الرئيسية لعدم استقرار النمو في البلدان المصدرة للنفط افتقار هذه البلدان إلى تنوع الصادرات. وتبين الأشكال 15 و16 و17 حصة المنتجات النفطية من إيرادات الصادرات في كل من منطقة الإسكوا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء. ففي الفترة 2000-2002، تجاوزت حصة المنتجات النفطية من إيرادات الصادرات المستوى الذي كانت عليه في الستينات، وذلك في البلدان السبعة الأعضاء في الإسكوا التي تتوفر عنها بيانات، ما عدا البحرين، حيث بقيت حصة المنتجات النفطية عند حدود 70 في المائة من إيرادات الصادرات (انظر الشكل 15). وتجربة البحرين في تنوع الصادرات لا تنطبق كثيراً على بلدان أخرى في المنطقة تملك القدرة على تنوع الصادرات في الزراعة والصناعة التحويلية، بدلاً من الخدمات<sup>(82)</sup>. وكانت مصر البلد الوحيد، حيث لم تتجاوز حصة المنتجات النفطية الثلثين من إيرادات الصادرات، أي حوالي 40 في المائة اعتباراً من النصف الثاني من الثمانينات<sup>(83)</sup>.

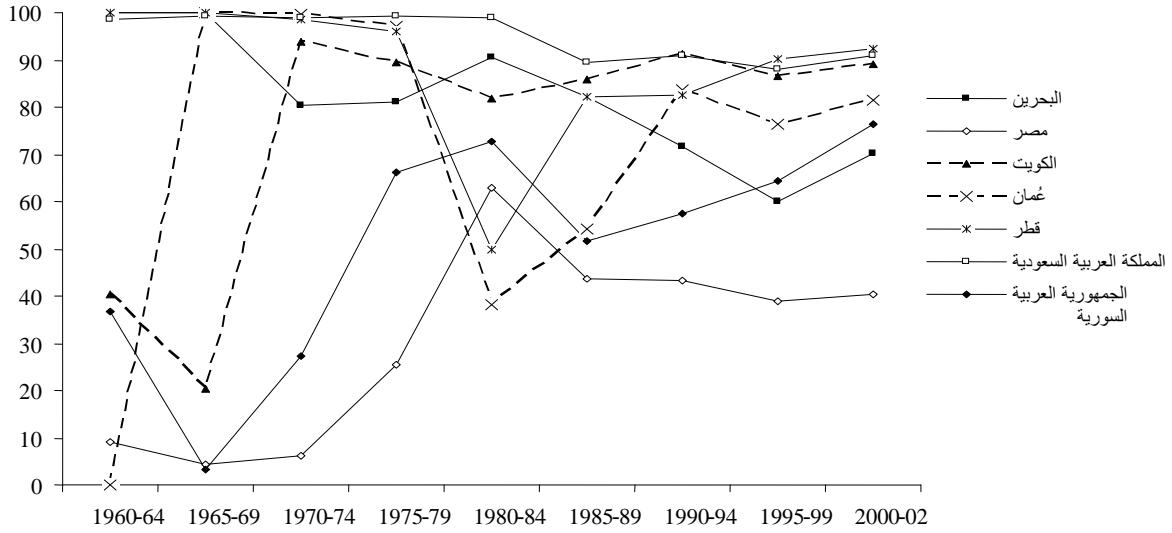
وهذا التركيز للصادرات في قطاع النفط ومشتقاته هو سبب لآثار الداء الهولندي ونتيجة لها على حد سواء. وقد تناول المسح هذا الموضوع في الفصول السابقة. فارتفاع سعر الصرف الحقيقي المرتبط بالإيرادات النفطية يضعف الحوافز إلى إنتاج سلع محلية قابلة للتبادل التجاري. كما إن غياب التنوع يؤدي إلى استمرار سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد سواء أكان من حيث حصته من الصادرات أم دوره في تحقيق الإيرادات المالية<sup>(84)</sup>.

### الشكل 15- حصة الصادرات النفطية من إيرادات الصادرات في منطقة الإسكوا، 1962-2002

(82) يعزى ذلك إلى كون البحرين أصغر بلد في المنطقة من حيث المساحة التي لا تتجاوز 70 كيلومتراً مربعاً، ومن حيث عدد السكان.

(83) من التحديات المعروفة التي تواجه المنطقة تركيز الصادرات. فالنفط الخام وغيره من المنتجات النفطية تبقى من السلع الرئيسية المصدرة من منطقة الإسكوا. وتشير التقديرات إلى أن النفط الخام والغاز والمنتجات ذات الصلة شكلت 70.9 في المائة من مجموع الصادرات في عام 2004. وازدادت صادرات مصر من المنتجات غير النفطية بفضل الأداء القوي في تصدير المنتجات المعدنية، وخصوصاً الصلب. ومع أن نمو الصادرات بقي ضعيفاً في لبنان، سُجل انتعاش كبير في قطاع الأدوات الإلكترونية. واستمر قطاع المنسوجات والملابس يتصدر نمو الصادرات في الأردن في عام 2007. أنظر: الإسكوا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2005-2006"، E/ESCWA/EAD/2006/2.

(84) يكاد التنوع في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً يقتصر على السلع الأولية والسلع غير القابلة للتبادل التجاري، وتبقى قطاعات الصناعة التحويلية بحاجة إلى تطوير. أما في الاقتصادات النفطية فيتركز التنوع في القطاع الأولي، بينما يبقى قطاع الصناعة التحويلية بحاجة إلى تطوير أيضاً. المرجع نفسه.



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2006.  
ملاحظة: تشمل الصادرات النفطية في هذا السياق الغاز الطبيعي والنفط.

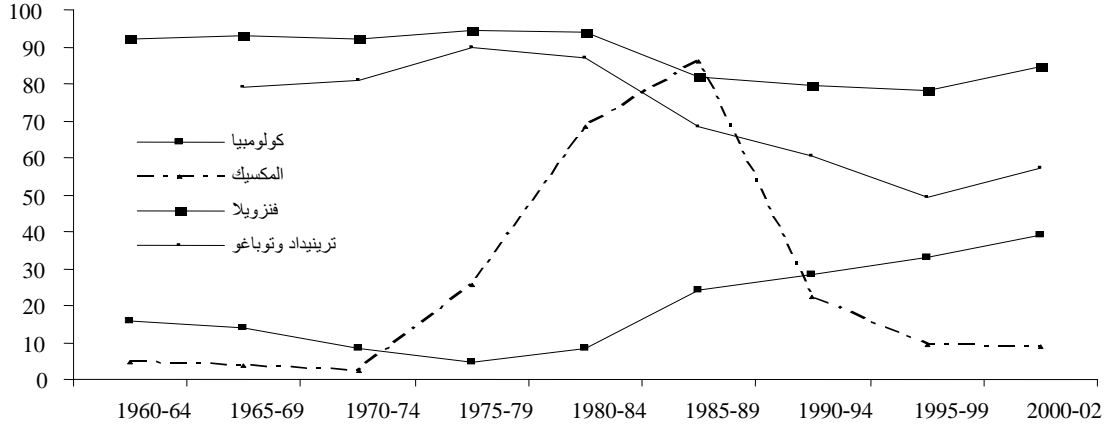
ومع أن الافتقار إلى التنوع شديد في منطقة الإسكوا، فهو ليس بالظاهرة غير العادية. ويبين الشكلان 15 و 16 حصة المنتجات النفطية من مجموع صادرات البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء. فعلى الرغم من تزايد الصادرات النفطية في كولومبيا، لم يطغ هذا القطاع على تركيبة الصادرات، حيث نجحت كولومبيا إلى حد ما في تحقيق بعض التنوع. وفي المكسيك، تجاوزت حصة النفط حصص جميع الصادرات الأخرى في أواسط الثمانينات، فشكّلت حالة تقليدية للتأثر بالداء الهولندي. ومع أن الصادرات النفطية ازدادت بحلول التسعينات، تراجع أهميتها النسبية كثيراً. ومع أن المكسيك تشكل مثلاً مشجعاً على النجاح في إيجاد مخرج من أعراض الداء الهولندي، فالسبب الرئيسي في ذلك هو انضمامها إلى اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ونظراً إلى الأهمية الجغرافية والاستراتيجية للمكسيك بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لا تنطوي استراتيجية التنوع على الكثير من الدروس التي يمكن أن تستفيد منها منطقة الإسكوا.

وفي المقابل، تسجل الصادرات في ترينيداد وتوباغو وفنزويلا أداءاً مختلفاً عن كولومبيا والمكسيك، يشبه نمط الأداء السائد في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا. فالواقع أن فنزويلا تحتل موقعاً بارزاً بين البلدان الرئيسية المصدرة للنفط من حيث استمرارها في عدم التنوع. وقد بقي النفط ومشتقاته طوال أكثر من تسعين عاماً يستأثر بأكثر حصة من صادرات هذا البلد ويحقق أكبر حصة من إيراداته المالية. وبلغت سيطرة قطاع النفط في فنزويلا حداً كبيراً بحيث اعتُبرت نسبة 80 في المائة التي سجلها هذا القطاع من الصادرات في أواسط الثمانينات حصةً متدنية، لم تتكرر منذ ذلك الحين. غير أن هذا البلد وضع استراتيجية لإبدال الصادرات اعتباراً من عام 1960 حتى عام 1989، وحقق فيها بعض النجاح<sup>(85)</sup>.

#### الشكل 16- حصة المنتجات النفطية من إيرادات الصادرات في أمريكا اللاتينية

(85) انظر: E.J. Medina-Smith, "Four essays on economic growth in Venezuela, 1950-99" (University of Sussex, July 2003), pp. 21-26.

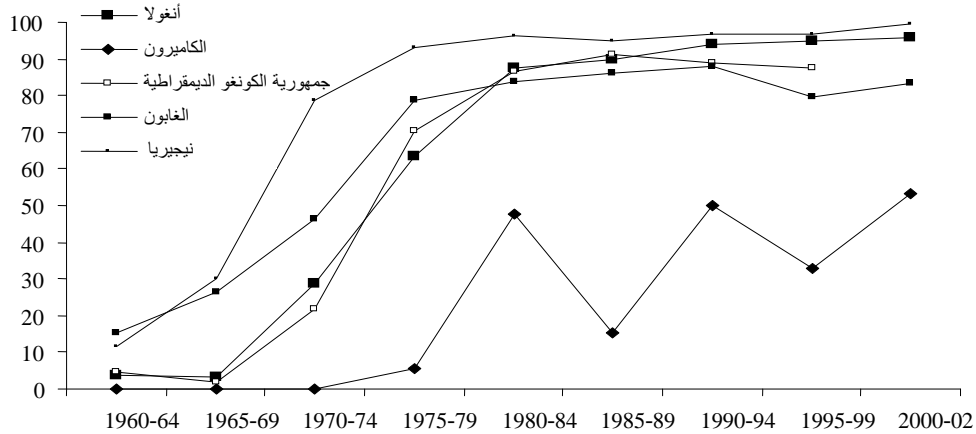
## والكاريبي، 2002-1960



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2006.

ملاحظة: تشمل الصادرات النفطية في هذا السياق الغاز الطبيعي والنفط.

## الشكل 17- حصة المنتجات النفطية من إيرادات الصادرات في أفريقيا جنوب الصحراء، 2002-1962



المصدر: إدارة معلومات الطاقة على الموقع: [www.eia.doe.gov/emeu/international/prices.html](http://www.eia.doe.gov/emeu/international/prices.html).

واتسمت تجربة البلدان المصدرة للنفط في أفريقيا جنوب الصحراء باستمرار عدم التنوع، إذ تجاوزت حصة النفط 80 في المائة من إيرادات الصادرات في كل من أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والغابون ونيجيريا (انظر الشكل 17). وفي حالة الكاميرون فقط لم تتجاوز حصة النفط 50 في المائة منذ الثمانينات. ويعزى عدم التنوع الاقتصادي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء إلى عدم تطور القطاعات غير النفطية، حيث

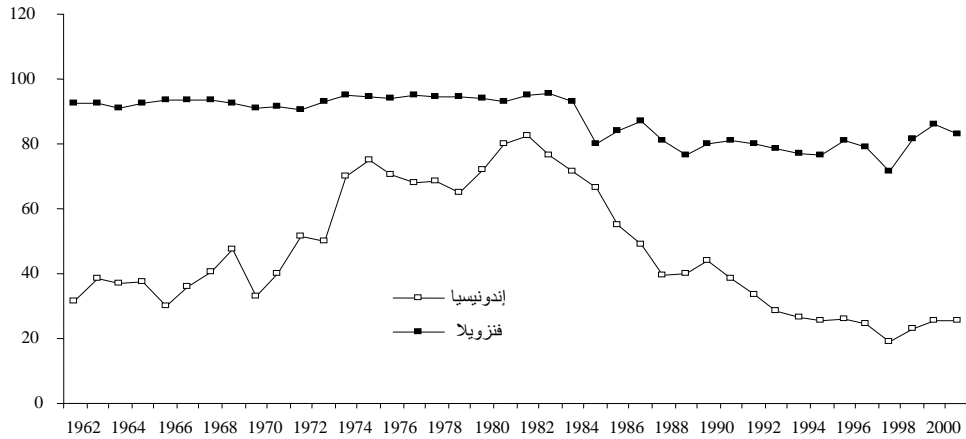
تدني مستوى المهارات والتكنولوجيا في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية. وإزاء هذه القيود، يبقى تطبيق استراتيجية للتنويع في المنطقة تحدياً، ولو كان خياراً لا بد منه.

وتختلف الظروف في منطقة الإسكوا. فارتفاع مستوى التحصيل العلمي والمهارات يتيح إمكانية للتنويع الاقتصادي وتصميم سياسات لتجنب آثار الداء الهولندي. ويؤكد بعض المحللين أن تجربة البلدان المصدرة للنفط في القرن العشرين أخفقت في درء لعنة الموارد، وذلك لأسباب عديدة (انظر الإطار 7).

غير أن بعض البلدان نجحت في تنويع الاقتصاد، وفي استخدام الإيرادات النفطية لتسهيل هذه العملية. وفي هذا السياق، تمثل إندونيسيا أبرز مثال، ولا سيما عند مقارنتها بحالات نقيضة أخرى مثل فنزويلا (انظر الشكل 18). فمذ مطلع الستينات حتى مطلع الثمانينات، ارتفعت الإيرادات النفطية من حوالى 30 في المائة إلى أكثر من 80 في المائة من مجموع إيرادات الصادرات. وخلال الأعوام العشرين التالية، وتحديدًا حتى وقوع الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، شهدت حصة الإيرادات النفطية تراجعاً مستمراً، فانخفضت من 80 في المائة إلى 20 في المائة من مجموع الإيرادات، وحلت محلها من حيث الأهمية منتجات الصناعة التحويلية.

وحكومات البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا هي أمام خيار من اثنين: (أ) إما أن تسمح باستمرار المسار الحالي، كما في فنزويلا، وتبقى اقتصاداتها خاضعة لقطاع النفط، ويبقى نمط التنمية فيها معتمداً على الموارد؛ (ب) وإما أن تسعى إلى تنويع اقتصاداتها، كما في إندونيسيا، وتعزز منتجات الصناعة التحويلية حيث يؤدي النفط دوراً داعماً. وفيما يلي عرض للسياسات التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هذا التنويع.

#### الشكل 18- حصة المنتجات النفطية من إيرادات الصادرات في إندونيسيا وفنزويلا، 1962-2001



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2006.

#### جيم- آثار الداء الهولندي: إطار عمل

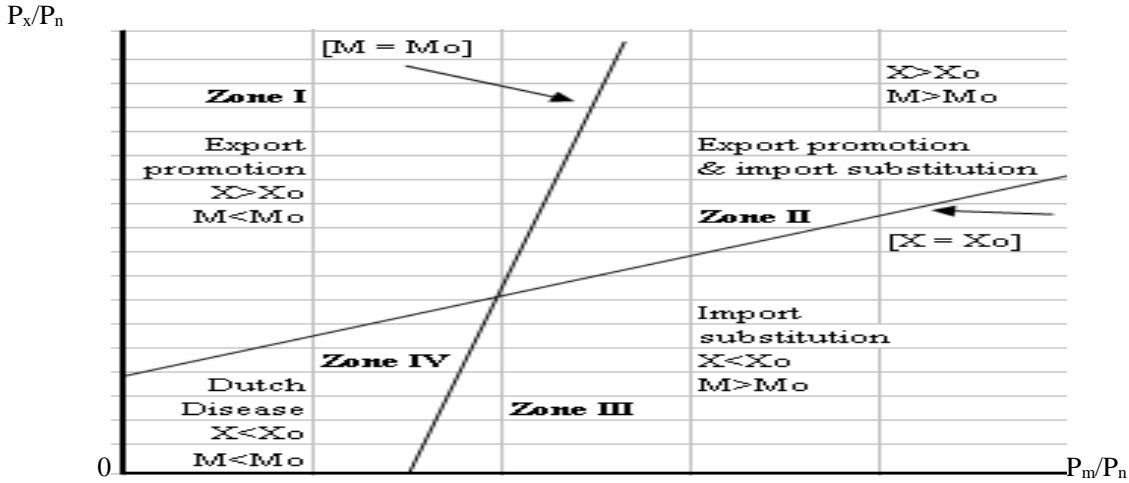
تستطيع البلدان المصدرة للنفط الاستفادة من السياسة العامة في ثلاثة مجالات تزودها بالأدوات اللازمة لمواجهة آثار الداء الهولندي. واستخدام هذه الأدوات بفعالية يتطلب التنسيق بين السياسات، والتركيز على

أغراض محدد تهدف إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام. ومن هذه الأدوات: (أ) استخدام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف لإبقاء الأسعار عند مستوى يسمح للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري بالحفاظ على قدرتها التنافسية؛ (ب) تصميم مشاريع الاستثمار العام بحيث يمكن تخفيض كلفة إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري.

وتناول هذا المسح في الفصل الثاني المشاكل الرئيسية التي تنجم عن الطفرة النفطية. ويمكن الاستفادة من ذلك البحث لدراسة البدائل المتاحة للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا على صعيد السياسة العامة، والمختصرة بطريقة تحليلية في الشكل 19. فمن المفترض أن يكون اقتصاد أي بلد مصدر للنفط بضم أربع سلع رئيسية، هي النفط، والصادرات غير النفطية، والواردات غير النفطية، والسلع غير القابلة للتبادل التجاري. ومع انخفاض سعر الصرف، تصبح السلع المستوردة ذات قدرة على منافسة الصادرات<sup>(86)</sup>.

ويمكن تفسير الشكل 19 على النحو التالي: على أساس سعر النفط الدولي، تقيس المحاور السعر النسبي للسلع غير النفطية التي يمكن تصديرها إلى سعر السلع غير القابلة للتبادل التجاري (المحور العمودي)، والسعر النسبي للسلع التي يمكن استيرادها إلى السلع غير القابلة للتبادل التجاري (المحور الأفقي). ويمثل الخط المستقيم  $(X=X_0)$  جميع قيم السعرين النسبيين حيث تساوي كمية السلع غير النفطية القابلة للتصدير  $X_0$ . وهذه هي قيمة  $X$ ، التي تُحسب على أساس سعر النفط الدولي من غير أن تدخل في الحساب التعريفات والعوائق غير الجمركية والدعم. ويمثل الخط  $(M=M_0)$  السلع التي يمكن استيرادها (البدائل المحتملة للواردات).

الشكل 19- البدائل المتاحة للبلدان المصدرة للنفط على صعيد السياسة العامة



المصدر: إعداد الإسكوا.

ملاحظة: يفترض أن يكون سعر النفط الدولي ثابتاً.  $P_x$  هو مؤشر أسعار السلع غير النفطية التي يمكن تصديرها بالعملة المحلية، و  $p_m$  هو مؤشر أسعار السلع غير النفطية التي يمكن استيرادها بالعملة المحلية، و  $P_n$  هو مؤشر أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري بالعملة المحلية.

ولإبقاء  $X=X_0$  عند السعر النسبي الأعلى للسلع التي يمكن استيرادها  $(P_m/P_n)$  عند نقطة أعلى من نقطة التقاء الخطين، من الضروري أن تكون قيمة  $P_x/P_n$  أيضاً أعلى. وتنطبق العلاقة نفسها على الخط  $M=M_0$ .

(86) في هذا السياق، السلع التي يمكن تصديرها هي السلع القابلة للتبادل التجاري التي تصبح ذات قدرة تنافسية في السوق الدولية، والسلع التي يمكن استيرادها هي أيضاً سلع قابلة للتبادل التجاري، والسلع غير القابلة للتبادل التجاري هي السلع التي تصدر ولا تعتبر بديلاً عن الواردات.



ويقسم الخطان الشكل إلى أربعة نطاقات. ففي النطاق الأول، يؤدي تدخل الحكومة من خلال الدعم إلى رفع السعر النسبي للسلع التي يمكن استيرادها إلى ما فوق المستوى الذي يبلغه من غير التدخل، وخفض السعر النسبي للسلع التي يمكن استيرادها إلى ما دون المستوى الذي يكون عليه من غير التدخل. وتزيد حزمة السياسات العامة كمية السلع التي يمكن تصديرها بتحويل الموارد عن السلع التي يمكن استيرادها. ويمثل ذلك بالمعنى الحصري استراتيجي تهدف إلى تعزيز الصادرات. وفي النطاق الثالث، تؤدي حزمة السياسات العامة إلى تحقيق نقيض ذلك، أي زيادة إنتاج السلع التي يمكن استيرادها وتخفيض إنتاج السلع التي يمكن تصديرها من خلال استراتيجي فاعلة لإبدال الواردات.

ويمثل النطاق الثاني، بين النطاقين السابقين، مزيجاً من السياسات التي تهدف إلى تعزيز الصادرات واعتماد استراتيجي لإبدال الواردات في الوقت ذاته. فالدعم، مثلاً، يمكن استخدامه لزيادة ربحية الصادرات والتعريفات غير النفطية لتعزيز القدرة التنافسية لبدايل الواردات نسبة إلى السلع المستوردة من الخارج. وفي الواقع يمكن تطبيق الدعم والتعريفات على المنتج نفسه. ونتيجة لذلك، يمكن أن يتزامن تعزيز الصادرات غير النفطية مع تشجيع إبدال الواردات. وهذا المجال يعرف بنطاق "السياسة الصناعية".

والمؤسف أن معظم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا تحل في النطاق الرابع، أي نطاق تأثير الداء الهولندي، حيث تحدث الإيرادات النفطية تشوهات من خلال آثار الإنفاق وتحويل الموارد والتغيير في النفقات (انظر الإطار 7). وهذه التشوهات تؤدي إلى تخفيض الناتج من السلع التي يمكن تصديرها واستيرادها إلى ما دون المستوى الذي تبلغه من غير تدخل. وإذا ارتفع سعر النفط الدولي، يتحول الخطان  $M=M_0$  و  $X=X_0$  صعوداً، مما يوسع نطاق الداء الهولندي، ويتطلب زيادة قيمة  $P_m$  و  $P_x$  بهدف تحقيق مستوى الإنتاج نفسه لـ  $X$  و  $M$ .

ويوضح الشكل 19 أموراً عديدة تنطبق على البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا كما يوضح آثار المناقشات المشار إليها سابقاً حول الداء الهولندي على صعيد السياسة العامة. فعندما ترتفع أسعار النفط، تؤدي السياسة التجارية القائمة على عدم التدخل إلى خفض إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري، ومنها الصادرات غير النفطية وبدايل الواردات، إذ إن الآثار ستؤدي إلى رفع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري نسبة إلى السلع القابلة للتبادل التجاري. وفي الاقتصاد غير المعتمد على النفط، يمكن أن تؤدي سياسة عدم التدخل إلى نمو قطاعات الخدمات والبناء، وضعف القطاع الصناعي، والإخفاق في بنائه في البلدان التي لا تملك قطاعاً صناعياً. وفي المقابل، هناك حزمة سياسات يمكن أن تساعد في تجنب ذلك، كما تبين من تجربة إندونيسيا. والاستراتيجي المثلى على هذا الصعيد هي في تعزيز الصادرات غير النفطية وبدايل الواردات، في عملية يكون فيها إبدال الواردات أساساً يمهّد لتعزيز الصادرات غير النفطية.

#### دال- سياسات الاقتصاد الكلي

لتجنب آثار الداء الهولندي، ينبغي للحكومات أن تعمل على تنسيق السياسات المتعلقة بسعر الصرف والمالية العامة. وتعد الإدارة المباشرة لسعر الصرف عنصراً أساسياً لنجاح هذا الإطار المنسق، بالنظر إلى ضعف قدرة الأدوات النقدية على إدارة سعر الصرف بطريقة غير مباشرة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، حيث الأسواق المالية يعوزها التطور، كما أوضح في الفصل الثالث من هذا المسح. ويُستخلص من هذا الوضع عدم توفر سوق كبيرة وكافية للسندات الحكومية، التي يشكل تداولها آلية غير مباشرة لإدارة سعر الصرف. وفي غياب الآليات النقدية الفعالة، تشكل إدارة سعر الصرف أداة لازمة لتجنب آثار الداء الهولندي، مما يعني أن تثبيت سعر الصرف أو ربطه هو الخيار الأمثل لصانعي السياسات في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة.

## 1- سعر الصرف

في مقابل تثبيت سعر الصرف، يكثر تداول ما يسمى "الثالوث المستحيل"، الذي يعني الجمع بين تحرير سوق رأس المال، وتثبيت سعر الصرف، واعتماد سياسة نقدية فعالة<sup>(87)</sup>. ووفقاً لهذا المنطق، إذا كانت سوق رأس المال محررة، فينبغي استخدام سعر الفائدة المحلي للحفاظ على سعر الصرف الثابت، من خلال تغطية العجز التجاري بتدفقات رأس المال إلى البلد. ويعني ذلك أن سعر الفائدة لا يمكن استخدامه أيضاً لإدارة المعروض النقدي.

ولا ينطبق هذا المنطق كثيراً على منطقة الإسكوا للأسباب التالية: (أ) نظراً إلى عدم تطور الأسواق المالية، لا يشكل شراء السندات الحكومية وبيعها أداة فعالة في السياسة العامة، سواء أكان سعر الصرف ثابتاً أم مرناً؛ (ب) يتطلب مفهوم "الاستحالة" افتراض أن تدفقات رأس المال الخارجية مرنة للغاية بالنسبة إلى الهامش بين معدلات الفائدة الخارجية والمحلية، لكن عدم التطور الذي تعاني منه الأسواق المالية والذي يسبب عدم فعالية عمليات السوق المفتوحة، يدل على أن تدفقات رأس المال في منطقة الإسكوا لا تتمتع بالمرونة المطلوبة<sup>(88)</sup>؛ (ج) هناك مستويات عديدة لتحرير حسابات رأس المال أو ضبطها، مما يعني أن الخيارات لا تقتصر على مجرد "تحرير" حساب رأس المال أو "ضبطه" (انظر الإطار 4)؛ (د) يمكن فصل الاحتياطي المتراكم من العملات الأجنبية نتيجة لطفرة أسعار النفط عن الاقتصاد المحلي، بواسطة عدد من الآليات التي لا تستلزم عمليات السوق المفتوحة<sup>(89)</sup>.

وهكذا، يُعد تثبيت سعر الصرف أو ربطه، كما هي الحال في البلدان المنتجة للنفط في منطقة الإسكوا، الطريقة الفعالة الوحيدة لتجنب الارتفاع الإسمي الذي يقوض القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري. وعلاوة على ذلك، ليس من مبرر اقتصادي لاعتماد المرونة في سعر الصرف، لأنها لا تخدم فعالية السياسة النقدية. والوظيفة الرئيسية للمرونة في سعر الصرف هي تثبيت ميزان المدفوعات في الأجل القصير وتخصيص الموارد في الأجل الطويل. ونظراً إلى أن صادرات البلدان المنتجة للنفط لا تخضع للأسعار المحلية، لا يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في تصحيح الأسعار في الأجل القصير، ولكنه يؤثر على تخصيص الموارد في الأجل الطويل. وفي ذلك حجة مضادة لاعتماد المرونة في ظل آثار الداء الهولندي. وفي هذا السياق، يبرز دور السياسة النقدية، حيث يستخدم سعر الفائدة المحلي لتجنب الضغوط التضخمية، أو تيسير حصول القطاع الخاص على الائتمان في حال عدم وجود تلك الضغوط.

## 2- سياسة المالية العامة والاستثمار العام

(87) يذكر مفهوم "الثالوث المستحيل" لتبرير مرونة أسعار الصرف في منطقة الإسكوا. وهذا المفهوم موضح بإيجاز في: بلدان الإسكوا تختصر مفهوم الاستحالة بما يلي: (أ) تستطيع الحكومة تثبيت سعر الصرف واستخدام السياسة النقدية، ولكن فقط بإبقاء الضوابط على تدفقات رأس المال؛ (ب) تستطيع رفع الضوابط عن حركة رأس المال والتخلي عن استخدام السياسة النقدية، ولكن فقط بالسماح بتقلب سعر الصرف؛ (ج) تستطيع اختبار نظام تثبيت سعر الصرف وحرية حركة رأس المال، ولكن فقط بالتخلي عن القدرة على استخدام السياسة النقدية بهدف حماية الاقتصاد من الصدمات الداخلية والخارجية. ومن الواضح أن بلدان الإسكوا تعتمد الخيار الأخير. انظر: الإسكوا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2006-2005"، E/ESCWA/EAD/2006/2.

(88) افتراض المرونة التامة لا ينطبق على تدفقات رأس المال في معظم الاقتصادات.

(89) من هذه الآليات، صندوق النفط الذي أنشأته النرويج وبلدان مجلس التعاون الخليجي. أنظر الجزء بء من الفصل الثالث من هذا المسح. ولمزيد من التفاصيل انظر: J.M. Davis, R. Ossowski and A. Fedelino (eds.), *Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries* (IMF, 21 August 2003), part II.

ينبغي أن يكون للسياسة المالية العامة في منطقة الإسكوا أربعة أهداف هي: (أ) تخفيف التقلب في معدلات النمو (مواجهة التقلبات القصيرة الأجل في الدورة الاقتصادية)؛ (ب) رفع معدل النمو (التأثير على العرض في الأجل الطويل)؛ (ج) التأثير على تركيبة النمو حسب النشاط الاقتصادي؛ (د) تحقيق الإنصاف في النمو.

وقبل تناول هذه الأهداف، من الضروري بحث القيود الهيكلية للسياسة المالية العامة. وتضمن مسح العام الماضي إشارة إلى أن بلدان المنطقة تعتمد بشدة على الضرائب غير المباشرة، مما يعوق السياسة المالية العامة، إذ يضعف أثر الضرائب التلقائي في عملية التثبيت<sup>(90)</sup>.

وفي حين أن الضرائب غير المباشرة هي أقل تأثيراً بالدخل من الضرائب المباشرة، ليس في ذلك بالضرورة أي قيود حقيقية على السياسة المالية في منطقة الإسكوا. فعندما يرتفع الاستثمار، فتتسأ بذلك حلقة النمو، تتغير نسبة الضرائب وفقاً للتركيبة الجديدة. وفي بلدان الإسكوا التي تشملها الدراسة، بلغ متوسط حصة الضرائب المباشرة 19 في المائة في عام 1990 و16 في المائة في عام 1999. غير أن هذا المتوسط لا يعبر بدقة عن الصورة الحقيقية عندما تدخل في الحساب الكويت التي تحصل معظم إيراداتها من الرسوم على النفط، بينما تحصل 3 في المائة فقط من الضرائب المباشرة، و4 في المائة من الضرائب غير المباشرة. وباستثناء الكويت من المجموع، يرتفع متوسط الضرائب المباشرة إلى 23.19 في المائة، وهو معدل يساوي أو يتجاوز متوسط الضرائب المباشرة في جميع البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل.

وعلاوة على ذلك، وعلى أساس هذا المتوسط لمنطقة الإسكوا، كانت حصة الضرائب غير المباشرة في منطقة الإسكوا أقل من متوسط جميع البلدان المتوسطة الدخل. وفي حين أن حصة الضرائب غير المباشرة تتجاوز عادة حصة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة في جميع البلدان المتوسطة الدخل، كان الفارق صغيراً في بلدان الإسكوا.

والأهم أن وظيفة التثبيت لا ضرورة لها في جانب الإيرادات، ولا سيما في البلدان المصدرة للنفط. فبإنشاء صندوق النفط على النحو الوارد في الفصل الثالث، تستطيع الحكومات تكوين احتياطي من الإيرادات النفطية عندما ترتفع الأسعار وينتعث الاقتصاد، لاستخدامه في مراحل لاحقة عندما تنخفض الأسعار لمواجهة ظروف الركود.

ومن الضروري أن يكون الاستثمار العام العنصر الرئيسي في أي سياسة فاعلة للمالية العامة، ولا سيما في البلدان المصدرة للنفط. ووفقاً لما هو وارد في الفصل الثالث، يمكن أن يكون الإنفاق العام السبب الرئيسي لظهور آثار الداء الهولندي، ما لم يخضع لإدارة دقيقة ويرتكز على أسس سليمة. ويجب أن يخضع إنفاق الموارد النفطية الضخمة لإدارة تقوم على عدد من المبادئ التوجيهية الأساسية المبينة لاحقاً.

وينبغي أن يكون المستوى المطلق للإيرادات متناسباً مع قوة النمو واستقرار الاقتصاد الكلي. وتحديد المستوى المناسب من الإنفاق هو مسألة ترتبط بإدارة الطلب الكلي. ومن الضروري أن يكون صندوق النفط الآلية الرئيسية لتحقيق هذه الإدارة، بحيث تتراكم فيه الأموال عندما تكون الإيرادات النفطية مرتفعة، وتستخدم عندما تنقلص هذه الإيرادات (أنظر الجزء باء من الفصل الثالث).

---

(90) الإسكوا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2005-2006"، E/ESCWA/EAD/2006/2.

وعلاوة على ذلك، يعتبر توزيع الإنفاق العام بين الاستهلاك والاستثمار مسألة دقيقة. فالجزء الأكبر من النفقات العامة يُصرف على السلع والخدمات غير القابلة للتبادل التجاري. وبزيادة الطلب على السلع والخدمات غير القابلة للتبادل التجاري، يؤدي الإنفاق العام إلى رفع أسعار هذه السلع وتساعد الضغوط من أجل رفع سعر الصرف الحقيقي. ولا يسهل إيجاد الحلول لهذا الوضع في الأجل القصير، مما يزيد الحاجة إلى الإدارة المباشرة لسعر الصرف (كما هو موضح في الجزء دال). وفي الأجل الطويل، يمكن أن يؤدي توخي الدقة في الإنفاق العام إلى تخفيف الآثار السلبية المشار إليها آنفاً من خلال تخفيض كلفة السلع والخدمات القابلة للتبادل التجاري. ومن شأن الإنفاق على التعليم والصحة أن يساعد في تحقيق ذلك عن طريق رفع إنتاجية القوى العاملة وتحسين مهاراتها. وتتوقف إمكانية توجيه هذه النفقات نحو تحقيق الأثر المرجو منها في تحسين الإنتاجية، على الالتزام بتأمين هذه الخدمات لجميع السكان.

غير أن المجال أوسع لاستخدام الاستثمار العام بهدف تعزيز قطاعات السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري. فقطاع البناء هو بطبيعته قطاع غير قابل للتبادل التجاري، ولكن تأمين البنية التحتية يمكن أن تكون وسيلة لتخفيض التكاليف عن القطاعات القابلة للتبادل التجاري. ومن الأمثلة على ذلك البنية التحتية للنقل التي تسهم في تخفيض تكاليف التصدير، وكذلك تحسين الاتصالات، بما في ذلك خدمة الإنترنت؛ وإنشاء مؤسسات عامة أو خاصة للبحث والتطوير (91).

والتركيز على الاستثمار العام عوضاً عن الإنفاق الجاري، يمكن أن يخفف من احتمال أن تؤدي الميزانية العامة المعززة بالإيرادات النفطية إلى مزاحمة الاستثمار الخاص. ويمكن النظر إلى المزاحمة من وجهتين، وجهة الإنفاق الكلي ووجهة التكامل. فالاستثمار العام في المطلق يزاحم الاستثمار الخاص عندما يقارب الاقتصاد العمل بكامل قدرته، وتوزع مشاريع الاستثمار العام بالتساوي بين القطاعين العام والخاص. أما عندما تكون في الاقتصاد موارد غير مستغلة، فيبقى المجال مفتوحاً لزيادة جميع أنواع النفقات العامة منها والخاصة. وإذا كانت مشاريع الاستثمار العام تكمل مشاريع الاستثمار الخاص، فيمكن أن يؤدي الاستثمار العام إلى تشجيع الاستثمار الخاص أو إلى جذبه.

وفي حال تكامل الاستثمار العام والاستثمار الخاص، يُستبعد حصول المزاحمة الكاملة. أي إذا كانت مرونة الاستثمار الخاص بالنسبة إلى أي نوع من أنواع الإنفاق الحكومي أقل من ناقص واحد، يؤدي أثر الاستثمار العام إلى تشجيع النمو وزيادة الإنتاجية. والجدير بالذكر في موضوع المزاحمة في منطقة الإسكوا، أن جزءاً كبيراً من الاستثمار في القطاع الخاص لا يعتمد على الاقتراض، أو لا يقترض من أسواق مالية تتأثر بالإقراض الحكومي. وكثيراً ما يُمول استثمار صغار المنتجين في المدن والأرياف من مصادر ذاتية أو من مقرضين محليين لا صلة لهم بالنظام المصرفي. أما الاستثمارات الكبيرة في القطاعات غير النفطية فلا تُمول عادةً من الأسواق المالية المحلية.

#### هاء- ملاحظات ختامية

يمكن اختصار الجوانب الرئيسية للتجربة الإنمائية وقضايا السياسة العامة في بلدان الإسكوا بالنقاط التالية:

(أ) من الواضح أن سوق النفط العالمية تشهد تغيرات هامة منذ أواخر الحرب العالمية الثانية، فبعد أن كانت فنزويلا البلد الرئيسي المصدر للنفط، تغير الوضع في أواخر الستينات. وبحلول عام 1970، أصبحت المملكة العربية السعودية أكبر بلد منتج ومصدر للنفط في العالم، وتحفظ بهذا الموقع الهام منذ ذلك الحين؛

(ب) شهدت حصص السوق تغيراً كبيراً في العالم لكل من البلدان الأعضاء في الأوبك، مثل نيجيريا، والبلدان غير الأعضاء في الأوبك مثل كندا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج، ومؤخراً الاتحاد الروسي، وقد أصبحت جميعها في العقود الماضية أقطاباً رئيسية في سوق النفط الدولية. وهذا التغير يعني تراجعاً في نفوذ الأوبك، إلى حد أصبح معه أي بلد واحد قادراً على التحكم بسوق النفط، ولا سيما في ظل تزايد أهمية "النفط الورقي" في العالم منذ أواسط الثمانينات؛

(ج) كان أداء النمو في البلدان المصدرة للنفط دون المستوى الأمثل في العقود الأربعة الماضية، ولا سيما في ضوء الإيرادات الكبيرة المحققة من الصادرات النفطية، وذلك مقارنة ببلدان أخرى متوسطة الدخل في العالم، منها بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وتعزى هذه النتيجة إلى أن المنطقة لم تعتمد استراتيجية طموحة للتطوير الصناعي والتنويع الاقتصادي في سياق إقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بقطاع الصادرات، ولذلك يبدو من الواضح أن تقلب سوق النفط الدولية هو السبب الرئيسي لعدم استقرار معدل النمو حتى الآن؛

(د) في ظل عدم توفر الآليات النقدية الفعالة في المنطقة وعدم تطور النظام المالي، ينبغي للبلدان الأعضاء في الإسكوا الاستفادة من تنسيق سعر الصرف والسياسة المالية العامة والتركيز على الاستثمار العام في البنية التحتية وإعطائه الأولوية على الإنفاق الجاري؛

(•) تعتبر زيادة الإنفاق على التعليم والصحة عنصراً مكماً للاستثمار الخاص وليس مزاحماً له، وتؤدي في الوقت ذاته إلى تجنب الآثار السلبية الناجمة عن الداء الهولندي ولعنة الموارد. ويمكن تجنب هذين الخطرين في إطار من الإصلاح المؤسسي إذا ما اتخذت الإجراءات المناسبة لزيادة مشاركة العملاء الاقتصاديين والمواطنين بوجه عام.

ويتبين من هذه النقاط والنقاط المثارة في الفصل الرابع من هذا المسح أن هناك تدابير أخرى تساعد في وضع إطار للسياسة العامة يهدف إلى تجنب الآثار السلبية لطفرة الموارد. ومن هذه التدابير: (أ) إخضاع تثبيت سعر الصرف أو ربطه لإدارة تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري؛ (ب) اعتماد سياسة فعالة للمالية العامة تبقي الاقتصاد عند حدود إمكاناته غير النفطية وتخفف القيود عن العرض في القطاعات القابلة للتبادل التجاري. ولذلك يتطلب الاستخدام الفعال للمبالغ المتدفقة من العملات الأجنبية استراتيجية منسقة تضعها الحكومة وتهدف إلى إدارة الاقتصاد وتحقيق الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، والتنويع الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر. ولا بد من اتباع استراتيجية وقائية لمنطقة الإسكوا عندما تكون المبالغ الواردة إلى المنطقة حصيلة صادرات النفط والغاز الطبيعي، وذلك للتحصن من عدم استقرار سوق النفط الدولية. وهذا يعني أن من الضروري وضع إطار إقليمي للتعاون بهدف زيادة القدرة الاستيعابية للمنطقة.

## سادساً- مراجعة للقضايا وملاحظات بشأن السياسة العامة

يستعرض المسح في هذا الفصل المسار الإنمائي اعتباراً من بداية الطفرة النفطية الحالية من منظورين رئيسيين. فمن منظور أول، يتناول هذا الفصل الدور الذي يمكن أن تؤديه الموارد الطبيعية في العملية الإنمائية في الأجل الطويل، ولا سيما باعتبار هذه الموارد وسيلة لتعزيز إمكانات النمو في المنطقة؛ ويورد الحجج التي تتضمنها الأدبيات فيما يتعلق بالتحديات التي تطرحها استراتيجية النمو المرتكزة على الموارد الطبيعية في البلدان النامية. ومن منظور ثانٍ، يبين هذا الفصل مواطن الضعف في النهج السائد من الناحيتين النظرية والتجريبية، كما يبين الأسباب التي تبرر الدعوة إلى تجنب اتخاذ قرارات بشأن السياسة العامة استناداً إلى النهج السائد على صعيد الاقتصاد الكلي. ثم يتناول ظاهرة لعنة الموارد التي يُفترض أنها تصيب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (انظر الإطار 2-ألف).

ويتناول الجزء الثاني من هذا الفصل الآثار القصيرة الأجل التي تحدثها طفرة الموارد على الاقتصاد الكلي، ولا سيما في الاقتصادات المصدرة للنفط، ثم يركز على الآثار التي تحدثها الطفرة النفطية الحالية على منطقة الإسكوا. وفي الجزء الأخير كان لا بد من التركيز على الاختلاف الكبير في الآثار التي تشهدها بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وعلى الخيارات المتاحة لهاتين المجموعتين من البلدان على صعيد السياسة العامة.

### ألف- وفرة الموارد والنمو الاقتصادي

بقي عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين وصانعي السياسات، حتى أواسط الثمانينات، ولا سيما حتى غداة الصدمة النفطية الأولى، يرون أن وفرة الموارد الطبيعية تتيح مزايا اقتصادية هامة للبلدان النامية. فقد أتاح الإنتاج المحلي للمنتجات الأولية للكثير من بلدان منطقة الإسكوا استهلاك المنتجات الزراعية، واستخدام المواد الزراعية والمواد المعدنية الأولية في الصناعة التحويلية، بصرف النظر عن قدرة هذه البلدان على تحقيق مكاسب بالعملات الأجنبية من صادرات وأنشطة أخرى. وفي بعض الظروف، حلت هذه البلدان في موقع يخولها التأثير على العرض العالمي لبعض السلع، مما سمح لها بزيادة إيراداتها من العملات الأجنبية. وأسهم تطوير القطاع الأولي في دعم التوسع العمراني، ونمو الأسواق المحلية، وتأمين البنية التحتية؛ كما أسهم في زيادة الريوع التي أدت إلى زيادة المدخرات والاستثمارات المحلية. واستند هذا التقييم الإيجابي لتوفر الموارد الطبيعية إلى النظرية التقليدية للتجارة الدولية القائلة بأن تخصص البلدان في المجالات التي تملك فيها مزايا نسبية يمهّد الطريق الأمثل إلى التنمية الاقتصادية. ورغم ذلك تبقى مسألة الآثار السلبية التي يعتبرها الخبراء نتيجة للاقتصاد الريعي.

وتتسم الأسعار الدولية للسلع، ومنها سعر النفط، بتقلب شديد. وهذا التقلب يؤدي بالبلدان النامية التي تتمتع بوفرة في الموارد إلى اتخاذ ترتيبات على صعيد المالية العامة والتشغيل والاستهلاك والاستثمار تتماشى مع تقلبات الدورة الاقتصادية، مما يعرض الأعمال لمزيد من المخاطر ويعوق التنوع الاقتصادي في تلك البلدان. والاقتصادات التي تتمتع بوفرة في الموارد في منطقة الإسكوا تبدي ملامح "الاقتصادات المحاصرة" حيث الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد المحلي غير كافية وعناصر الإنتاج الوسيطة والعوائد على عوامل الإنتاج الأخرى تشكل نسبة قليلة من قيمة المنتج النهائي. وهذه الملامح، التي تحول دون تحقيق التنمية المتواصلة والمتوازنة والواسعة النطاق، تترافق مع مضاعفات انخفاض معدلات التشغيل، إذ يعمل عدد قليل من العمال بأجور جيدة بينما تعمل أعداد كبيرة بأجور زهيدة في أنماط تشغيل غير عادية وغير مستقرة، وتكثر الواردات من عناصر الإنتاج والسلع الاستهلاكية. وتسهم هذه التركيبة الاقتصادية في التفاوت في توزيع

الدخل والركود الطويل الأجل. وتضاف إلى ذلك مشاكل أخرى عديدة ترتبط بالمبالغة في تقييم العملات، وارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وتحويل الموارد عن السلع القابلة للتبادل التجاري، والتضخم، وانعدام الرابط بين المجهود والمدخول، والاستهلاك من الإنتاج، وتداعي القيم التقليدية.

#### 1- ضعف الأدلة على لعنة الموارد

يرتبط التخصص في تصدير المنتجات الأولية في منطقة الإسكوا بوفرة الموارد الطبيعية، التي تعتبر هبة مجانية. ونتيجة لذلك، ترتبط إيرادات الصادرات بمفردات مثل "الريع" و"المكاسب العابرة". وهذه المداخل هي مداخل غير مكتسبة، وبالتالي غير مستحقة، وربما غير خارجة عن المألوف. وفي هذه الحالة، يُعتبر تباطؤ معدلات النمو وضعف المؤسسات مجرد مكافأة عادلة. غير أن هذه التفسيرات باطلة على عدة مستويات تستحق المزيد من التوضيح على النحو التالي<sup>(92)</sup>:

(أ) يترك المعنى الدقيق لمصطلح "وفرة الموارد" عادةً من غير توضيح. ومن الأهمية الإشارة إلى أن اختلاف مقاييس وفرة الموارد قد أدى إلى اختلاف على صعيد النتائج. فقد أكدت فرضية لعنة الموارد في معظم الحالات بينما لم تتأكد في حالات أخرى (انظر الإطار 7). وعندما تركز مقاييس وفرة الموارد، مثلاً، على نسبة الصادرات من الموارد الطبيعية إلى مجموع الصادرات أو إلى مجموع الناتج المحلي، يكون في ذلك تأكيد لفرضية لعنة الموارد. وفي المقابل تتضمن بعض الدراسات مقاييس أخرى تتعلق بمجموع إنتاج المنتجات الأولية، ومجموع الاحتياطي، ونصيب الفرد من الاحتياطي، ونصيب العامل من الصادرات، فلا تدعم بذلك فرضية لعنة الموارد. ومع أن النتائج السلبية تنجم عن الريع التي تولدها صادرات المنتجات الأولية، فقد أخفقت مقاييس وفرة الموارد المركزة على الريع في دعم فرضية لعنة الموارد<sup>(93)</sup>. وتزداد هذه المسائل غموضاً مع ظهور آراء تقول بأن لعنة الموارد تحدث في ظل توفر أنواع معينة من الموارد الطبيعية، فهي أكثر شيوعاً في حالة الموارد ذات "المصدر الثابت" مثل النفط والنحاس والفحم، منها في حالة الموارد "المنتشرة"، مثل القمح والأرز والكافوا والبن. وفي منطقة الإسكوا، تنصدر القضايا المتعلقة بالماضي الاستعماري والشواغل الجيوسياسية الأسباب المستخدمة لتعليل فرضية لعنة الموارد؛

(ب) يرتبط بالنقطة الأولى طرح مفاده أن القياس الدقيق لقاعدة الموارد يحدث أثراً بالغاً على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر بدورها على النتائج الاقتصادية. غير أن هذا النهج خاطئ؛

(ج) تستند معظم تحليلات لعنة الموارد إلى الجمع بين وفرة الموارد والميزة المقارنة. ففي البلدان الفقيرة، يمكن أن يكون السبب في التركيز على صادرات المنتجات الأولية هو توفر إمدادات كبيرة ورخيصة من سلع أساسية معينة، أو افتقار الاقتصاد إلى قطاعات أخرى تتمتع بقدرة تنافسية على الصعيد الدولي. وهذا يختصر واقع الضعف في التنمية؛

(92) يستند هذا الجزء إلى: G. Wright and J. Czelusta, "The myth of the resource curse", *Challenge*, vol. 47, No. 2 (March-April 2004), pp. 6-38; and A. Rossser, "The political economy of the resource curse: a literature survey", Working Paper No. 268 (Institute of Development Studies (IDS), April 2006).

(93) انظر مثلاً: P. Collier and A. Hoeffler, "Resource rents, governance, and conflict", *The Journal of Conflict Resolution*, vol. 49, No. 4 (August 2005), pp. 625-633; and M. Herb, "No representation without taxation? Rents, development, and democracy", *Comparative Politics*, vol. 37, No. 3 (April 2005), pp. 297-316.

(د) تؤكد معظم الدراسات التي تؤيد فرضية لعنة الموارد أن وفرة الموارد الطبيعية، بصرف النظر عن طريقة قياسها، ترتبط دائماً بضعف في النمو. غير أن الأدلة لا تكفي لإثبات وجود أي علاقة سببية بين هذين المتغيرين. وحتى في حالات التأكيد على وجود علاقة، وإن واهنة وخلافية في أكثر الأحيان، يبقى الدليل عليها ظرفياً، كما يمكن أن تكون هذه العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الفقر أو ضعف الأداء الاقتصادي أو عدم توفر إلى البدائل المجدية إلى استمرار الاعتماد على الصادرات من المنتجات الأولية. وفي هذه الحالة، يكون التخصص في صادرات المنتجات الأولية من أعراض الضعف في التنمية، وليس سبباً له كما تورده هذه الدراسات. ومن الممكن أيضاً أن تكون علاقة الترابط بين وفرة الموارد وضعف الأداء الاقتصادي مجرد نتيجة عابرة أو أن تنشأ هذه العلاقة من متغير آخر لم يحدد بعد.

## 2- تخطي لعنة الموارد

يتضح من مواطن الضعف المحددة آنفاً أن وجهة النظر التقليدية عاجزة عن تحديد مفهوم وطبيعة المؤسسات السياسية والاجتماعية التي ترتبط بظروف كل بلد؛ وعن معالجة موضوع المرونة الملازمة لثروة الموارد في العالم الحقيقي؛ كما هي عاجزة عن تناول عملية تكوين الميزة التنافسية في التجارة الدولية نتيجة لهذه الثروة ولو بدت الميزة التنافسية موضوعاً منفصلاً من الناحية التحليلية. ويتناول المسح هذه المسائل بإيجاز فيما يلي.

وأما المؤسسات في منطقة الإسكوا، فينبغي تناولها في سياق تاريخي. وقد حددت القوى السياسية والاجتماعية، في ظروف تاريخية معينة، كيفية استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها لأهداف معينة، منها الإثراء الذاتي، وتسديد الديون، وتطوير البنية التحتية، وتخفيف حدة الفقر. وفي المقابل، تؤثر وفرة الموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية والمؤسسية بطرق لا يمكن توقعها. وبهدف رسم علاقة دقيقة الملامح بين وفرة الموارد الطبيعية ونتائج النمو الاقتصادي، وتحليل النجاح الذي حققته بعض البلدان الغنية بالموارد، لا بد من تناول عملية تكون المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتطورها وتغيرها في كل بلد. وهذا النهج مناقض تماماً للنهج الذي يقتصر على تحليل نموذجي لا يميز بين البلدان وينتهي إلى نوع من التعميم التاريخي.

وأما ثروة الموارد، فتتصف بالمرونة. ومن المعروف أن التوقعات المتعلقة بالاستنفاد الوشيك للموارد غير المتجددة تأتي عادة بعيدة عن الواقع (انظر الجزء ألف من الفصل الثاني). وهذه النتائج الخاطئة تنجم عادة عن توسيع حدود التنقيب عن الموارد الطبيعية إلى مناطق لم تستغل في السابق، وعن استخراج موارد جديدة من مناطق افترض أنها مستنفدة، وذلك في كل بلد تقريباً<sup>(94)</sup>. وبوجه عام، كان توسع قاعدة الموارد، بما في ذلك الاحتياطي المعروف، يتجاوز نمو الطلب. وهذا يشير إلى أن ثروة الموارد المفترض أنها آيلة إلى الاستنفاد على الصعيد العالمي هي كبيرة جداً وربما غير محدودة، ولا سيما إذا دخل في الحساب أثر التغيرات التكنولوجية. وهذا لا يعني بالطبع أن الاستهلاك الجامح للموارد الطبيعية مبرر وسليم، وأن طاقة الكوكب تتحمل الاستمرار بهذه الاستراتيجية، وأن لا حدود مطلقة لأي موارد ولا سيما إذا أخذت على صعيد فرادى البلدان وليس على صعيد العالم بأسره. وفي المقابل، يُقال إن مفهوم ثروة الموارد الطبيعية مرن بطبيعته وليس جامداً كما يرد في الأدبيات التقليدية. ومن هذا المنطلق، تتوقف هذه الثروة على القرارات التي تتخذ على صعيد السياسة العامة بشأن التنقيب وتطوير البنية التحتية، وتطوير التعدين، والتغير التكنولوجي، كما تخضع لقيود البيئة العالمية التي يُرجح أن تكون أشد القيود.

(94) يستثنى في هذا السياق استخراج النفط في البلدان غير الرئيسية المنتجة للنفط في منطقة الإسكوا.



وأما الميزة التنافسية، فتتكون من خلال السياسة الصناعية. ويتبين من التجارب الماضية أن أداء البلدان الغنية بالنفط على صعيد الاقتصاد الكلي يعتمد بشدة على السياسات الاقتصادية التي ترعى استغلال الموارد الطبيعية وتصديرها. فتوفر الموارد الطبيعية لا يمكن قياسه إلا بالتنقيب وباستخدام التكنولوجيا في عملية دينامية تتطلب توفر الخبرات والموارد المالية وغيرها من الموارد، وتطوير البنية التحتية، وتوفير مرافق النقل والأسواق. وتعتمد جميع هذه الحلقات في سلسلة العرض اعتماداً كبيراً على عمل الدولة. وما إن تُكتشف الموارد، يعتمد التنقيب عنها اعتماداً كبيراً على السياسة الاقتصادية التي تحدد كمية الموارد التي يمكن استخراجها، وإمكانية تسويقها، وحجم الريوع الذي يتوقف على التفاعل بين الظروف الطبيعية ومتغيرات السياسة الاقتصادية، مثل توفر البنية التحتية والسياسة الحكومية بشأن الضرائب. كما إن استخدام الإيرادات المحققة، ولا سيما ريوع الموارد، يتوقف على السياسات التي تعتمدها مجموعة من مؤسسات الدولة على مستويات مختلفة.

وعلاوة على ذلك، لا تتمكن البلدان التي تعتمد بشدة على تصدير منتج واحد من تنويع مصادر العرض، ولا تولي الاهتمام اللازم لتطوير البنية التحتية الداعمة، ولا تستطيع استيعاب التكنولوجيات والمهارات اللازمة لتوسيع قطاعاتها الاقتصادية الهامة. وفي هذه الحالات، يتعذر إيجاد سبل مستدامة للتراكم والتنويع الاقتصادي حتى ولو توفرت الموارد الطبيعية.

### 3- هل من لعنة سببها الموارد؟

يتضح مما سبق أن ما من لعنة سببها الموارد بالمعنى المتداول، لا في منطقة الإسكوا ولا في مناطق أخرى، بل سياسات إنمائية خاطئة في سياق إقليمي يفتقر إلى الاستقرار. وينجم عدم الاستقرار عن تفاعل قوى سياسية عديدة في المنطقة. وهناك أيضاً عوامل اقتصادية مترابطة منها: (أ) التركيز على صادرات السلع الذي يحقق ريوعاً كبيرة يمكن تخصيصها بسهولة أكبر من أجزاء أخرى من الدخل الوطني؛ (ب) اعتماد سياسات غير صائبة على صعيد الاقتصاد الكلي؛ (ج) سوء تخصيص الموارد الذي يؤدي إلى ضعف في أداء النمو بصرف النظر عن توفر الموارد الطبيعية.

وفي المقابل، يمكن أن تشكل وفرة الموارد الطبيعية أساساً لاعتماد سياسات واستراتيجيات تشجع توسيع قطاع الموارد، والتنويع الاقتصادي، والتعلم، والتطوير التكنولوجي، وتحسين مستويات الرفاه في الاقتصاد. ويمكن تحقيق ذلك إذا ما وُضعت السياسة الاقتصادية ونُفذت في إطار اجتماعي وسياسي ومؤسسي مؤاتٍ. أي أن أداء البلدان الغنية بالموارد على صعيد الاقتصاد الكلي يعتمد بشدة على السياسة العامة التي ترعى تنمية هذه الموارد واستخراجها.

### باء- الداء الهولندي

في مطلع ومنتصف الثمانينات، ظهر اتجاه ناقد جديد في الأوساط الاقتصادية التقليدية، يشير إلى أن الاقتصادات التي تشهد طفرة في الموارد شديدة التعرض لآثار ما يسمى بالداء الهولندي (انظر الإطار 2-باء). وتعزز هذا الاتجاه فيما بعد بحوث موسعة تؤكد أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تؤدي إلى مجموعة كبيرة من النتائج المضرة بالتنمية، ومنها ضعف أداء النمو، والتسلط في الحكم، والفساد، واحتمال نشوب الحروب الأهلية. ولاقت هذه الأفكار قبولاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية التقليدية، والمؤسسات المالية الدولية، والعديد من المنظمات غير الحكومية.

#### 1- احتواء الداء الهولندي: خيارات السياسة العامة

قد يصعب التخلص من الداء الهولندي وتترتب على معالجة نتائجه تكاليف باهظة. فإذا لجأ اقتصاد ما إلى الاقتراض بهدف الحفاظ على مستويات معينة من الاستهلاك في حالة تراجع اقتصادي، أو إذا اقترض معولاً على إيرادات لم تتحقق من الصادرات، فعندما يحدث تراجع اقتصادي، لا يعود من السهل تجنب الانكماش الشديد، ولا التكيف مع حالة الكساد النسبي الجديدة. وقد يتفاقم هذا الوضع بفعل مشكلة أخرى هي التقلب الذي يصيب أسعار الموارد الطبيعية وأحياناً كمية الصادرات منها. وإذا كان الاقتصاد يركز بكثرة على إنتاج سلعة واحدة أو مجموعة محدودة من السلع، كما هي حال بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، فيمكن أن يؤدي التفاعل بين المبالغة في تقييم سعر الصرف الحقيقي في فترات الطفرة، وتقلب أسعار الموارد، وضعف الروابط بين قطاع التصدير وسائر قطاعات الاقتصاد إلى مجموعة نتائج منها تفاقم عدم الاستقرار، وانخفاض مزمّن في معدلات الاستثمار المحلي، ونقص في المهارات، وصعوبة كبيرة في التنويع بعيداً عن القطاع الرئيسي من خلال عمليات السوق.

ويمكن أن تكون للداء الهولندي آثار بالغة على النمو الطويل الأجل، إذ قيل إن هذا الداء يمكن أن يخلف بلداناً أو مناطق غنية تسكنها شعوب فقيرة<sup>(95)</sup>. وفي المقابل لا يمكن تنويع القاعدة الاقتصادية بحيث تشمل الصناعة التحويلية وإنتاج الخدمات لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير من غير تحسين تقسيم العمل ورفع مستويات التشغيل. ومن شأن هذا التنويع أن يسهم في زيادة العائدات وفي حشد العوامل الخارجية المؤاتية لوضع استراتيجية إنمائية مرتكزة على الحقوق ومؤازرة للفقراء.

وتتوقف العمليات التي تؤدي إلى الداء الهولندي وأعراضه على نظام سعر الصرف (الجزء دال من الفصل الخامس)<sup>(96)</sup>. ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت، يسهم تحويل المبالغ الإضافية الواردة بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية في تغذية احتياطي العملات لدى البنك المركزي، كما يسهم في الوقت ذاته في زيادة المعروض النقدي المحلي. وتتعرض هذه الزيادة في العملات السريعة الانتقال بفعل المعامل النقدي المضاعف، فتؤدي إلى زيادة في المعروض النقدي تفوق ما يعادلها بالعملة المحلية من المكاسب العابرة. ونتيجة لذلك يزداد الطلب المحلي على السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وبالتالي تظهر فقاعات التضخم، وينشأ ضغط على الميزان التجاري بسبب تنامي الطلب على الواردات. وهذا يدفع البنك المركزي إلى بيع جزء من احتياطه بالعملات الأجنبية للحفاظ على السعر. والتحول في الأسعار النسبية بسبب ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري بالنسبة إلى أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري، يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وبعض الخسائر في التنوع الاقتصادي، وضعف في القدرة التنافسية في قطاعات الصادرات غير المزدهرة. أما في ظل نظام تعويم سعر الصرف، فلا يتدخل البنك المركزي في أسواق العملات الأجنبية، ولا يتغير المعروض من النقد المحلي. وفي هذه الحالة، يؤدي تحويل المكاسب العابرة إلى العملة المحلية إلى ارتفاع في قيمتها الإسمية. أي في ظل هذا النظام، يأتي الارتفاع في القيمة الحقيقية للعملة المحلية نتيجة لارتفاع القيمة الإسمية، وليس نتيجة لارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري. وفي مرحلة لاحقة، يؤدي ارتفاع القيمة الإسمية للعملة المحلية إلى زيادة الطلب على الواردات بعد أن يكون قد انخفض سعر السلع القابلة للتبادل التجاري بالعملة المحلية. وهذا يؤدي إلى الآثار ذاتها على صعيد الدخل، وتحويل الموارد، والتغيير في النفقات التي تناولها هذا المسح آنفاً (انظر الإطار 7). وإن لم تتمكن السلطات النقدية من استيعاب

(95) انظر: J. Stiglitz, "We can now cure Dutch disease", *The Guardian* (18 August 2004).

(96) انظر: A. Chowdhury and T. McKinley, "Gearing macroeconomic policies to manage large inflows of ODA: The implications for HIV/AIDS programmes", Working Paper No. 17 (International Poverty Centre, United Nations Development Programme (UNDP), 2006).

النفقات الإضافية المترتبة على طفرة الموارد، فعندئذ يشكل ارتفاع قيمة العملة ضغطاً شديداً على الأسعار والأجور المحلية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تقليص الأرباح، وتفاقم البطالة، واحتمال حدوث الانكماش<sup>(97)</sup>.

## 2- تخطي الداء الهولندي

يتطلب تخطي الداء الهولندي من صانعي السياسات في منطقة الإسكوا التنبيه إلى مسألتين هما:

(أ) يترافق النمو الاقتصادي في البلدان النامية عادة مع زيادة غير متناسبة في الطلب على النقد. فعندما ينتعش الاقتصاد، تدخل السوق أنشطة جديدة؛ ويزداد العمق المالي؛ وتزيد الحاجات النقدية والمالية للأسر والشركات بسرعة كبيرة أحياناً؛ ويزداد الطلب على العملات، والودائع تحت الطلب، والمدخرات، وغيرها من الأصول المالية. وبما أن مرونة الدخل في تلبية الطلب على النقد من الأرجح أن تتجاوز المستوى الواحد، فمن الضروري أن يمتلك الاقتصاد قدرة على استيعاب المعروض النقدي المتزايد دون أن يسهم ذلك في زيادة الضغوط التضخمية أو ظهور آثار الداء الهولندي<sup>(98)</sup>؛

(ب) في النموذج التقليدي للداء الهولندي، تُغفل آثار المكاسب العابرة على جانب العرض، ويفترض أن يكون الاقتصاد متمتعاً بقدرة تنافسية تامة تشمل مرونة تامة في سوق العمل والعمل بالقدرة الكاملة في ظل استقرار الميزان الخارجي<sup>(99)</sup>. وفي هذه الحالة، تؤدي الزيادة في الطلب الناتجة من المكاسب العابرة إلى ضغوط تضخمية محلية وضغوط على ميزان المدفوعات، مما يسبب تحولاً اقتصادياً هيكلياً (على النحو المبين في الجزء باء من الفصل الخامس). ويفترض هذا النموذج أن استجابة القدرة الإنتاجية والناتج لزيادة الطلب بطيئة. ونظراً إلى أن نمو الناتج يستغرق وقتاً في القطاعات الاقتصادية الثلاثة قيد الدراسة، أي القطاع المزدهر للسلع القابلة للتبادل التجاري، والقطاع غير المزدهر للسلع القابلة للتبادل التجاري، والقطاع غير المزدهر للسلع غير القابلة للتبادل التجاري، يرجح أن تستمر الآثار السلبية للصدمة.

كما إن النموذج التقليدي يُغفل ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل والعاملين في القطاع غير النظامي، وقلة فرص العمل في بعض بلدان الإسكوا. ومع أن هؤلاء العاملين كثيراً ما يبدون استعداداً للعمل بالأجر المعمول به، وهو لا يكفي لإخراجهم من حالة الفقر، يتعذر عليهم إيجاد فرص للعمل بسبب عدم المواءمة المزمدة بين الطلب على الأيدي العاملة والمعروض منها في أسواق العمل. ويعزى ذلك إلى ضعف تنمية رأس المال البشري وعدم توجيه التعليم وفقاً لمتطلبات السوق<sup>(100)</sup>. وكثيراً ما تتزامن البطالة الهيكلية مع القدرة الاحتياطية في فروع عديدة من القطاع الصناعي وفي قطاع الخدمات، فتشير إلى أن الناتج في البلدان الفقيرة هو دون حدود إمكانات الإنتاج. وهذا يشكل داءً اجتماعياً ومشكلة اقتصادية خطيرة، ويعزز التأكيد على أن الأدوات والنماذج الاقتصادية السائدة لا تساعد في رصد الملامح الرئيسية لواقع البلدان النامية. ويُغفل

---

(97) انظر: J.P. Neary, "Deindustrialization and the Dutch disease", Bulletin Issue No. 4 (Centre for Economic Policy Research, August 1984), which is available at: [www.cepr.org/pubs/Bulletin/004/Neary.htm](http://www.cepr.org/pubs/Bulletin/004/Neary.htm).

(98) A. Chowdhury and T. McKinley, "Gearing macroeconomic policies to manage large inflows of ODA: The implications for HIV/AIDS programmes", Working Paper No. 17 (International Poverty Centre, United Nations Development Programme (UNDP), 2006), p. 14.

(99) انظر: M. Al-Moneef, op. cit., p. 15.

(100) انظر مثلاً: the World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – oil booms and revenue management* (2005); and the World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – financial markets in a new age of oil* (2006).

النموذج التقليدي أيضاً الأثر الإيجابي الذي يحتمل أن تحدثه زيادة الخدمات التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية على العرض الكلي في الأجلين المتوسط والطويل.

وحتى في البلدان التي تبدو سوق العمل فيها محدودة، يتسم عرض الأيدي العاملة بالمرونة، نظراً إلى إمكانية الاستعانة بأيدي عاملة إضافية من الخارج، وإرسال أعداد كبيرة إلى الخارج عندما تكون آفاق العمل ضيقة. وكانت هذه حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي لفترات طويلة. ومع أن حركة الأيدي العاملة تكفي لتعزيز مرونة سوق العمل في بلدان الإسكوا التي تشكو من ندرة في الأيدي العاملة، فهذه الحركة لا تكفي للحد من البطالة في البلدان المصدرة للأيدي العاملة في المنطقة. ويعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة الأيدي العاملة الوافدة من خارج منطقة الإسكوا، وإلى الارتفاع الكبير في معدلات البطالة والنقص في فرص العمل في المنطقة.

ولجميع الأسباب المشار إليها آنفاً، لا يصح توقع انتعاش سوق العمل في بلدان الإسكوا، المصدرة للأيدي العاملة والمستوردة لها، تلقائياً أو عن طريق تخفيض الأجور الحقيقية. ففي ظل استمرار عمليات السوق الحرة، يُرجح أن تتجدد مشكلة البطالة الهيكلية في البلدان الكبيرة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وأن يُتاح للطبقات الثرية في البلدان الغنية بالنفط والمستوردة للأيدي العاملة أن تزداد ثراءً في كنف سوق عمل تتسم بالتجزؤ والاستغلال<sup>(101)</sup>. ومن المنطوق نفسه، من غير الصحيح أن تعزى مشكلة البطالة في البلدان التي تسجل فائضاً في الأيدي العاملة إلى ارتفاع مفرط في الأجور الحقيقية. فالأرجح أن استمرار البطالة والعمالة الناقصة ناجم عن فترات طويلة من قلة الطلب، وتدني مستويات الاستثمار، وضعف النمو<sup>(102)</sup>.

وتتمو القدرة الإنتاجية عادة ببطء بسبب اختناقات يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في الأسعار النسبية أو حتى إلى موجات من التضخم. وتساعد طفرة الموارد البلدان المصدرة في معالجة هذه المشاكل المحلية بالاستعانة بالواردات الإضافية ريثما ينتعش نمو القدرة الإنتاجية<sup>(103)</sup>. وتساعد المكاسب العابرة أيضاً البلدان النامية على المعالجة المتزامنة لثلاثة عوامل ضرورية لتحسين آفاق النمو الاقتصادي، وهي توفر العملات الأجنبية، وتعزيز المدخرات المحلية، وتحقيق استدامة الميزانية الحكومية.

### جيم- ميزان المدفوعات وتخصيص الموارد

في ظل الطفرة النفطية الحالية التي تشهدها منطقة الإسكوا، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، تبدو الزيادة في الإيرادات غير المكتسبة غير مألوفة، يأتي معظمها من ازدياد تدفق الربح على البلدان المصدرة، باستثناء بعض الحقول المحدودة الإنتاج التي تستمد أهميتها فقط من الارتفاع النسبي في أسعار النفط الدولية. وتبدو الطفرة النفطية الحالية في منطقة الإسكوا أشبه بموجة من الإيرادات الإضافية غير المكتسبة التي تكتسح البلدان المصدرة للنفط.

(101) تمثل سوق العمل في دبي في الإمارات العربية المتحدة الحالة الأبرز في المنطقة. وللاطلاع على مراجعة نقدية، انظر: M. Davis, "Fear and money in Dubai", *New Left Review*, No. 41 (September-October 2006).

(102) أثّرت هذه النقطة في مسح العام الماضي. أنظر: الإسكوا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2006-2005"، E/ESCWA/EAD/2006/2.

(103) في هذا السياق، يمكن تمويل نمو القدرة الإنتاجية من المكاسب العابرة.

وعلى الرغم من التشابه السطحي بين وضع منطقة الإسكوا والسيناريو النقدي المعروف الذي يشار إليه "بزيادة النقود من غير دعم حقيقي"، هناك فارقان رئيسيان بين الوضعين هما: (أ) تدفق الإيرادات على البلدان المصدرة للنفط بالعملة الدولية، وليس بالعملة المحلية، مما يثير مسائل معينة توضح فيما يلي؛ (ب) عدم توزيع الموارد الإضافية بالتساوي أو حتى عشوائياً على جميع شرائح المجتمع، بل حصرها وتوزيعها عبر قنوات معينة خاضعة لنفوذ الحكومات، وكذلك للقطاع الخاص الذي بات دوره في الطفرة النفطية الحالية أكبر مما كان عليه في السبعينات.

وفي هذا السياق، تظهر آثار الطفرة النفطية في المراحل الأولى من خلال تحسن ميزان المدفوعات. وهذا التحسن يمكن الاقتصاد من استقطاب موارد إضافية من الاقتصاد العالمي، عن طريق الواردات والاستثمارات في الخارج والتحويلات المالية إلى مناطق أخرى من غير أن تترتب على ذلك كلفة فورية أو ظاهرة. وإضافة إلى ذلك، يصبح الإنفاق الإضافي بالعملة المحلية ممكناً نتيجة لتوطين جزء من التدفقات بالعملة الأجنبية وتحويله إلى العملة المحلية.

ومن خلال هذه القنوات المتنوعة، تؤدي التدفقات النقدية الإضافية إلى تعزيز النشاط في الاقتصاد المحلي، مما يسهم في ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة. وقد يتحول هذا الارتفاع إلى مصدر مصاعب في الاقتصاد المحلي إذا أعاق تنويع الصادرات، أو أضعف القدرة التنافسية، أو قضى على قطاعات تقليدية، مثل القطاع الزراعي. ومن شأن ذلك أن يزعزع هيكل ميزان المدفوعات أو يضعف قدرة الاقتصاد على مواجهة التحويلات السلبية في حركة الموارد، بما في ذلك أي انخفاض في أسعار النفط في المستقبل. ولعل من المستغرب في هذه الحالة أن تكون طفرة الموارد مضرّة في الأجل الطويل، بسبب تراكم أثرها السلبي على القطاعات غير المزدهرة في الاقتصاد، والتي يشار إليها بالقطاعات البطيئة النمو.

وهذا الوضع هو نتيجة لأثر ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة على قطاعين (انظر الإطار 5) هما: (أ) قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وضمنه بيع التجزئة والخدمات والبناء والأغذية الرئيسية، الذي ينتعش مع نمو الطلب، وأي زيادة في التكاليف يشهدها هذا القطاع تؤثر على المستهلكين؛ (ب) القطاع غير المزدهر للسلع القابلة للتبادل التجاري الذي ينكمش عادة على أثر طفرة الموارد لأنه معرض لتزايد المنافسة الخارجية مع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

وعملية التكيف هذه تعرف بالداء الهولندي. فالقطاع غير المزدهر للسلع القابلة للتبادل التجاري يرتبط عادة بالصناعة التحويلية (أو الزراعة)، أما طفرة الموارد الطبيعية فكثيراً ما ترتبط بإلغاء التصنيع. وبينما يؤدي الداء الهولندي إلى حلقة مفرغة تضاف إلى عملية إلغاء التصنيع، يمكن أن يؤدي أيضاً إلى إلغاء الزراعة، لأن تزايد اعتماد الاقتصاد على القطاع المزدهر يسبب انكماشاً تدريجياً في القطاع غير المزدهر للسلع القابلة للتبادل التجاري. وهذا يزيد من صعوبة مواجهة آثار الداء الهولندي، وخصوصاً في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، فيتعذر الحد من الاتجاه إلى التخصص الاقتصادي، وبالتالي التخفيف من حدة التقلب<sup>(104)</sup>. وعلى الرغم من النتائج الطويلة الأجل للداء الهولندي، من الأهمية ألا يغيب عن الذهن أن هذا الداء هو مشكلة قصيرة الأجل قد ترتبط أو لا ترتبط بالمشاكل الطويلة الأجل الناجمة عن لعنة الموارد (انظر الإطار 2).

(104) هذا التقلب يضر بالاقتصاد ويسهم في تخفيض معدلات الاستثمار.

وبما أن الحجج التي تستند إليها فرضية لعنة الموارد غير مقنعة، من الضروري الخروج باستنتاجات تتعلق بهذه الفرضية على صعيد السياسة العامة. فلا بد من أن تعتمد منطقة الإسكوا مجموعة استراتيجيات صناعية بديلة تركز على سياسة واضحة، والدولة هي الجهة المثلى لدعم التصنيع في قطاعات تعتمد على كثافة اليد العاملة.

والواقع أن سياسات الاقتصاد الكلي غير المثمرة ولعنة الموارد في بلدان الإسكوا ليست السبب الوحيد لسوء الأداء الاقتصادي الكلي طوال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية حتى الطفرة الحالية ولا استمرار هشاشة الوضع الاقتصادي. فالاضطرابات التي شهدتها بلدان عديدة قد نجمت عن التضارب بين متطلبات التغيير في التنمية الاقتصادية والهياكل الاجتماعية التقليدية المحافظة التي تستند الدعم من الاستئثار بريوع الصادرات. وفي ظل تفاقم النزاعات الجيوسياسية في المنطقة، أدى الازدهار الكبير في الاقتصادات المصدرة للنفط في السبعينات والثمانينات إلى انتشار حالات التوتر الاجتماعي كذلك. وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، أدى التحديث الاقتصادي إلى ظهور حالات توتر تنتج عادة من عملية النمو السريع. وتفاقم آثار هذا التوتر بفعل ارتباط هذه الاقتصادات الوثيق بالظروف السائدة في البلدان المجاورة الغنية بالنفط وتأثرها بعدم الاستقرار الجيوسياسي الملازم لمنطقة الشرق الأوسط. واجتماع الاحتياطي الكبير من النفط والتوتر وعدم الاستقرار يفسر تحول هذه المنطقة مسرحاً للكثير من النزاعات الداخلية والخارجية في العالم، ولعدد من أشد المخاطر الاقتصادية، وللتفاوت الكبير في الدخل ولا سيما في البلدان الغنية بالنفط.

ويتوقف أثر الطفرة النفطية في الاقتصاد الكلي على ظروف المكان والزمان وعلى السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة. ويصعب بناء التوقعات بشأن نتائج الطفرة، أي ما إذا كانت ستؤدي إلى الداء الهولندي أو التضخم أو النمو الاقتصادي المطرد. فهذه النتائج تتوقف على الأرجح على مجموعة السياسات التي تطبقها الحكومة، والأولويات التي تحددتها، وقدرتها على تطبيق سياسات متسقة. وتقر الأوساط النقدية على نطاق واسع، ومنها صندوق النقد الدولي، بأن المكاسب العابرة لا تؤثر بالضرورة سلباً على سعر الصرف، فهذه المكاسب يمكن أن تحقق نمواً في الصادرات وانتعاشاً في القدرة، بدلاً من أن تؤدي إلى إلغاء التصنيع وظهور الداء الهولندي، وبالتالي يمكن أن تسهم في تحسين الرفاه، بدلاً من انتشار الفساد<sup>(105)</sup>.

ويجب تغيير الاتجاه في محاولة سد الفجوة بين النقيضين اللذين يمثلهما قياس قاعدة الموارد والنتائج على صعيد الاقتصاد الكلي، إلى التركيز على وسائل اجتماعية وسياسية وتاريخية معينة بين هذين النقيضين. والسبب في ذلك أن معظم الأدبيات السائدة قد أبدت عدم اهتمام واضح بالسياق الذي تحدث فيه طفرة الموارد وتؤثر على النمو الاقتصادي، فجاءت معظم توصيات هذه الأدبيات بشأن السياسة العامة مبنية على فراغ. فهذه التوصيات تقترح على بعض البلدان، من جهة، أن تتجاهل مصادر الثروة المحتملة، ولا سيما الموارد الطبيعية ذات المصدر الثابت. وهذا منافي للمنطق لأن الموارد الطبيعية، هي كسائر الموارد الاقتصادية، تتيح الوسائل اللازمة لمواجهة المشاكل المستعصية مثل الفقر والحرمان في البلدان الفقيرة. ومن جهة أخرى، لا تتضمن الأدبيات التقليدية إجراءات تذكر يمكن اتخاذها للتخفيف من حدة لعنة الموارد التي تصيب جميع البلدان الغنية بالنفط على حد سواء. وهذا غير صحيح لأن هذا الرأي يغفل تماماً الفوارق الهامة بين المنتجات الأولية، مثل الموز والبن والنفط والنحاس؛ ويقلل من قيمة النجاح الاقتصادي الذي حققته بلدان غنية بالموارد مثل أستراليا واندونيسيا وبوتسوانا وشيلي وكندا وماليزيا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الإنجازات العديدة التي حققتها بلدان غنية بالنفط في منطقة الإسكوا.

(105) انظر مثلاً: S. Gupta, R. Powell and Y. Yang, "The macroeconomic challenges of scaling up aid to Africa", Working Paper WP/05/179 (IMF, September 2005).

ولا يعتمد توفر الموارد الطبيعية على حسن الحظ بقدر ما يعتمد على الاستثمارات الضخمة في التطوير التكنولوجي والتنقيب والاستخراج والنقل والتكرير والتسويق. وعلى هذا الأساس، تأتي وفرة الموارد الطبيعية نتيجة لاعتماد سياسة صناعية، كما يمكن أن تكون، في أدنى تقدير، مصدراً لتمويل النمو الاقتصادي المستمر، وتحسين الوضع الاجتماعي ومستوى الرفاه. ووفقاً لظاهر الأمور، ليست لعنة الموارد ولا الداء الهولندي السبب في الإخفاق الاقتصادي في العديد من البلدان الغنية بالموارد، ومنها بلدان الإسكوا، بل إن هذا الإخفاق هو ظاهرة أوسع نطاقاً. فلا البلدان الغنية بالنفط والقليلة السكان ولا البلدان الفقيرة غير النفطية والكثيرة السكان نسبياً في منطقة الإسكوا تمكنت من استيعاب سلاسل الأنشطة الاقتصادية المتطورة التي بإمكانها أن تعزز الزيادة المطردة والتلقائية في العائدات، وتشجع التصنيع، وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، يؤدي غياب التماسك الاجتماعي، والتركيز على الدخل والثروة، وضعف المؤسسات، إلى اعتماد استراتيجية للتراكم لا إنمائية، وهذا ما يعرف "بأثر الجشع" (انظر الإطار 8). ووفقاً لهذا السيناريو، تستأثر شريحة صغيرة من السكان بمعظم أرباح الصادرات، ثم تُحول هذه الأرباح إلى الخارج، مما يؤدي إلى هروب رأس المال إما مباشرة أو من خلال الدولة. وفي هذه الحالة، يمكن الاستفادة من التوقعات المتفائلة بشأن إيرادات الموارد للتخفيف من حدة التوتر الاجتماعي والإحباط الكامن، بينما يُهدر جزء كبير من صافي الموارد المتدفقة (إضافة إلى القروض الممنوحة على أساس الدخل المتوقع من الصادرات في المستقبل) في تمويل سياسات ومشاريع اجتماعية غير متوازنة وغير مرغوب فيها. ويرجح أن تظهر هذه النتائج في المجتمعات غير المتساوية والمعرضة لكثرة النزاعات، كما هي الحال في الكثير من بلدان الإسكوا. وبهدف تجنب هذه النتائج السلبية، من المهم صرف النظر عن مسألة توفر الموارد الطبيعية أو عدم توفرها، والتركيز على بناء المؤسسات وترسيخ أسس الديمقراطية في الدولة، والعمل على تخفيف نفوذ النخبة، وصياغة سياسات صناعية متماسكة وطموحة ومقبولة اجتماعياً تؤدي إلى توليد فرص العمل.

والتوصيات التي تقترحها الأدبيات التقليدية بشأن السياسة العامة تبقى، في حال توفرها، ذات طابع عام للغاية، وكثيراً ما تكون غير مناسبة وغير مجدية.

ويمكن النظر في اعتماد سياسات اقتصادية عديدة لتجنب الداء الهولندي ومعالجة المشاكل المرتبطة به على صعيد الاقتصاد الكلي. ومن هذه السياسات:

(أ) **التعقيم:** هو الفصل بين ميزان المدفوعات والمعرض المحلي من النقد من خلال إجراء تعديلات في المسؤوليات غير النقدية للبنك المركزي. ويتيح التعقيم للحكومة تخفيف أثر تقلبات أسعار الموارد لفترة طويلة، ولو كان ذلك ضمن حدود معينة ومع تحمل التكاليف المترتبة. ويتطلب التعقيم حذاً أدنى من التطور في الأسواق المالية لكي يكون فعالاً، ولا يعتبر حلاً أمثل إلا بتوفر مجموعة متنوعة من الأوراق المالية<sup>(106)</sup>. ويتطلب التعقيم أيضاً تعديلات متتالية في أسعار الفائدة المحلية، قد يكون لها آثار سلبية على الاقتصاد الكلي. وما دام التعقيم خاضعاً لإدارة جيدة، يرجح أن تكون آثاره السلبية محدودة مقارنة بزعة الاستقرار التي يحتمل أن تنجم عن طفرة الموارد أو ندرتها؛

(106) لا ينبغي المبالغة في أهمية هذا الشرط لأن التعقيم يستخدم على نطاق واسع حتى في البلدان الفقيرة جداً.

انظر: A. Chowdhury and T. McKinley, "Gearing macroeconomic policies to manage large inflows of ODA: The implications for HIV/AIDS programmes", Working Paper No. 17 (International Poverty Centre, United Nations Development Programme (UNDP), 2006), p. 13.

(ب) إدارة ميزان المدفوعات: إن لم تعتمد الحكومات إلى استيعاب جزء من المكاسب العابرة، ولم تحولها إلى مؤسسات تملكها الدولة، فلن تشكل أي ضغوط على سعر الصرف، والمعرض النقدي المحلي، والمسؤوليات غير النقدية للحكومة. وهذا يمكن إنجازه بطرق مختلفة منها: (1) بناء الاحتياطي الدولي للبلد؛ (2) إجراء استثمارات مالية في الخارج من خلال صندوق النفط (انظر الجزء بء من الفصل الخامس)؛ (3) تسديد الديون المبكر؛ (4) استيراد السلع والخدمات غير التنافسية. وفي الحالة الأخيرة، لا يؤدي استيعاب الموارد العابرة إلى أي تغيير في الأسعار النسبية، ولا في أوضاع المنتجين المحليين، ولا في الحوافز الاقتصادية؛ بل يلبي الحاجات الراهنة أو يزيل الاختناقات التي تحول دون تعزيز القدرة. ويمكن استكمال ذلك بفرض ضوابط على تدفقات رأس المال تؤدي دوراً في تثبيت ميزان المدفوعات (انظر الإطار 6)<sup>(107)</sup>. وفي جميع هذه الحالات، قد لا تحدث المكاسب العابرة أي نتائج سلبية على الاقتصاد الكلي، وهذه الاستراتيجية بالغة الأهمية في حال كانت طفرة الموارد قصيرة الأجل<sup>(108)</sup>.

#### دال- ملاحظات ختامية

شهدت المنطقة العربية أداء اقتصادياً ضعيفاً ومتباطئاً بين فترتي الطفرة النفطية. والأسباب الاقتصادية الرئيسية لهذا التباطؤ يمكن تحديدها على النحو التالي:

(أ) قلة الاستثمارات أو تدني نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، فالتراجع في الاستثمار العام منذ أواخر الثمانينات لم تقابله زيادة في الاستثمار الخاص تعوض عن هذا التراجع أو تتجاوزه؛

(ب) ضعف التكامل التجاري في الاقتصادين الإقليمي والعالمي، مع استمرار مشاكل الوصول إلى السوق وضعف النمو في قطاعي الزراعة والصناعة؛

(ج) استمرار حالة عدم الاستقرار مع تقلب أسعار النفط في البلدان المصدرة للنفط وتفاقم خطر تدني قيمة العملات نتيجة لتغير اتجاهات تدفق رأس المال في البلدان غير المصدرة للنفط الشديدة التأثير بهذه التطورات؛

(د) تدني نسبة مساهمة عناصر التكنولوجيا والعوامل المرتكزة على المعرفة في توليد النمو؛

(•) كثرة الأزمات والاضطرابات السياسية التي تلحق بالمنطقة، فتؤدي إلى تشويه ترتيب الأولويات، وزيادة المخاطر، وتخفيض الاستثمارات، وإساءة تخصيص الموارد، وتبديد الأصول، وإضاعة الفرص.

والنمو الضعيف لا يساعد في التخفيف من حدة الفقر. فم منذ بداية الفترة التي شهدت نمواً ضعيفاً، لا يزال التقدم في مجالات اجتماعية عديدة، ومنها التعليم، والمساواة بين الجنسين، وتطور المجتمع المدني، إما في حالة ركود أو في حالة تراجع. ونتيجة لذلك، يسهم التفكك الاجتماعي في إضعاف النمو فتتسبب بذلك حلقة مفرغة. وأمام منطقة الإسكوا فرصة للخروج من هذه الدوامة. غير أن ذلك يتطلب زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يولد فرص العمل، بحيث يتيح ازدياد الطلب على الأيدي العاملة لمزيد من الرجال والنساء

(107) لاستعراض جميع الأدبيات، انظر: G. Epstein, I. Grabel and K.S. Jomo, "Capital management techniques in developing countries: An assessment of experiences from the 1990's and lessons for the future" (April 2003), which is available at: [www.g24.org/epstetgm.pdf](http://www.g24.org/epstetgm.pdf).

(108) انظر: O. Barder, "A policymakers' guide to Dutch disease", Working Paper Number 91 (Center for Global Development, July 2006), pp. 13-14.



دخول معترك العمل والمشاركة في الحياة العامة. وفيما يتعلق بالتوصيات المباشرة على صعيد السياسة العامة يمكن الأخذ بالمقترحات الأولية التالية لإطلاق عجلة الاقتصاد:

(أ) زيادة الاستثمارات العامة والخاصة، فبينما تضع النظرية السائدة هذين النوعين من الاستثمار في موقعين متزاحمين، هناك ما يدل على أن الاستثمار العام والاستثمار الخاص يمكن أن يتكاملا في ظل اقتصاد يعمل بأقل من القدرة الكاملة. وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لدعم الاستثمار الخاص بتخفيف المخاطر من خلال إعطاء الضمانات العامة، ورفع العائد على الاستثمار من خلال توسيع السوق، أو تعزيز الإدارة الإقليمية والتكامل الإقليمي للاقتصاد الكلي، مما يخفف من حدة نتائج أثر المجاورة؛

(ب) اعتماد نهج تدريجي وانتقائي يهدف إلى تحقيق التكامل التجاري، وذلك بعد اتخاذ مجموعة تدابير تتيح لبلدان المنطقة دخول السوق العالمية ككتلة إقليمية واحدة؛

(ج) التحكم بالتقلب من خلال تعميق المهام المنوطة بأطر التعاون العربي على الصعيدين النقدي والاقتصادي الكلي. وفي الآونة الأخيرة، دفع التخوف من وقوع الأزمات، ولا سيما المخاطر المالية والانهيارات في قيمة العملات، إلى تحقيق تقدم ملموس على صعيد التعاون النقدي. فترسيخ الاستثمار والنمو يتطلب تشبيهاً نقدياً وتعاوناً وثيقاً على صعيد الاقتصاد الكلي؛

(د) التركيز على الاستثمار في البحث والتطوير ورأس المال البشري، فمقياس الكفاءة في الاستثمار العام يتمثل في مستوى التقدم الاقتصادي المحقق نتيجة لزيادة العائد من العوامل المرتكزة على المعرفة في الاقتصاد.

والمنطقة بحاجة إلى خطة على غرار "خطة مارشل" تركز على زيادة العائد من التصنيع. وفي حال عدم التمكن في حشد الموارد الوطنية الخاصة لتحقيق هذه الغاية، بسبب وجود مخاطر معينة، فعندئذ لا بد من الاستعانة بمصادر رسمية لسد الفجوة.

### 1- الشروط اللازمة لتخفيف حدة الفقر

النمو الاقتصادي الذي يولد فرص العمل هو عامل أساسي لتخفيف حدة الفقر. ففي ظروف تركز على استقرار أو تحسن في توزيع الموارد، يجب أن يبلغ متوسط النمو السنوي على مدى الأعوام العشرة المقبلة، معدلاً يتراوح بين 6 و 7 في المائة لانتشال نصف عدد الفقراء في منطقة الإسكوا من حالة الفقر.

### 2- سياسات الاستثمار والتجارة قبل الطفرة

من أسباب الركود الذي شهده الاستثمار في التسعينات انخفاض الإيرادات النفطية. غير أن التركيز على تشجيع الاستثمار الخاص والانفتاح التجاري، الذي تشهده بلدان المنطقة بسرعة متفاوتة وبدرجات متفاوتة في إطار برامج التكيف الهيكلي، أدى إلى ضعف في أداء الاستثمار والأداء التجاري. وانخفضت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي وأصبحت قطاعات أساسية، مثل الزراعة والصناعة، إما بالتراجع أو بالركود.

### 3- أسباب تراجع الاستثمار في المصانع والمعدات وأداء الصادرات

طبقت السياسات في هذا المجال بطريقة غير منهجية لم تراعى خصوصيات المنطقة، ولا سيما أسواقها الصغيرة المجزأة وعدم استقرارها السياسي. فمشاكل الوصول إلى السوق بقيت قائمة في المجالات التي تتمتع فيها المنطقة بميزة نسبية، ومنها قطاع المنسوجات وقطاع الزراعة. والأهم من ذلك أن المخاطر على الاستثمار كانت كبيرة نظراً إلى صغر حجم السوق المحلية، وضعف التكامل الإقليمي، والاضطراب الدوري في البيئة السياسية. وبينما يفترض في السياسات الرامية إلى زيادة عائدات القطاع الخاص أن تعزز الاستثمار في هذا القطاع، أدى غياب التأمين ضد المخاطر على الاستثمار المادي الطويل الأجل إلى تقويض ثقة المستثمرين.

#### 4- نتائج دورة أخرى من ضعف النمو إذ ما انخفضت أسعار النفط

لا شك في أن ضعف النمو الذي يرافقه انحياز في التوزيع لصالح الأثرياء لا يُساعد في تخفيف حدة الفقر. وقد أشارت التقديرات مؤخراً إلى أن عدداً يتراوح بين 20 و30 في المائة من سكان المنطقة العربية يعيش بأقل من دولارين في اليوم. ومنذ أواسط الثمانينات تشهد مجالات التعليم والمساواة بين الجنسين والانفتاح السياسي تدهوراً عاماً أو ركوداً. وهذا التراجع في المجالات الاجتماعية ناجم عن ضعف في الأداء الاقتصادي، ويؤدي كذلك إلى استمرار دورة ضعف النمو.

#### 5- صياغة السياسات وتحديد الأهداف للطفرة الجديدة

في ظل الطفرة الحالية، تدرج السياسات والأهداف السليمة تحت ثلاثة عناوين هي: (أ) الاستثمار؛ (ب) القطاع الخارجي؛ (ج) التقلب والاقتصادات المرتكزة على المعرفة. وهذه العناوين مفصلة فيما يلي.

##### (أ) الاستثمار

من الضروري الخروج من حلقة انخفاض أسعار النفط، وضعف النمو، وسوء الظروف الاجتماعية التي تقود بدورها إلى ضعف في النمو. فهذه الحلقة بدأت في أواخر الثمانينات، مع ضعف أصاب أداء الاستثمار عقب انخفاض أسعار النفط. ولم تكن الترتيبات التي اتخذت في الثمانينات والتسعينات لتشجيع الاستثمار الخاص كافية، فهي وإن أسهمت في توفير الأطر والضمانات المؤسسية لاستعادة الأموال من الخارج، لم تعالج مسألة المخاطر وحجم السوق.

وبنيت هذه السياسات على مفهوم ضمني مفاده أن الاستثمار العام والاستثمار الخاص يتنافسان على الموارد ذاتها، غير أن التجربة أثبتت عدم صحة هذا المفهوم. ففي الاقتصاد موارد وفيرة يستطيع القطاعان استخدامها بطريقة تتسم بالتكامل. ولذلك لا بد من ضخ رأس المال الأولي لتعزيز الصناعات ذات العوائد المرتفعة، مما يسمح للاستثمار بنوعيه العام والخاص بالازدهار ويضع الاقتصاد على مسار نمو جديد. ويجب التمهيد لذلك بتقليل المخاطر على الاستثمار الخاص الطويل الأجل وبإخضاع الاستثمار العام لمعايير المساءلة والكفاءة.

ويشكل حجم الأسواق والتكامل الاقتصادي حافزاً للاستثمار في المصانع والمعدات، وضمانة للعائدات المتوقعة. أما المخاطر السياسية التي يتوقف عليها الاستثمار الخاص الطويل الأجل، فتبقى رهناً بالترتيب الأمني للمنطقة، وبقدرة القطاع العام، الضمنية أو الصريحة، على تأمين الضمانات للمستثمرين المحليين والأجانب.

(ب) القطاع الخارجي

يشكل تعزيز القدرة التنافسية وتنويع الصادرات عنصراً هاماً على هذا الصعيد. فالتجربة الحالية غنية، وإن كانت قصيرة، في مجال النتائج الاقتصادية للانفتاح التجاري، حيث يكون التدرج والانتقائية من أهم المبادئ التي تركز عليها السياسة العامة المتوازنة. وقد أصبح رصد تدفقات رأس المال القصيرة الأجل مسألة ضرورية في ظل تفاقم الديون العامة والخاصة وتحرير سوق رأس المال، وذلك بهدف إدارة المخاطر المالية التي يمكن أن تسبب صعوبات اقتصادية كبيرة.

(ج) التقلب والاقتصادات المرتكزة على المعرفة

الهدف هو تخفيف الأثر السلبي للتقلبات القصيرة الأجل الناجمة عن تدفقات رأس المال المفاجئ وصدمات أسعار النفط، وكذلك زيادة المساهمة الطويلة الأجل للتكنولوجيا وغيرها من العوامل المرتكزة على المعرفة في النمو. وهذه النتيجة بحد ذاتها هي حصن نسبي للوقاية من الحركة العشوائية لرأس المال وأسعار النفط. غير أن التوصل إلى هذه النتيجة يتطلب في المراحل الأولى استثماراً ثابتاً في البحث والتطوير ورأس المال البشري والإطار المؤسسي، يجري بمعزل عن تدفق رأس المال وتقلب أسعار النفط. وهذا الاستثمار يمكن أن ينشئ نوعاً من الشراكة بين القطاعين الخاص والعام تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتزيد كفاءة القطاع العام ولو في الأجل الطويل.

وإضافة إلى ذلك، أظهرت التجربة أن هذا النوع من الاستثمار يحقق عائدات أعلى من الاستثمار المادي الصرف. غير أن هذا السيناريو يستلزم تعزيز التكامل الإقليمي أو إنشاء صندوق لتنشيط الاستثمار أو النمو، وإنشاء صندوق إقليمي من هذا القبيل، لا بد من تعزيز التعاون الإقليمي. والدعوات إلى التكامل في الماضي التي استندت إلى الفوائد التي يفترض جنيها من التكامل بين البلدان المنتجة والبلدان غير المنتجة للنفط، لم تحقق تقدماً يذكر في الواقع. ومن غرائب القدر أن تكون تدابير التعاون قد اتخذت نتيجة لازدياد حركة رأس المال والمخاطر السياسية المشتركة. وعوضاً عن السعي إلى جني فوائد التكامل، تتخذ هذه التدابير لدرء عواقب الانهيار النقدي وعدوى الركود الاقتصادي. وتشير الاتجاهات مؤخراً إلى أن تدابير التنشيط النقدي قد أخذت في أطر ثنائية للتعاون النقدي فُرضت بحكم الأمر الواقع. وبطبيعة الحال يجب المضي في هذا التعاون قدماً بهدف توسيعه وإنشاء إطار عربي رسمي للتعاون النقدي.

المرفق

## جدول المرفق 1- أثر ارتفاع الأسعار

الأثر المباشر على الميزان التجاري للاقتصادات المتقدمة		أسعار النفط				
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	بالمليار دولار	النسبة المئوية للتغير	التغير (بالدولار)	بعد الذروة (بالدولار) <sup>(ب)</sup>	قبل الذروة <sup>(أ)</sup>	
2.6-	88-	252	8.3	11.6	3.3	1974-1973
3.7-	232-	179	23.1	35.9	12.9	1980-1978
0.2-	38-	58	10.4	28.3	17.9	1990-1989
0.4-	96-	57	10.3	28.2	18	2000-1999

0.3-	97-	31	8.9	37.8	28.9	2004-2003
------	-----	----	-----	------	------	-----------

المصدر: International Monetary Fund (IMF), *Oil Market Developments and Issues* (March 2005), p. 22.

ملاحظة: (أ) متوسط السعر في العام الأول من كل فترة. (ب) متوسط السعر في العام الأخير من كل فترة باستثناء عام 1990 (المتوسط للنصف الثاني من العام).

**جدول المرفق 2- الاحتياطي الدولي لبلدان الإسكوا، 2005-2000**  
(أشهر الواردات)

2005	2004	2003	2002	2001	2000		
4.5	4.1	4.0	4.9	5.1	5.4	الإمارات العربية المتحدة	البلدان الغنية بالنفط
2.4	3.3	3.5	3.8	5.0	4.3	البحرين	
8.4	8.3	9.3	13.8	17.0	13.4	عُمان	
4.6	5.4	7.1	6.8	5.5	6.4	قطر	
8.9	8.4	6.4	3.9	3.4	3.4	الكويت	
21.2	25.5	21.1	17.1	20.4	20.7	المملكة العربية السعودية	
7.1	9.0	12.7	11.0	8.9	10.1	الأردن	البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
5.4	8.1	11.1	9.9	9.1	8.9	الجمهورية العربية السورية	
18.7	18.0	23.5	15.5	12.2	16.9	لبنان	
10.0	9.7	12.0	11.6	10.4	10.2	مصر	
14.2	15.9	15.0	15.8	15.5	12.9	اليمن	

المصدر: البنك الدولي، "مؤشرات التنمية العالمية"، 2006، ص 24.

**جدول المرفق 3- الميزان المالي في منطقة الإسكوا**  
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

المتوسط						
2005	2004	2003	2002	2000-1990		
24.9	18.3	13.0	0.6	0.4	الإمارات العربية المتحدة	البلدان الغنية بالنفط
1.9	0.3	2.0-	0.2-	3.4-	البحرين	
7.1	6.1	6.0	0.9-	8.0-	عُمان	
17.9	16.2	4.3	6.2	7.7-	قطر <sup>(أ)</sup>	
36.5	23.6	8.0	21.2	35.2-	الكويت	
8.4	9.6	1.2	0.5-	2.4-	المملكة العربية السعودية	
4.6-	1.9-	1.4-	0.2-	1.0-	الأردن	البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً

5.0-	5.0-	3.1-	3.2-	1.1-	الجمهورية العربية السورية
9.1-	9.9-	13.7-	18.3-	18.6-	لبنان <sup>(أ)</sup>
5.8-	2.4-	2.4-	10.4-	1.4-	مصر
2.4-	2.3-	4.8-	0.7-	5.3-	اليمن

المصدر: The World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – oil booms and revenue management* (2005), p. 74; and the World Bank, *Middle East and North Africa Region: Economic developments and prospects – financial markets in a new age of oil* (2006), p. 92.

ملاحظة: (أ) في حالة قطر ولبنان الأرقام الواردة في العمودين الأولين هي متوسطات الفترة 1999-2000 و 2002-2000.

#### جدول المرفق 4- معدل نمو المعروض النقدي بالمعنى الموسع (النسبة المئوية)

2005	2004	2003	2002	2001		
33.8	20.8	15.5	11.0	10.6	الإمارات العربية المتحدة	البلدان الغنية بالنفط
17.6	8.2	7.8	9.2	7.0	البحرين	
21.3	4.0	2.5	5.2	9.2	عُمان	
43.3	20.5	15.8	11.8	0.0	قطر	
12.2	12.2	7.8	4.7	12.8	الكويت	
11.6	18.8	6.9	14.8	8.1	المملكة العربية السعودية	
17.0	11.7	12.4	7.0	5.8	الأردن	البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
..	24.7	11.2	18.6	19.2	الجمهورية العربية السورية	
4.4	10.3	13.5	7.6	7.4	لبنان	
11.5	21.9	16.9	15.4	11.6	مصر	
14.4	15.0	20.0	18.0	18.7	اليمن	

المصدر: الإسكوا.

#### جدول المرفق 5- معدل النمو الحقيقي للمعروض النقدي بالمعنى الموسع

2005	2004	2003	2002	2001		
15.0	5.8	6.2	9.7	6.7	البحرين	البلدان الغنية بالنفط
21.3	2.1	2.1	5.5	9.9	عُمان	
43.3	11.7	9.0	9.5	0.2-	قطر	
12.2	8.0	6.6	3.7	11.9	الكويت	
11.6	18.1	6.6	14.2	7.9	المملكة العربية السعودية	
12.8	8.2	9.1	5.4	4.0	الأردن	البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً
..	17.5	6.6	13.8	18.2	الجمهورية العربية السورية	
2.6-	13.0	11.8	4.6	3.1	لبنان	
4.3	18.8	6.1	11.2	8.9	مصر	

1.1-	3.2	7.5	7.2	6.4	اليمن
------	-----	-----	-----	-----	-------

المصدر: الإسكوا.

جدول المرفق 6- صناديق الادخار والتشيت النفطي في منطقة الإسكوا، 2004

البلد	العام	المصدر	النفقات	نسبة الأصول من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام الداخلي من الناتج المحلي الإجمالي
الكويت	1976	نسبة من الإيرادات النفطية	غير متوفر	208	234
عُمان	1980	الإيرادات النفطية التي تتجاوز توقعات الميزانية	عندما تكون الإيرادات دون المستوى المتوقع في الميزانية	21	23
قطر	2000	الإيرادات النفطية التي تتجاوز توقعات الميزانية	لا نفقات، ولكن يمكن أن تقرض الحكومة إذا كانت أسعار النفط دون المستوى المتوقع في الميزانية	3.6	114

المصدر: M. al-Moneef, "The contribution of the oil sector to Arab economic development", *OFID Pamphlet Series*, No. 34 (September 2006), p. 34.